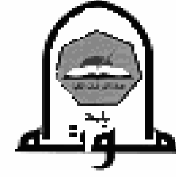


جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الدليل اللغوي بين القبول والرد عند ابن هشام الأنصاري في كتابه: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

إِعداد الطالب

بلال سامي احمود الفقهاء

بإشراف

الدكتور محمود مبارك عبيدات

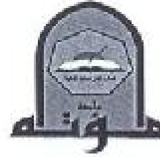
رسـالة مقـدَّمة إِلى عمـادة الدراسـات العليـا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

اللغة العربية/ مسار الدراسات اللغوية

جامعه مؤتة، 2014

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب بلال سامي الفقهاء الموسومة بـ:

الدليل اللغوي بين القبول والرد عند ابن هشام الانصاري في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الاعاريب"

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية**.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. محمود مبارك عبيدات		2014/11/12	مشرفاً ورئيسا
د. عادل سلمان البقاعين		2014/11/12	عضواً
د. فايز عيسى المحاسنة		2014/11/12	عضواً
د. حسين مصطفى غوانمه		2014/11/12	عضواً



عميد الدراسات العليا
أ.د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

حسب المرء شرفاً أن يحمل رسالة مقدسة إلى الأجيال.

وحسب المرء كرماً وعزاً أن يمنح وقته وجهده وفكره للعلم والعلماء.

وحسب المرء شجاعة أن يمحّص أقوال النحاة، ويُدقق أفكار اللغويين، فيُثبت هذا وينفي هذا.

وحسب المرء فخراً أن يجعل من نتاجه العلمي هدية لأولي الحب منه:

أهدي هذا العمل العلمي إلى والدي الكريمين، اللذين رفعاني قدراً بدعائهما.

وإلى زوجتي ورفيقة دربي، إذ بها أرى الحياة أجمل.

وإلى إخواني وأخواتي الذين هم لي عونٌ وسندٌ في شدائد الحياة.

الشكر والتقدير

أحمد الله وأشكره على عظيم عطائه فهو صاحب الفضل أولاً وأخراً وظاهراً وباطناً.

ثم أتقدم بعظيم الشكر، ووافر المحبة والود، إلى صاحب الكلمة الحسنة، والرؤية الثاقبة، والفكرة النيرة، الدكتور: محمود عبيدات مشرفي في هذه الدراسة، الذي أعطاني من وقته الكثير، ومنحني من علمه الجزيل، فله الشكر وعظيم التقدير.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل، والثناء الجميل، إلى أعضاء هيئة المناقشة الكرام، وهم :الأستاذ الدكتور عادل بقاعين والدكتور فايز محاسنة والدكتور حسين غوانمة، فبهم أزداد علماً، وبتوجيهاتهم أرى العلم أوسع وأرحب، فلهم مني خالص الشكر.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الكبير لزملائي وإخواني في مرحلة الدكتوراه، وإلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اللغة العربية بجامعة مؤتة، فهم نبراس فضل، وسراج نور تستضيء به الأجيال.

فهرس المحتويات

الملخص

الدليل اللغوي بين القبول والرد عند ابن هشام الأنصاري في كتابه: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

بلال الفقهاء

جامعة مؤتة، 2014م

تتناول هذه الدراسة الحديث عن الدليل اللغوي عند ابن هشام في كتابه مغني اللبيب، ولقد قسمها الباحث إلى ما يلي:

التمهيد: وخصصه للحديث عن مفهوم الدليل، والدليل اللغوي، والحديث عن كيفية تعامل النحاة مع هذا الدليل، وتعريف ابن هشام النحوي، وتعريف آخر موجز بكتاب مغني اللبيب.

أما الفصل الأول فقد خُصص للحديث عن منهج ابن هشام في الاستدلال، وتناول الحديث عن أصوله التي اعتمدها في استدلاله ضمن المسائل النحوية، كما تناول الحديث عن طريقة ابن هشام في قبول الدليل وطريقته في رد الدليل أيضاً.

أما الفصل الثاني فقد خُصص للحديث عن الدليل عند ابن هشام ضمن العلاقات بين التراكيب النحوية المختلفة، وبيان تلك الأدلة التي قبلها ابن هشام سواء ضمن التركيب الإسنادي أم الوصفي، أم الإضافي وغيرها، وبيان موقفه من تلك الأدلة المرفوضة عنده.

أما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن الدليل عند ابن هشام الواقع في الأدوات وحروف المعاني، وذلك وفقاً لتقسيم كتاب مغني اللبيب، وتناول هذا الفصل الحديث عن الأدلة المقبولة عند ابن هشام ضمن هذا الباب، والأدلة المرفوضة عنده.

وتوصلت الدراسة إلى أن ابن هشام أكثر اعتماداً على الدليل النقلي السماعي عن العرب من غيره من الأدلة، وإن كان في بعض الأحيان قد يُلمّح إلى الدليل العقلي، غير أن الاعتماد على الدليل النقلي كان أكثر من سواه.

Abstract

The linguistic proof betweeb acceptance abd response in Ibn Hisham Al-Absari's book : " Moghni Al-Labib".

Belal Alfuqahaa

Mutah university, 2014

This study talks about the morphological evidence in Ibn Hisham' s book "Moghni Al-Labib". The researcher has divided it into :
Introduction: This part talks about the concept of proof, the morphological proof, talking about how did he deal with this proof, Ibn Hisham's morphological identification and another identification in "Moghni al-Labib".

First chapter: It talks about Ibn Hisham's way of guidance. It also talked about its origin which he relied on during his guidance within morphological matters. It also talks about Ibn Hisham's way of accepting the method and his way of responsing to the proof as well.

Second chapter: It talks about Ibn Hisham's proof within the relations between the different morphological structures, and the explanation of tjis proof, which was accepted by Ibn Hisham within the reference and the descriptive structure, and the explanation for his opinion towards these proofs.

Third chapter: It talks about Ibn Hisham's proof within the meanings letters. So, according to the division of Moghni Al-Labib; this chapter talks about ibn Hisham's accepted and rejected proofs.

This study concludes that Ibn Hisham depends more on the Hearing Transferring proof. Even if he mentioned the mind proof sometimes; But his dependence on the transferring proof was the most of all.

المقدمة:

بدأ علم النحو بالظهور كما تذكر لنا المصادر اللغوية قبيل منتصف القرن الأول الهجري، وذلك بعد أن خشي المسلمون على القرآن الكريم من اللحن، خاصة بعد دخول عدد كبير من الموالي والأعاجم في الإسلام، وأخذت مظاهر اللحن تظهر في ألسنتهم، وانطلاقاً من هنا فقد رأى المسلمون أن يدونوا شيئاً من علم العربية يصلح به ما فسد من هذه الألسنة، وأطلقوا على هذا العلم علم النحو.

ثم لم يقف الحال عند هذه النقطة فحسب، إذ بعد استقرار هذه القواعد والأسس التي وضعها النحاة العرب الأوائل أخذ النحاة المتأخرون ينظرون في تلك الأسس والقواعد الموضوعة من أجل زيادة الفهم، وتأصيل هذا العلم المتميز من علوم العربية، فأوجدوا مجموعة من الأصول والأسس التي اتخذها النحاة الأوائل مسباراً لهم في الوصول إلى قواعدهم النحوية، هذه الأسس والأصول أطلقوا عليها أصول النحو العربي، أو أصول التفكير النحوي العربي، وهي تشمل السماع، والقياس، والإجماع، والتأويل، والتعليل.

ومن بين تلك الأصول النحوية ما يمكن أن نطلق عليه اسم الاستدلال النحوي، وهو أصل في ظننا متشابك مع سواه من الأصول الأخرى، فهو آخذ من السماع، فالمسموع من كلام العرب ما هو إلا دليل نقلي على صحة القاعدة، والقياس أيضاً دليل عقلي على هذه القاعدة أو تلك، وكذلك الأمر في التأويل، فالاستدلال إذن ليس مقصوراً على جانب معين دون آخر، وإنما هو داخل ضمن هذه الأصول جميعاً.

وحين كان الاستدلال شاملاً لكافة هذه الأصول فإنه كان لا بد لبعض النحاة من مواقف تبين مدى فكرهم النحوي، وتوضح لنا كيف أنهم استطاعوا الوصول إلى نتائجهم من خلال التعمق في الدليل، فقبلوا بعضها أي الأدلة وردوا الآخر، استناداً منهم إلى بعد التأصيلات الأخرى من ناحية، وتعمقاً منهم في المسألة من ناحية أخرى.

ومن بين هؤلاء النحاة المتميزين على الإطلاق ابن هشام الأنصاري، فهو نحوي مبتكر مبدع من نحاة القرن الثامن الهجري، جاء إلى علم النحو:بعد أن اكتملت أصوله، وأثمرت فروعه، غير أنه وجد لنفسه موطئ قدم بين النحاة المتزاحمين،

واستطاع أن يؤكد على شخصيته العلمية المنفردة المتميزة، ومن هنا جاءت هذه الرسالة لكي تكشف عن بعض ملامح الشخصية العلمية لدى ابن هشام، وتبين مواقفه العلمية من الأدلة النحوية من خلال قبولها وردها.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في أنها تناقش مبدأً مهماً من مبادئ الفكر اللغوي النحوي العربي وهو الدليل اللغوي، وتبين لنا كيف تعامل النحاة مع هذا المبدأ، وكيف أنهم لم يسيروا وفق آراء متخبطة، بل كانت أفكارهم وآراؤهم تنبع من وعي دقيق لجزئيات اللغة المختلفة، كما تظهر أهمية هذه الدراسة في أنها تُثري الدرس النحوي العربي بشيء من الحديث عن جوانب الاستدلال في هذه القواعد اللغوية.

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 . ما معنى الدليل؟

2 . ما طبيعة منهج ابن هشام الأنصاري في الاستدلال؟

3 . كيف وظف ابن هشام أصول النحو:الأخرى في قبول الدليل ورده؟

4 . على ماذا اعتمد ابن هشام في استدلالاته؟

هدف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الدليل والدليل النحوي، ومن ثم حصر هذا المفهوم ضمن إطار دراستنا هذه، كما تهدف إلى بيان الكيفية التي اعتمدها ابن هشام الأنصاري في عرضه لقضايا الدليل اللغوي، وبيان منهجه في ذلك، كما تهدف إلى حصر المواطن التي رد فيها ابن هشام الدليل النحوي، والمواطن التي قبل فيها الدليل، وذلك وفق ما ارتضاه ابن هشام من منهج.

منهج الدراسة:

إن دراسة كهذه لا بد أن تعتمد على المنهج الوصفي الذي يقوم بدءاً على استقراء المادة اللغوية، واستخراج النتائج من خلال هذا الاستقراء، ومن ثم الوصول إلى النتائج، وهذا كله يسير وفق نظرة متعمقة في جزئيات القضية النحوية، ولا يكتفي بوصف الظاهرة اللغوية وصفاً سطحياً فحسب.

ومن هنا فإن الباحث قسّم دراسته إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة:

أما التمهيد فقد خصصه للحديث عن مفهوم الدليل، ومفهوم الدليل اللغوي، وكيفية تعامل النحاة مع هذه الأدلة، وبيان لمفهوم القبول والرد، والتعريف بابن هشام الأنصاري وبكتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

أما الفصل الأول: فقد خصصه الباحث للحديث عن منهج ابن هشام في الاستدلال، وتحدث عن الأصول التي يعتمدها في الأدلة، والحديث عن طريقته عند رد الدليل، وأسلوبه عند قبول الدليل ورده، ومنهجه عموماً في الاستدلال.

أما الفصل الثاني فيتحدث عن الدليل عند ابن هشام ضمن العلاقات والتراكيب المختلفة، وبيان تلك الأدلة المقبولة ضمن هذه العلاقات، والأدلة المرفوضة عنده أيضاً.

أما الفصل الثالث: فيتحدث عن الدليل عند ابن هشام ضمن الأدوات وحروف المعاني رفضاً وقبولا.

ثم أتبعت هذه الفصول بخاتمة تتضمن عرضاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وثبت بمصادرها ومراجعها.

التمهيد:

لم يكتفِ نحاة العربية بوضع القواعد النحوية واللغوية والاحتكام إلى تلك القواعد التي اصطلحوا عليها تقريباً بل انتقل الأمر بهم إلى مرحلة فكرية متقدمة في مجال الدرس اللغوي، وذلك أنهم حاولوا أن يثبتوا لأنفسهم أولاً، ولدارسي اللغة العربية ثانياً أن ما يقولونه صحيح في مجال التقعيد اللغوي، وأن تلك القواعد التي وضعوها لم تكن مجرد اجتهادات شخصية، أو ميول ذاتية، بل وضعوا لأنفسهم بعض القيود والقوانين والأصول التي يعتمدون عليها في إثبات القاعدة اللغوية، وبيان قربها من الصواب أو الخطأ، وإثبات قوة القاعدة أو ضعفها، شمولها أو قصورها، أهي متينة أو فضفاضة، وهكذا من الأمور التي جعلت النحاة يفكرون تفكيراً عميقاً في إيجاد تلك الدعامات العلمية من أجل الوصول إلى هذا الهدف الأسمى ضمن إطار البحث اللغوي.

ومن هنا فقد وُجدت أصول التفكير اللغوي والنحوي عند العرب، في محاولة علمية صحيحة من أجل الوصول إلى قاعدة لغوية نحوية متينة تدعمها أصول لغوية متينة هي الأخرى، قادرة على جعل القاعدة النحوية أكثر إقناعاً، وبالتالي يصبح الحجاج اللغوي والنحوي قائماً على منطق لغوي سليم وليس قائماً على غوغائية ساذجة لا تعتمد على شيء.

ومن هنا فإن هذه الدراسة سوف تكشف عن واحد من هذه الأصول اللغوية التي اعتمد عليها النحاة في مناقشتهم للآراء اللغوية والنحوية، ومناقشتهم للقواعد الموضوعة لأجل تقنين البنى اللغوية المختلفة، ألا وهو أصل "الاستدلال"، وذلك عند واحد من النحاة المبرزين في القرون اللغوية المتأخرة شيئاً ما ألا وهو ابن هشام الأنصاري في كتابه: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ولكن قبل التفصيل في موضوع هذا الدليل اللغوي عند ابن هشام لا بد لنا من توضيح بعض المفاهيم الخاصة بهذه الدراسة، ونبدؤها بمفهوم الدليل عموماً.

مفهوم الدليل:

يقول الجرجاني في تعريف الدليل: "الدليل: في اللغة هو المرشد، وما به الإرشاد، وفي الاصطلاح: هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. وحقيقة الدليل، هــو ثبوت الأوسط للأصغر، واندراج الأصغر تحت الأوسط[(1)].

ففحوى كلام الجرجاني السابق يتضمن أن الدليل عبارة عن إرشاد للشخص يقوده إلى الشيء الصحيح السليم، فما ثبت فيه الدليل ثبت فيه الحكم، وهذا معنى قوله: ما يلزم العلم به العلم بشيء آخر.

والدليل عبارة عن تلك الأداة التي يستعملها الباحث أو العالم من أجل الوصــول إلى الشيء الذي يطلبه، غير أن على الباحــث أو العــالم أن يــستعمل هــذه الأداة استعمالاً صحيحاً، فإن صحيح النظر من خلال هذه الأداة سيؤدي إلى مطلوب ذلــك العالم، إذن فالدليل إذا استطاع العالم أو الباحث أن ينظر فيه نظرة صحيحة سليمة، نظرة علمية دقيقة، فلا شك أنه سيصل من خلال هذه النظرة الصحيحة فــي هــذا الدليل إلى علم ما لم يُعلَم[(2)].

ولكي يصل الباحث إلى مفهوم الدليل فلا بد من ربط هذا المصطلح بما يوافقه من المصطلحات الأخرى، خاصة مصطلح المدلول، فهذا المصطلح هو الهــدف الــذي يأتي من أجله الدليل، فإن المدلول يختص بذلك الشيء الذي لا يمكن التوصل إلــى العلم به إلا من خلال شيء آخر، وهذا الشيء الآخر ما هو إلا الدليل[(3)].

---

[1]. الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). كتاب التعريفات، ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 104.

[2]. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (2004م). معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ص: 77.

[3]. السنيكي، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا (1411هــ). الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 80.

أما تلك العملية العقلية الذهنية العلمية التي يستخدمها العلماء والباحثون في الوصول إلى إقرار تلك الأشياء غير المعروفة لديهم، ويصلون إليها من خلال تقرير تلك الأدلة التي استطاعوا الوصول إليها من أجل الوصول إلى ما لم يُعلم فإنها تسمى بالاستدلال، فما عملية الاستدلال هذه إلا مجموعة من الإقرارات الدليلية التي يمكن من خلالها الوصول إلى ما لم يتقرر لديهم من الأشياء[1].

وقد لا يختص الاستدلال بجوانب تقرير الأدلة من أجل إثبات المستدَلِّ له، بل يكون الاستدلال خاصاً بتلك النواحي الطلبية التي يقوم بها الباحثون والعلماء من أجل الوصول إلى تلك الأدلة التي يسعون من خلالها إلى إثبات المدلول وإقراره، أي أن الاستدلال خاص بجانب طلب الدليل من أجل الوصول إلى تلك الغاية المتمثلة في إثبات المدلول وتقريره[2].

وبناء على ما سبق من التعريفات التي وردت في كتب أصحاب المصطلحات فإنه يمكننا أن نصل إلى العناصر التكوينية للعملية الاستدلالية أياً كان ميدان العلم الذي تبحثه، إذ لا بد في هذا الميدان الاستدلالي من وجود عناصر هي:

أولاً: الدليل: وهو ما يستخدم من أجل الوصول إلى إقرار شيء لم يتقرر، أو الوصول إلى إثبات شيء لم يثبت، أو العلم بشيء لم يُعلم بعد، وهذا الدليل يكون معلوماً لدى طارحه ومستقبله.

ثانياً: المدلول: وهو ذلك الشيء الذي يساق من أجله الدليل، ويمتاز هذا الشيء بأنه ليس مثبتاً، ولا مقرراً، ولا يُعلم في بعض الأحيان، ولكي يصل العالم أو الباحث إلى إقرار هذا المدلول، وإثباته، فإنه لا بد له من أن يصل إلى ذلك من خلال الدليل نفسه.

---

[1]. المناوي، عبد الرعوف بن تاج العارفين (1990م). التوقيف على مهمات التعاريف، دار عالم الكتب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ص: 48.

[2]. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ص: 114.

ثالثاً: الاستدلال، وهذه العملية شاملة لكافة الجوانب الأولى، إذ إن عملية استخدام الدليل وجمعها هي داخلة ضمن جسم الاستدلال، ويضم الاستدلال في طيه أيضاً عنصرين اثنين آخرين يدخلان ضمن العملية الاستدلالية، وهما:

الأول: عنصر البحث عن الدليل، أو طلبه، فهذا البحث عن الدليل وطلبه يسمى استدلالاً، من قبيل طلب الشيء.

الثاني: هو النتاج الذي كان من أجله الدليل، وعُمل لأجل المدلول، ألا وهي عملية إقرار تلك الأدلة، وإثباتها مع مدلولاتها، وذلك من أجل إثبات الأحكام المرتبطة بها، والمعتمدة أصلاً على الأدلة.

الدليل اللغوي:

والدليل في مفهومه السابق لا يرتبط بعلم معين بذاته، أو مخصص بنفسه، وإنما هو عام في كافة العلوم، وداخل ضمن جوانب الفكر والعلم والحياة المختلفة، غير أن كل أصحاب علم استطاعوا أن يستخدموا هذا الأصل المنطقي في الوصول إلى قواعدهم، وأساليبهم في الوصول إلى الأحكام المتعلقة بهم، فالدليل عام عند الجميع، وهو خاص في كل حقل من حقول المعرفة الأخرى، فالدليل اللغوي شيء، والدليل الفقهي شيء آخر ـ من الناحية التطبيقية على الأقل ـ والدليل الشرعي شيء ثالث، والدليل الأدبي كذلك، والدليل البلاغي، وهكذا، فإن كل حقل من حقول المعرفة المختلفة استطاعت أن توظف الدليل بمفهومه العام وفق ناحية خاصة لديهم، ونحن في هذا الموضع سنتحدث عن الدليل اللغوي دون سواه من أنواع الأدلة الأخرى.

يرتبط الدليل في الجانب اللغوي بناحية الحتجاج في اللغة، إذ إن الدليل يمثل تلك الحجة التي يسوقها اللغوي من أجل الوصول إلى القاعدة أو الحكم اللغوي، وهذا عادة ما يتبادر إلى الذهن عند إطلاق كلمة الدليل في اللغة[1].

ولا شك أن اللغويين يضعون بعض الشروط التي يمكن الاعتماد عليها في مسألة الاستدلال اللغوي، فليس كل ما يُتكلم به يصلح أن يكون دليلاً لغوياً عندهم، فما

---

[1]. التهانوي، محمد بن علي (1996م). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 780.

صحت روايته، غير مستنكر، محتمل في اللغة، فإذا كانت هذه الأوصاف متـوافرة في الدليل صح الاستدلال به، وإلا فلا[1].

ويبين لنا الدكتور رمضان عبد التواب المقصود بالـدليل اللغـوي، فهـو تلـك المجموعة النصية التي يستخدمها الباحث أو العالم أو المُقعد للغة من أجل الوصول إلى تلك القاعدة، وهذه النصوص الاستدلالية تتمثل بالمسموع من كلام العرب، نثراً كان أم شعراً، فالدليل إذن عنده يشمل القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والـشعر العربي ــ ضمن فترة الاحتجاج ــ والنثر العربي من خطـب وأمثـال ومـواعظ، وطرائف، وغيرها، وقد ينضاف إليها الحديث النبوي الشريف عند بعض البـاحثين والعلماء[2]، ولسنا في صدد بيان رجاحة القول بالاسـتدلال والاستـشهاد بالحـديث النبوي الشريف في هذا الموضع أو عدم رجاحته.

إذن فإن هذه النصوص اللغوية التي وردت عن العرب شعراً ونثراً تمثل ميـدان الاستدلال اللغوي، والبيئة الاحتجاجية التي يعتمد عليهـا النحـاة واللغويـون فـي الوصول إلى قواعدهم، فإن القاعدة أو الحكم اللغوي الذي يتكئ على واحد من هـذه النصوص الاستدلالية لا شك أنه قادر على الثبات والاستقرار أكثر من ذلك الحكـم اللغوي القائم على غير هذه النصوص الاستدلالية، ومن هنا فقد بذل اللغويون جهدهم في حشد تلك الأدلة الاستعمالية من كلام العرب من أجل تأييدهم فيما ذهبوا إليه من تقريرات لغوية.

واستناداً إلى ما تقدم كله فإنه يمكننا الوصول إلى مفهوم الدليل اللغوي، إذ يـشير مفهوم الدليل اللغوي إلى تلك النصوص اللغوية المسموعة عن العرب، والمـستعملة عندهم، التي يجعل منها اللغويون أدلة مقرِّرة لإثبات قاعدة ما، أو تقرير حكم ما في اللغة، وهذه العملية اللغوية تسمى الاستدلال اللغوي.

---

[1]. انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1998م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 14.

[2]. انظر: عبد التواب، رمضان (1995م). بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة، ص: 147.

ويمكن للباحث أن يبين عناصر الاستدلال اللغوي بما يلي:

أولاً: طلب الدليل: ويتمثل ذلك بمحاولة البحث عن نصوص استعمالية لغوية تحمل المستوى اللغوي نفسه، سواء في الجانب التركيبي، أم في الجانب البنائي، أم في الجانب التصويتي، أم في الجانب الدلالي وهكذا.

ثانياً: رصد هذه النصوص اللغوية التي تحمل ذلك المستوى اللغوي المتقارب فيما بينها، وحشدها وتصنيفها.

ثالثاً: استخدام تلك النصوص اللغوية من أجل تقوية القاعدة اللغوية التي يضعها اللغوي بناء على ما استقر في ذهنه من خلال هذه الأدلة من قواعد وإثباتات.

رابعاً: قد يتجرأ بعض اللغويين في نفي هذا الدليل الاستعمالي في بعض الحالات يتمثل أبرزها بوجود دليل استعمالي أقوى من الدليل الأول، مما يؤيد مسألة نفي ذلك الدليل.

كيفية تعامل النحاة واللغويين مع هذا الدليل:

وبناء على ما اتضح سابقاً من مفهوم الدليل والدليل اللغوي، فإنه دون شك استطاع النحاة واللغويون توظيف هذا الدليل اللغوي من أجل الوصول إلى الجوانب التقعيدية اللغوية وفق ما تقتضيه الحالة الاستقرائية التي توصل إليها هؤلاء النحاة، وعملية توظيف الدليل كما سبق يطلق عليها اسم الاستدلال.

والدليل اللغوي كما أسلفنا يرتبط بالشاهد اللغوي، وهو ما سُمع عن العرب في شعرهم ونثرهم، فإن اللغوي إذا أراد أن يضع قاعدة ما، أو أن يصف ظاهرة لغوية ما، ويبين لها من التقعيدات والتقنينات ما يسهم في إثبات تلك القاعدة التي توصل إليها، ويؤيد كلامه الذي جاء به حول تلك المسألة، فلا بد له من أن يستعين بهذا الدليل اللغوي، فيأتي بمجموعة من النصوص الاستدلالية التي يأخذها من كلام العرب شعراً ونثراً تشتمل على المستوى الاستعمالي ذاته المراد التقنين والتقعيد له، فإذا ما جاء بتلك الشواهد الاستعمالية من كلام العرب فإنه سيصل حتماً إلى نسبة معقولة من الإقناع، لأنه يتكئ على نص لغوي مسموع عن العرب، ومن هنا فإن

الاستدلال يستعمله النحاة واللغويون في جوانب الإقناع اللغوي، وإثبات صحة ما توصلوا إليه من مذهب[1].

ولكن كي يصل اللغوي إلى المستوى المطلوب من الاستدلال فلا بد له من جمع القرائن، وحشد الأدلة، فإن هذا الجمع للقرائن، وذلك الحشد للأدلة يقوي ما يذهب إليه من اعتماد للاستدلال ضمن النظام اللغوي التقعيدي، يقول السيوطي مبيناً الأساس الذي يقوم عليه الاستدلال في اللغة: "وأما الاستدلال فبالعلاماتفمن علامات الحقيقة تبادرُ الذهن إلى فَهم المعنى والعَراء عن القرينة أي إذا سمعنا أهل اللغة يعبرون عن معنى واحد بعبارتين ويستعلمون إحداهما بقرينة دون الأخرى فنعرفُ أن اللفظَ حقيقةٌ في المستعملة بدون القرينة لأنه لولا استقرار أنفسهم على تعين ذلك اللفظ لذلك المعنى بالوَضْع لم يقتصروا عادة"[2].

وحين كان اللغويون عموماً والنحاة خصوصاً يسعون سعياً حثيثاً لحشد تلك الأدلة اللغوية، سواء منها ما كان نثراً أم شعراً، فإنه كان من المعيب على الباحث أو المؤلف اللغوي أن يورد كتابه عدداً قليلاً من تلك الأدلة خاصة الشعرية إذ نجد غيره من العلماء يعيب عليه ذلك، وتصبح هذه السمة مثلباً في مؤلفه أو مصنفه[3].

من هنا يمكننا أن نفهم تلك القيمة الكبيرة التي يتمتع بها الدليل اللغوي عند اللغويين، ومن هنا يمكننا أن نفهم كيف كانت القيمة كبيرة لهذا الدليل اللغوي إذا ما استطعنا أن نتصور كيف أن قلة الأدلة اللغوي تمثل مثلباً كبيراً في مصنف العالم أو كتابه، لذا كان الاهتمام كبيراً في جانب الاستدلال.

ومن هنا فإن هذا الجانب الاستدلالي كان سبباً في تقوية بعض المؤلفات والعلماء على بعض، فإن قلتها وعدم الاحتفال بها يكون ذلك مثلباً في العالم، مأخذاً عليه،

---

1. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000م). سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 158.

2. السيوطي. المزهر، ج: 1، ص: 288.

3. القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي (د.ت). البلغة إلى أصول اللغة، تحقيق: سهاد أحمد حمدان السامرائي، رسالة ماجستير، إشراف: الدكتور: أحمد خطاب العمر، جامعة تكريت، تكريت ــ العراق، ص: 183.

ومأخذاً على كتابه؛ لأن الدليل يجب أن يكون وافياً، والحجة كافية، ولا يتحقق ذلك كله إلا من خلال مزيد من الاهتمام بهذا الدليل اللغوي[1].

يعني ذلك كله أن اللغوي لا بد له من الاستدلال، فإن تلك الظواهر اللغوي المتشعبة والمتناثرة في كلام العرب إذا ما أريد جمعها فلا بد للغوي من أن يعتمد اعتماداً كبيراً على مجموعة من الأدوات والظواهر العقلية، مثل: الإدراك الحسيّ، والتفكير، وإدراك المعاني الكلية، والحكم والاستدلال، وخيال الحركة، والخيال النظري، والحافظة، والذاكرة، وتداعي المعاني، والحالات الوجدانية، والانتباه، والعادة، ومظاهر النزوع والإرادة، والأمزجة، ووراثة الصفات النفسية وغيرها من الظواهر العقلية الأخرى[2].

إن جميع هذه الآراء العلمية تقودنا إلى القول بأن أي باحث في مجال اللغة لا بد له من أن يتسلح بهذا السلاح، ألا وهو سلاح الاستدلال، لأنه من خلال هذا السلاح يستطيع إثبات وتقرير ما يتوصل إليه من نتائج تقعيدية ضمن جسم اللغة، وضمن إطار البحث اللغوي.

ويمكننا من خلال ما سبق كله أيضاً أن نوضح كيفية تعامل اللغويين والنحاة مع الدليل اللغوي وفق النقاط الآتية:

أولاً: حشد الأدلة الاستعمالية من كلام العرب ما أمكنهم ذلك.

ثانياً: تصنيف الأدلة التي جُمِعت وفق أبواب اللغة المختلفة، ووضعها في أنظمتها التقعيدية المحددة.

ثالثاً: رصد هذه الأدلة الاستعمالية وتوظيفها توظيفاً سليماً ضمن النظام الوصفي المتبع في جانب الاستدلالي.

رابعاً: اتخاذ هذه الأدلة الاستعمالية سبيلاً لتقوية القواعد والإثباتات التي توصل إليها الباحث اللغوي، ومن ناحية ثانية فإن هذه الأدلة الاستعمالية تمثل عنصراً مقوياً

---

1. انظر: عمر، أحمد مختار عبد الحميد (2003م). البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثامنة، ص: 251.

2. وافي، علي عبد الواحد (د.ت). علم اللغة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ص: 31.

للمصنف اللغوي، والكتاب الموضوع لذلك، وعنصراً داعمـاً لشخـصية العـالم أو الباحث اللغوي.

خامساً: المعرفة الذهنية بأن هذه الأداة الاستدلالية يعضدها عـدد مـن الأدوات الذهنية الأخرى تسهم في الوصول إلى تحليل تلك الظواهر اللغوية المختلفـة، إذ لا يمكن الوصول إلى تحليل تلك الظواهر تحليلاً سليماً إلا من خـلال هـذه الأدوات مجتمعة.

مفهوم القبول والرد:

قد لا يكون الدليل اللغوي مقبولاً دائماً عند أهل اللغة، فقد يكون مقبولاً، وقد يُرد هذا الدليل، فمن الأدلة ما هو ضعيف، ومنها ما هو قوي، فالقوي يُقبل والـضعيف يُرد، غير أنه يستدل به، ولا يسقط الاستدلال به، وإنما يكون وجهه ضعيفاً في اللغة.

والقبول عموماً يختص بترتب الحكم المطلوب من الشيء على الشيء، أي بعبارة أخرى اتصاف الشيء بذلك الحكم أو الغرض المرتبط به[1].

والقبول يختص بترتب المقصود من الأمر عليه، فما كان مقصوداً من الأمر عند القبول يصبح مترتباً عليه، والإجابة أعم من القبول[2].

ولا يختص الدليل بالقبول فحسب، بل هناك معنى آخر يتعاوران على الـدليل ألا وهو معنى الرد أو الرفض، فقد يكون الدليل مقبولاً إذا كانت حجته واضحة بيّنـة، وقد يُرد الدليل وينقض إذا كان ضعيفاً، لا قيمة لحجته، إذن فالـدليل يتـرجح بـين القبول والرفض[3].

ويفصل التهانوي في مفهوم القبول فيقول: " يطلق بالاشـتراك الـصناعي علـى معنيين أحدهما مطلق إمكان الاتصاف بأمر سواء كان وجود الموصوف متقدما على وجود الصّفة بالزمان أو لا. وحاصله الإمكان الذّاتي والثاني الانفعال التجدّدي ويقال

---

[1]. المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 267.

[2]. انظر: الكفوي. الكليات، ص: 732.

[3]. الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (2000م). دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 16.

له القوة والاستعداد أيضا، وهو عبارة عن إمكان اتّصاف شيء بصفة لم يحصل له بعد مع وجود حالة يحصل بها، وهو بهذا المعنى لا يجامع الفعلية والحصول في شيء، بل إذا طرأ عليه تلك الصفة بطل هذا المعنى، والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وإن عرض لهما تقابل التضايف باعتبار بخلاف المعنى الأول. وما يقال من أنّ القابل يجب وجوده مع المقبول لا ينافي ما ذكرنا إذ ليس المراد منه أنّ القابل في وقت كونه قابلا أو من حيث هو قابل يجب وجوده مع المقبول، بل المراد أنّ ذات القابل بعد حصول المقبول فيها يجب أن يكون محلّا له، وإلّا لم يكن القابل قابلا"[1].

فمن خلال ما سبق يمكننا القول بأن القبول حالة من الرضا عن التقرير الذي أقره اللغوي معتمداً به على الدليل اللغوي، فالدليل المقبول هو ما ترتب عليه إثبات تلك الظاهرة اللغوية، واتخاذها سبيلاً للصحة.

وعلى النقيض تقريباً من مصطلح القبول نجد مصطلح الرد أو الرفض، إذ يختص مصطلح الرد بالصرف، فهو انصراف للحكم بناء على انصراف الدليل[2]، فإن صرف الدليل يختص بعدم إثبات ما ترتب عليه.

والرد يختص أيضاً بالرجوع إلى ما كان عليه أصل المذهب بدءاً[3]، ومعنى ذلك في جانب الاستدلال اللغوي رجوع الدليل إلى ما كان عليه في أصل المذهب، فكأن هذا الدليل ليس له قيمة وفق رده ورجوعه، إذ حين يُرد الدليل يصبح كأنه ليس موجوداً أصلاً.

ويقال في الاحتجاج رد عليه الحجة أو الدليل، أي لم يقبله، بل ويصل في بعض الأحيان إلى تخطئة ذاك الدليل أو تلك الحجة[4].

ومن خلال ما سبق كله يمكننا القول بأن الدليل اللغوي يتراوح ما بين القبول والرد، فحينما يُقبل الدليل يكون مقنعاً قوياً، يتصف بصفات الدليل المقوية له، وحينما يُرد الدليل يكون ضعيفاً، قليلاً، ونجد كثيراً من الأوصاف التي توصف بها الأدلة

---

[1]. التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج: 2، ص: 1031.

[2]. الجرجاني. التعريفات، ص: 110.

[3]. المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 176.

[4]. الكفوي. الكليات، ص: 476.

عندما يُراد تضعيفها، مثل قولهم مثلاً: لغة ضعيفة[1]، وذلك حين يكون الدليل ضعيفاً، وقولهم: لغة قليلة[2]، أي لم يرد عليها كثير من الشواهد والنصوص اللغوية التي تقويها، وقولهم كذلك: شاذ في الاستعمال[3]، أي أنه قليل في استعمال العرب لا يوافق الاستعمال القياسي لديهم.

وانطلاقاً من هذا كله فإن هذه الدراسة سوف تقوم باستقصاء المواضع الاستدلالية عند ابن هشام الأنصاري في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، ثم إنها ستحاول الوصول إلى طبيعة منهجه في هذا الاستدلال، وكيف أنه يقبل الأدلة ويردها وفق ما استقر لديه من قواعد اللغة، وما علق في ذهنه من نصوصها الاستدلالية الكثيرة شعراً ونثراً، فلا شك أن ابن هشام الأنصاري نحوي فذ، وعالم لغوي كبير وإذا اتخذ حكماً في اللغة فإن حكمه هذا يكون وفقاً لاستقرار ذهني منطقي سليم ينبع من فكر عميق في مجالات اللغة المختلفة.

التعريف بابن هشام الأنصاري:

هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، ولقد ولد ابن هشام في القاهرة في ذي القعدة سنة 708هـ ، الموافق 1309م، ولقد عاش في القاهرة وترعرع فيها[4].

---

[1]. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة، ج: 4، ص: 338.

[2]. ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 366.

[3]. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 397.

[4]. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1964م). بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 68.

شيوخه:

لقد لزم ابن هشام الأنصاري عدداً من علماء عصره، وفحول زمانه في العلم والمعرفة، وكان أكثر هؤلاء العلماء لزوماً له ابن السراج [1]، وأبو حيان الأندلسي[2]، وكذلك تلقى العلم عن عبد اللطيف بن عبد العزيز الحرّاني[3]، إذ تلقى ابن هشام منهم العلم والمعرفة، وأخذ منهم علوم اللغة المختلفة.

حياته وعلمه:

لقد كان ابن هشام الأنصاري شغوفاً بالعلم، يتمتع بذاكرة عظيمة، وحافظة مستقيمة، استطاع من خلال اجتهاده وعلمه أن يفوق أقرانه وشيوخه وكافة علماء عصره بالعلم والمعرفة، ولم يقتصر علمه على الجوانب اللغوية فحسب، بل كان مبرزاً في جوانب علمية أخرى، وكان ابن هشام لشدة شغفه بالعلم قد طاف المشرق والمغرب من أجل العلم، ولم يكتفِ بالمكوث في مصر فحسب، وكان لمؤلفاته الأصداء الواسعة في النحو:واللغة، خاصة كتابيه: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ولم يُتهم ابن هشام أبداً في معتقده الديني، بل كان مستقيماً، وعُرف عنه التحنبل آخر أيام حياته[4].

أما من ناحية الصفات الخلقية، فقد كان ابن هشام يتمتع بأخلاق عالية، وهكذا هي سيرة العلماء دائماً، إذ يتحلون بأعلى صفات الأخلاق، وأحسنها مكاناً بين الناس، إذ كان ابن هشام متواضعاً، دمثاً، صبوراً في طلب العلم، شفيقاً على من حوله، باراً بأهله وأصدقائه، عطوفاً، رقيق القلب، هذا فضلاً عن الاستقامة والتدين والعفة التي اتصف بها ابن هشام الأنصاري، وكان ذلك كله سبيلاً إلى اجتهاده في

---

[1]. ابن السراج، محمد بن أحمد أبو عبد الله السراج الدمشقي.

[2]. العسقلاني، ابن حجر(د.ت). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 308 ــ 310.

[3]. ابن مفلح، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد (1990م). المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين، دار الرشد، الرياض ــ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 66.

[4]. السيوطي. بغية الوعاة، ج: 2، ص: 69.

طلب العلم، إذ إن شخصاً مثل هذا يتحلى بهذه الصفات خاصة الصبر في طلب العلم لا بد له وأن يخلف ثروة علمية كبيرة، إذ نُقل عن ابن هشام عدد كبير من المؤلفات والمصنفات[1].

ويذكر لنا الصفدي كلاماً كثيراً يبين فيه مناقب ابن هشام، ويبين فيه كـذلك مكانته العلمية التي تبوأها بين النحاة واللغويين، يقول في ذلك: " الشيخ الإمام العالم العلامة حجة العرب، أفضل المتأخرين، جمال الدين أبو محمد الأنصاري الحنبلـي المصري.

شيخ النحو، ومن قام في أمره بالإثبات والمحو، أظهر فيه الإبداع وصـنف، وقرط الأسماع وشنف، ونظر ودقق، وتعمد لأن تعمق وحقق، ورجـح الأضـعف، لذهنه المتوقد وأوهى الأقوى من الأقوال، وسهل المتعقد، وكد وكدح، وصـد عـن الباطل، وأطرب لما صدح، وناقض شيخنا أثير الدين وحجه، وعدل بمذاهبـه عـن المحجة، وكاد يميت ذكر أبي حيان، ويردي كل من جاء من جيان، فلـو عاصـره سيبويه لحاكم الكسائي إليه، وفصل أمر المسألة الزنبورية بين يديه، وفصل فصول كتابه وخلعها عليه، أو الفارسي لأجلب عليه بخيله ورجله، أو ابن جني لما كتم سر الصناعة من أجله، أو ابن مالك لكان له مملوكاً، وجعل به طريق التـسهيل للنـاس مسلوكاً:

وأطلعه الفهم بعد النهي ... على مشكلات كلام العرب"[2].

إن كلام الصفدي هذا يشير إشارة واضحة إلى تلك المكانة العلمية التي تمتع بها ابن هشام الأنصاري بين النحاة واللغويين في عصره، بل إن كلام الصفدي يشي لنا بشيء من التجوز إلى أن ابن هشام الأنصاري لم يتميز عن علما عصره فحسب، بل

---

1. انظر: السيوطي. بغية الوعاقت، ج: 2، ص: 69.

2. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (1998م). أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: علي أبو زيد، ونبيل أبو عشمة، ومحمد موعد، ومحمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت ــ لبنان، دار الفكر، دمشق ــ سوريا، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 5.

كان متميزاً حتى على الذين سبقوه، حتى إنه كاد يُنسي ذكر أبي حيان الأندلسي هذا النحوي الفذ، واللغوي الكبير في القرن الثامن الهجري.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نصف شخصية ابن هشام العلمية بما يلي:

أولاً سعة الاطلاع وذلك نتيجة لتتلمذه على أيدي كبار علماء عصره.

ثانياً: الدقة العلمية، وذلك نتيجة لاتصافه بأخلاق العلماء الباحثين، كالصبر في سبيل الحصول على المعرفة.

ثالثاً: التعمق في مناقشة الآراء والأفكار، وهذا ناشئ من طبيعة العلم الذي اكتسبه.

رابعاً: التخصصية العلمية في جانب النحو، وذلك لكثرة التصانيف في ذلك على ما سنرى.

مؤلفاته:

لقد وضع ابن هشام عدداً من المؤلفات والمصنفات، نذكر منها: تعليقه على مشكل ألفية ابن مالك، ومقدمة في النحو:سماها الإعراب عن قواعد الإعراب، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب[1]، وأوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك، وشرح بانت سعاد[2]، وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، والتحصيل، وشرح التسهيل، وشرح القواعد الكبرى والصغرى، وشذور الذهب، وشرح شذور الذهب، قطر الندى، وشرح قطر الندى، والجامع الكبير، والجامع الصغير، وشرح اللمحة لأبي حيان، شرح البردة، والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، والتذكرة، والمسائل السفرية في النحو، وغيرها من المؤلفات الكبيرة[3].

إن هذا الكم الكبير الهائل من المؤلفات اللغوية وغيرها من العلوم الأخرى يدلنا على تلك الشخصية الفذة التي امتاز بها ابن هشام الأنصاري، كما يدلنا على غزارة

---

[1]. الصفدي. أعيان العصر، ج: 3، ص: 6.

[2]. الظاهري، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله (د.ت). المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق: محمد محمد أمين، تقديم: سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ــ مصر، ج: 7، ص: 132.

[3]. السيوطي. بغية الوعاة، ج: 2، ص: 69.

ذلك العلم الذي يمتلكه ذلك العالم الكبير، فشروح مثل هذه، ومصنفات كهذه لا بد أن تشي عن عالم كبير، وفكر متأمل، وعلم غزير، وشخصية علمية متكاملة.

وفاته:

توفي ابن هشام رحمه الله تعالى في شهر ذي القعدة من عام ستين وسبع مائة[1]، وقيل عشية الخميس في الخامس من شهر ذي القعدة، سنة إحدى وستين وسبع مائة[2].

التعريف بكتاب مغني اللبيب:

هو واحد من الكتب اللغوية التي وضعها ابن هشام الأنصاري، وهو كتاب يصفه أهل العلم بأنه ذو نفاسة إذا قورن بما سواه من الكتب اللغوية الأخرى[3]، ولما كان هذا الكتاب غاية في إتقانه، وجودة في تأليفه، أشتهر هذا الكتاب في حياة ابن هشام، وأقبل عليه الناس، وصار مرجعاً لأهل العلم، وغدا هذا الكتاب موضعاً لاهتمام الباحثين في زمانه وما يليه من الأزمنة، ولقد شُرحت أبياته، ووضعت له الحواشي[4].

ولقد وضع ابن هشام هذا الكتاب ــ كتاب مغني اللبيب ــ في النحو، ولقد وضعه في مكة المكرمة، سنة ست وخمسين وسبع مائة، ومما دفعه على وضع هذا الكتاب وتصنيفه في النحو:أنه لما كتب "الإعراب عن قواعد الإعراب"، لاقى قبولاً عند أهل الأدب، واستصاغه أصحاب العقول النافذة، مما جعله يفكر جدياً في وضع هذا الكتاب، ولقد قسمه إلى ثمانية أبواب: الأول: في تفسير المفردات، والثاني: في الجمل، الثالث: فيما يتردد بينهما، الرابع: في أحكام يكثر دورها، الخامس: في الأوجه التي تدخل على العرب الخلل من جهتها، السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بينهم، والصواب خلافها، السابع: في كيفية الإعراب، الثامن: في أمور

---

[1]. المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي (1997م). السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 248.

[2]. الصفدي. أعيان العصر، ج: 3، ص: 6.

[3]. ابن مفلح. المقصد الأرشد، ج: 2، ص: 67.

[4]. السيوطي. بغية الوعاة، ج: 2، ص: 69.

كلية، ولقد حظي "مغني اللبيب" بعدد كبير من الشروح، والحواشي، والمختصرات، مما لم يحظَ به أي من كتب العربية الأخرى[1].

إن هذه الأوصاف، وذلك الاهتمام الكبير الذي رأيناه لكتاب "مغني اللبيـــب عـــن كتب الأعاريب" يدلنا بوضوح إلى تلك القيمة الكبيرة التي يأخذها هذا الكتاب بـــين سواه من كتب النحو:العربي، إذ حظي كما رأينا بعدد كبير من الشروح، والحواشي، والتصنيفات، والمختصرات، وغيرها، مما يدلنا على تلك القيمة الكبيرة لـــه، وممـــا يدلنا على ما فيه من قدر وافٍ من العلم الذي انفرد به ابن هـــشام الأنـــصاري دون سواه من العلماء عموماً، والنحاة خصوصاً.

---

[1]. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (1941م). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد ــ العراق، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 1747.

الفصل الأول

منهج ابن هشام في الاستدلال

يعمد هذا الفصل للحديث عن أبرز الملامح التي ظهرت لنا في منهج ابن هشام في الاستدلال في كتابه: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وذلك من خلال تلك الأصول التي اعتمد عليها كثيراً في الاستدلال، وبيان الكيفية التي عرض فيها تلك الأدلة، وبيان كيفية ترجيحه الدليل وقبوله، وكيفية رد الدليل ورفضه، كل ذلك من خلال كتابه المذكور أعلاه.

أولاً: الأصول التي يعتمدها في الأدلة:

ولا شك أن الباحث في علوم اللغة المختلفة إذا أراد أن يعضد ما ذهب إليه بعاضد قوي، فلا بد له من أن يتكئ على واحد من الأدلة النقلية أو العقلية التي يتمكن من خلالها إثبات ما يذهب إليه من مذهب، وابن هشام شأنه في ذلك شأن سائر اللغويين والباحثين والعلماء، فإنه يقوي ما يورده في كتابه "مغني اللبيب بأدلة نقلية وعقلية تسهم إسهاماً مباشراً في تحقيق الثبات لهذه الأقوال التي يوردها.

وعموماً فإن اللغويين العرب قد استقوا مادتهم اللغوية التي استطاعوا من خلالها الوصول إلى تلك القواعد المنظمة للعملية اللغوية العربية من مصادر نقلية كثيرة، هي: القرآن الكريم، وهو أعلى مراتب هذه المصادر، وأوثقها في القبول، وأكثرها قوة، لما لقيه القرآن الكريم من اهتمام كبير من قبل اللغويين وأهل العربية عامة، لذا فلا شك في الدليل النقلي القرآني عند العرب[1].

وعموماً فإن القرآن الكريم مع الأدلة النقلية الأخرى ـــ القراءات القرآنية والحديث والشعر والنثر ـــ تمثل مجموعة الأدلة السماعية عند العرب، وهي التي سُمعت عن العرب قبل فساد الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن[2].

---

1. عمر. البحث اللغوي عند العرب، ص: 17.

2. السيوطي، جلال الدين (1999م). الاقتراح في علم أصول النحو:وجدله، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة ـــ مصر ص: 74.

والقرآن الكريم مستشهد به دون قيد أو شرط عند اللغويين، فما قرئ به من هــذا الكتاب العزيز ثبت أن العرب قد استشهدوا به، سواء أكانت تلك القراءة صحيحة أم شاذة، فكل ما ثبت نقله عن الرواة بأنه قرئ به استشهد به في مجال علــم اللغــة، والقرآن الكريم كما أسلفنا أكثر النصوص ثباتاً وقوة في الاستدلال اللغوي[1].

ولا يختلف اثنان في حجية النص القرآني، فقد استدل به النحاة واللغويون كثيــراً في كتبهم ومصنفاتهم، سواء أكان هؤلاء النحاة كوفيين أم بصريين، فإن الطــرفين يعولان كثيراً على الدليل القرآني في بناء قواعدهم، ولا يمكن لأحد أن يتجرأ بسهولة على النص القرآني والدليل القرآني خاصة[2].

فالقرآن الكريم يمثل قمة الاحتجاج السماعي، وهو في أول الأدلة النقلية، ولا يشك أحد في حجية النص القرآني، يقول البغدادي في ذلك: " فكلامه عزّ اســمه افــصح الكلام، وأبلغه، يجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذّه "[3].

أما الأصل السماعي الثاني فهو الحديث النبوي الشريف، فقد تحرّج بعض اللغويين من الاستدلال بهذا الأصل السماعي الاستعمالي الثــاني عنــد العــرب، فرفــضوا الاستدلال بالأحاديث النبوية لسببين هما: الأول: أن كثيراً من هذه الأحاديث تــروى بالمعنى، وهنا يتدخل الراوي ويتصرف في نص الحديث، ممــا يُــضعف بعــض ملامحه اللغوية[4]، وهذا أمر أثر تأثيراً كبيراً في مسألة الاستدلال بالأحاديث النبوية، إذ إن الألفاظ والتراكيب لم تعد من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما غدت هذه الألفاظ ألفاظ الراوي، وإن كان المعنى للنبي الكريم صلى الله عليه وسلم .

أما الحائل الثاني دون الاستدلال بالحديث النبوي الشريف فيتمثل في أن كثيراً من الرواة والنقلة الذين نقلوا الأحاديث النبوية الشريفة كانوا من الموالي الأعاجم، ومن

---

[1]. انظر: السيوطي. الاقتراح، ص: 75، وعمر. البحث اللغوي عند العرب، ص: 17، 19.

[2]. حسانين، عفاف (1996م). في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ــ مصر، ص: 30.

[3]. البغدادي، عبد القادر بن عمر (1979م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثانية ج: 1، ص: 9.

[4]. انظر: السيوطي. الاقتراح، ص: 89 ــ 92.

غير العرب[1]، مما أدخل شيئاً من الضعف على تلك الرواية النبوية، إذ لا شك أن العربي أعرف بكلام العرب من الأعجمي، ومن هنا فإن العربي إذا نقل كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالمعنى فإنه ينقله وفق ما تقتضيه قواعد العربية الراسخة في ذهن هذا العربي المتمكن، بيد أن الأعجمي ليس بالمستوى ذاته من التمكن الذي عليه العربي، فهو حين يروي كلام النبي الكريم ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالمعنى قد يُخطئ في قواعد العربية وأصولها، إذ لم تترسخ تلك القواعد الذهنية في عقله تماماً، الأمر الذي دفع باللغويين والنحاة إلى عدم الاستدلال والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

وعموماً فإن الباحث لا يريد الخوض مطولاً في هذه القضية، وذلك لأنها كُتب فيها كثيراً، وخلاصة موقف الباحث منها يتمثل في أنه ليس هناك سبب مقنع في عدم الاستدلال بالأقوال النبوية، فالأمر أولاً وأخيراً يختص بكلام العرب، وما دام الكلام النبوي عربياً فصيحاً فليس هناك ما يضر بالاستدلال به.

أما النوع الثالث من الكلام الذي يُستدل به في العربية فهو كلام العرب، وينقسم كلام العرب إلى نثر وشعر، أما الشعر فقد احتج به اللغويون دون قيد أو شرط، حتى إنه وصل الأمر بهم إلى الاستدلال والاستشهاد بكلام لم يُعرف قائله، وكثيراً ما نجدهم لا ينسبون هذه الأبيات أو تلك المقولات إلى قائل بعينه، بل يكتفون بالقول مثلاً: وقال ناس من العرب[2]، وهكذا فإن كثيراً من الأدلة التي يسوقها اللغويون والنحاة في مجال الاستدلال اللغوي قد لا يُعرف قائلها، وينقسم الشعراء في مجال الاستشهاد اللغوي إلى أربع طبقات هي: الأولى: طبقة الجاهليين، الثانية: طبقة المخضرمين، والثالثة: طبقة الإسلاميين، والرابعة: طبقة المولدين، فأما الطبقتين الأوليين فإن أشعارهم يستدل بها دون قيد أو شرط، وكذلك الحال مع الطبقة الثالثة غير أن بعض العلماء لا يجعلها بالمرتبة نفسها من الطبقتين الأوليين، أما الطبقة الرابعة فأكثر اللغويين والنحاة لا يستدلون بأشعارهم، غير أننا نجد بعض العلماء

---

[1]. عمر. البحث اللغوي عند العرب، ص: 34.

[2]. انظر مثلاً: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة، ج: 3، ص: 358.

يستشهدون بها، وذلك نحو:ما نراه مثلاً في استدلالات الزمخشري، فقد استدل بشعر لأبي تمام[1].

إن جميع هذه الأصول السماعية التي ذكرناها سابقاً تمثل أصـــولاً نقليـــة عـــن العرب، أي أن العرب قد تناقلوا هذه النصوص جيلاً بعـــد جيـــل، ثـــم إن النحـــاة واللغويين قد استطاعوا أن يتخذوا من هذه النصوص السماعية ســـبيلاً إلـــى إيجـــاد قواعد اللغة، وتثبيت الأسس العامة لها، ويرى الباحث أن جميـــع هـــذه الأصـــول السماعية ذات أهمية كبيرة في نواحي الاستدلال اللغوي، وبناء الحجج، لذا فلا يمكن النظر إلى إحدى هذه النصوص الاستدلالية دون الالتفات إلى النـــصوص الأخـــرى الداخلة ضمن الإطار السماعي نفسه، فكل من هذه النصوص يؤدي وظيفة كبيرة في مجالات الاستدلال اللغوي.

وابن هشام لا يختلف عمن سواه من النحاة واللغويين، فهو يستدل بهذه النصوص جميعاً على ما سنوضح فيما يلي، فقد استدل بالقرآن الكريم، وبالحـــديث الـــشريف، والقراءات القرآنية، وكلام العرب شعراً ونثراً، وهي أكثر الأصول التي اعتمد عليها ابن هشام في الاستدلال.

ولكي تتضح الصورة على حقيقتها سنقوم بإيراد بعض النماذج الاســـتدلالية التـــي أوردها ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب" بدءاً بالقرآن الكريم، فقد استدل ابن هشام بالقرآن الكريم في كثير من المواضع في كتابه، وكانت تلك الأدلة تصب في موافقة رأي ابن هشام ذاته، أي أنه استعمل الدليل الاستعمالي من أجل تأييد رأيه هو، مـــن ذلك مثلاً في حديثه عن اعتراض "لا" بين بعض المتلازمات التركيبية، مثل: الجار والمجرور، والناصب والمنصوب، وهكذا، يقول ابن هشام موضحاً ذلك: "اعْتِرَاض لَا بَين الْجَار وَالْمَجْرُور فِي نَحْو: غضبت من لَا شَيْء، وَبَين الناصب والمنصوب فِي نَحْو: "لِئَلَّا يكون للنَّاس[2]"، وَبَين الْجَازِم والمجزوم فِي نَحْو: "إِلَّا تفعلـــوه"[3]، وَتقـــدم

---

1. عمر. البحث اللغوي عند العرب، ص: 42 ــ 49.

2. سورة النساء، آية: 165.

3. سورة الأنفال، آية: 73.

مَعْمُول مَا بعْدهَا عَلَيْهَا فِي نَحْو: "يَوْم يَأْتِي بعض آيَات رَبك لَا ينفع نفسا إيمَانهَا"[1]، الْآيَة دَلِيل على أَنَّهَا لَيْسَ لَهَا الصَّدْر"[2].

لقد استدل ابن هشام في هذا الموضع بثلاث آيات من كتاب الله عز وجل، وهــذه الآيات الثلاث إنما جاء بها ابن هشام كي يدلل على صحة ما يراه في إثبات أن "لا" ليس لها الصدارة في الجملة، إذ قد تأتي بين بعض المتلازمات اللغويــة، كالجــار والمجرور والجازم والمجزوم، وهلم جرا، إذ إن هذه المتلازمات لا تقف حائلاً دون تدخل "لا" غير الصدارية بينها.

وكذلك فإن من بعض الحالات التي استعمل فيها ابن هشام الدليل القرآني مؤيــداً لكلامه، ما كان من حديثه عن خبر "أنّ" بعد لو، إذ إن بعض النحاة لم يتنبهوا إلــى بعض الآيات القرآنية واستدلوا بالشعر، يقول ابن هشام: " وقد وجدت آيَة فِي التَّنْزِيل وَقع فِيهَا الْخَبَر اسْما مشتقا، وَلم يتَنَبَّه لَهَا الزَّمَخْشَرِيّ كَمَا لم يتَنَبَّه لآيَة لُقْمَان، وَلَا ابْن الْحَاجِب وَإِلَّا لما منع من ذَلِك، وَلَا ابْن مَالك وَإِلَّا لما استدلَّ بالــشعر، وَهِــي قَوْلــه تَعَالَى: "يودوا لَو أَنهم بادون فِي الْأَعْرَاب"[3]، وَوجدت آيَة الْخَبَر فِيهَا ظرف لَغْــو، وَهِي: "لَو أَن عندنَا ذكرا من الْأَوَّلين"[4]"[5].

فلقد استدل ابن هشام على صحة ما ذهب إليه من مجيء خبر "أن" بعد "لو" اســماً مشتقاً بآيتين كريمتين،الأولى جاء فيها الخبر اسم فاعل، والثانية جاء فيهــا الخبــر مصدراً صريحاً، وهذا الاستدلال قوّى ابن هشام فيه مذهبه في هذا الجانب التركيبي.

أما القراءة القرآنية فلها حضورها الواسع أيضاً في الاستدلال عند ابــن هــشام الأنصاري، إذ يبين لنا في موضع من كتابه أن الاسم يكتسب أشياء من الإضــافة،

---

[1]. سورة الأنعام، آية: 158.

[2]. ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ـــ سوريا، الطبعة السادسة، ص: 323.

[3]. سورة الأحزاب، آية: 20.

[4]. سورة الصافات، ص: 168.

[5]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 357.

ومن بينها البناء في حالات معينة، يقول ابن هشام: "أَحدهَا: أَن يكون الْمُضَاف مُبْهما كَغَيْر وَمثل وَدون، وَقد استْدلَّ على ذَلِك بِأُمُور منْهَا: قَوْله تَعَالَى: "وحيل بَينهم وَبَين مَا يشتهون[1]"، "وَمنا دون ذَلِك"[2]، قَالَه الْأَخْفَش وخولف، وَأجِيب عَن الأول بِأَن نَائِب الْفَاعِل ضمير الْمصدر، أَي وحيل هُوَ، أَي: الْحول... وَتَكون حَالا من الْمُضمر ليتقيد بهَا فتقيد مَا لم يفده الْفِعْل، وَعَن الثَّانِي بِأَنَّهُ على حذف الْمَوْصُوف، أَي: وَمنا قوم دون ذَلِك، كَقَوْلهم: منا ظعن وَمنا أَقَامَ، أَي: منا فريق ظعن وَمنا فريق أَقَامَ، وَمنْهَا قَوْله تَعَالَى: "لقد تقطع بَيْنكُم"[3]، فِيمَن فتح بَينا، قَالَه الْأَخْفَش، وَيُؤَيِّدهُ قِرَاءَة الرّفْع[4]، وَقيل: بَين ظرف وَالْفَاعِل ضمير مستتر رَاجع إِلَى مصدر الْفِعْل، أَي: لقد وَقع التقطع، أَو إِلَى الْوَصْل؛ لِأَن "وَمَا نرى مَعكُمْ شفعاءكم[5]"، يدل على التهاجر، وَهُوَ يسْتَلْزم عدم التواصل، أَو إِلَى "مَا كُنْتُم تَزْعُمُونَ[6]"، على أَن الْفِعْلَيْنِ تنازعاه"[7].

لقد جعل ابن هشام من القراءة القرآنية سبيلاً لتوكيد ما ذهب إليه، وهي مسألة اكتساب المضاف بناء من خلال المضاف إليه، ولقد نفى هذه الفكرة في بعض المواضع، من بينها آية الأنعام، وجعل من القراءة بالرفع سبيلاً إلى تأكيد ما ذكره من أن البناء ليس ظاهراً في الآية الكريمة، إذ يؤيد كلامه القراءة بالرفع، فلو كان

---

[1]. سورة سبأ، آية: 54.

[2]. سورة الجن، آية: 11.

[3]. سورة الأنعام، آية: 94.

[4]. وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم، انظر: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (1400م). السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ـــ مصر، الطبعة الثانية، ص: 263، وابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1401هـ). الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 145.

[5]. سورة الأنعام، آية: 94.

[6]. سورة الأنعام، آية: 94.

[7]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 670.

الاسم اكتسب البناء في الآية الكريمة السابقة لما جاز قراءته بالرفع، ولبقـي مبنيـاً على الفتح على النون.

ومن بين المواضع التي ذكرها ابن هشام مستدلاً لأصحابها بالقراءة القرآنية مـا كان من حديثه عن "ثم" العاطفة، وأنها تجري مجرى الواو والفاء في إضـمار "أن" بعدها، يقول ابن هشام: ""أَجْرى الْكُوفِيُّونَ ثمَّ مجْرى الْفَاء وَالْوَاو فِي جَوَاز نـصب الْمُضَارع المقرون بهَا بعد فعل الشَّرْط وَاسْتدلَّ لَهُم بِقِرَاءَة الْحسن "وَمن يخرج مـن بَيته مُهَاجرا إِلَى الله وَرَسُوله ثمَّ يُدْرِكهُ الْمَوْت فقد وَقع أجره علـى الله"[1]، بِنـصب "(يدْرك)[2]"[3].

لقد استدل القائلون بجواز نصب الفعل المضارع بعد "ثم" العاطفة، وإجرائها فـي ذلك مجرى الواو والفاء بإضمار "أن" بهذه القراءة الكريمة، وهي قـراءة الحـسن البصري، غير أن الحسن البصري ليس من القراء الـسبعة، فقراءتـه إذن ليـست متواترة، غير أنها استوفت الشرطين الآخرين: الأول: موافقة رسم المصحف، وكلمة "يدركه" موافقة لرسم المصحف، والثاني: موافقة العربية بوجه من الوجوه ولو كان هذا الوجه ضعيفاً، وهذا الشرط متوافر أيضاً في هذه القراءة.

ومن خلال ما سبق فقد ظهر لنا كيف أن ابن هشام الأنصاري يقدم الدليل القرآني سواء أكان قرآناً أم قراءة على سائر الأدلة الأخرى، فلا يقدم مثلاً الدليل الـشعري على الدليل القرآني إذا كان موجوداً، وهو ما أشار إليه في المسألة الـسابقة حـين تحدث عن موقف الزمخشري وابن الحاجب بتمحل الشواهد الشعرية علـى مجـيء خبر "أنّ" بعد "لو" اسماً مشتقاً، وبيّن أن القرآن الكريم يـشتمل علـى هـذا الـنمط التركيبي، واستشهد بتلك الآية القرآنية الكريمة، وما هذا إلا دليل دامغ على اهتمـام ابن هشام بالدليل القرآني، وتقديمه على سواه من الأدلة.

---

[1]. سورة النساء، آية: 100.

[2]. ابن جني، أبو الفتح عثمان (1999م). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 195.

[3]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 161.

وحين نبحث في الاستدلال بالحديث النبوي الشريف نجده حاضراً أيضاً عند ابن هشام الأنصاري، فهو لا يغفل أياً من مصادر الاستدلال وأصوله في اللغة العربية، فنجده كما مر بنا في المسألة السابقة يورد حديثاً نبوياً شريفاً يستدل به على عد "ثم" كالواو والفاء في الطلب، فينتصب الفعل بعدها، يقول: " وأجراها ابْن مَالك مجراهما بعد الطّلب، فَأجَاز فِي قَوْله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: "لَا يبولن أحدكُم فِي المَــاء الــدَّائِم الَّذِي لَا يجْرِي، ثمَّ يغْتَسل مِنْه"[1]، ثَلَاثَة أوجه: الرّفْع بِتَقْدِير ثمَّ هُوَ يغْتَسل، وَبِه جَاءَت الرِّوَايَة، والجزم بالْعَطْف على مَوضِع فعل النَّهْي، وَالنّصب قَالَ بِإِعْطَاء ثمَّ حكم وَاو الْجمع"[2].

فموضع الدليل في الحديث النبوي الشريف روايته بالنصب، أي: نصب "يغتسلَ" على إضمار "أن"، وهو ما أشار إليه الباحث في صفحة سابقة، والحديث كما يــذكر في مسند الإمام أحمد حديث صحيح.

ومن المواضع التي استدل بها ابن هشام بالحديث النبوي الشريف، ما كان منــه عند كلامه عن "حاشى"، إذ يقول ابن هشام: ""تكون فعلا مُتَعَــدِّيا متــصرفا تَقــول حَاشيته بِمَعْنى استثنيته وَمِنْه الحَدِيث أَنه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قَال: "أُسَــامَة أحــب النَّاس إِلَيّ مَا حاشى فَاطِمَة[3]"، مَا نَافِيَة وَالْمعْنَى أَنه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لم يــسْتَثْن فَاطِمَة وتوهم ابْن مَالك أَنَّهَا مَا المصدرية وحاشا الاستثنائية بنَاء على أَنه من كَلَامه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فاستدل بِهِ على أَنه قد يُقَال قَامَ الْقَوْم مَا حاشا زيداً"[4].

لقد أورد ابن هشام في نصه السابق دليلاً سماعياً من الاستعمال العربــي يتمثــل بحديثه ــ صلوات الله وسلامه عليه ــ إذ استدل ابن هشام بهذا الحديث على جواز

---

[1]. الحديث في: ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد (2001م). مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 14، ص: 231.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 161.

[3]. انظر الحديث في: ابن حنبل. مسند الإمام أحمد، ج: 9، ص: 518، والحديث صحيح عنده، وجميع رجاله ثقات، وزاد على نص ابن هشام: ولا غيرها.

[4]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 164.

مجيء "حاشى" فعلاً، وبيّن أنها في هذا الحديث ليست من قبيل الاستثناء كما تــوهم ابن مالك.

إن هذه الأحاديث النبوية الشريفة تقودنا إلى استنتاج ما يلي:

أولاً: لا يقول ابن هشام الأنصاري بعدم جواز الاستدلال بالحديث النبوي الشريف، إذ إنه استدل هو نفسه بالحديث الشريف، مما يدلنا على أنه يقول بجواز ذلك.

ثانياً: لم يكن استدلال ابن هشام الأنصاري بالأحاديث النبوية الشريفة كثيراً فــي كتابه "مغني اللبيب" إذ لم يعثر الباحث على عدد كبير من المواضع، مما قد يقودنــا إلى القول بأن ابن هشام كان يستأنس بالأحاديث النبوية الشريفة، ولا يجعلها هدفــه الأول في الاستدلال اللغوي خاصة، والنحوي عامة.

أما كلام العرب شعراً ونثراً فنجده حاضراً في الاستدلال النحوي عند ابن هــشام في كتابه مغني اللبيب، وهو أمر غير مستغرب من أي نحوي كــان، فــإن أكثــر النحويين واللغويين يكثرون من الاستدلال بالشاهد الشعري دون سواه من الــشواهد الأخرى، وابن هشام شأنه في ذلك شأن سائر اللغويين، فهو يهــتم كثيــراً بالــشاهد الشعري، غير أننا قبل الشروع بالحديث عن الدليل الشعري عند ابن هشام سنتحدث عن كلام العرب النثري.

ومن بين المواضع التي استدل بها ابن هشام بكلام العرب النثري ما كــان فــي حديثه عن أنواع الواو، إذ يذكر لنا نوعاً تاسعاً لها ذهب إليه بعض النحويين، وهــو واو الثمانية، يقول ابن هشام: "وَالتَّاسِع وَاو الثَّمَانِية ذكرهَــا جمَاعَــة مــن الأدبــاء كالحريري وَمن النَّحْوِيين الضُّعَفَاء كَابْن خالويه وَمن الْمُفَسّرين كَالثَّعْلَبِيِّ وَزَعَمُوا أَن الْعَرَب إِذا عدوا قَالُوا سِتَّة سَبْعَة وثمانية إِيذَانًا بِأَن السَّبْعَة عدد تَامّ وَأَن مَا بعْدهَا عدد مُسْتَأْنف[1]، وَاسْتَدَلُّوا على ذَلِك بآيَات"[2].

ويمكننا أن نلحظ في كلام ابن هشام السابق أنه لا يقول بوجود هذه الواو، وذلــك لأنه علّق في بداية القول على هذا القسم من أقسام الواو بأنه زعم، فقــال: زعــم،

---

[1]. انظر قول العرب هذا في: الدميري، أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى (1424هـ). حياة الحيوان الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الثانية، ج: 2، ص: 407.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 474.

والزعم كما يقال مطية الكذب، وإن كان هذا اللفظ لا يعني دائماً إبطـــال الكـــلام أو إبطال الرأي، غير أن الأكثر فيه ذلك[1]، وهو ما يترجح عندي في قول ابن هـــشام السابق.

ومن بين المواضع التي استدل بها ابن هشام بكلام العرب النثري ما ذكره فـــي حديثه عن "لعل" التي هي من أخوات "إن"، يقول في ذلك: "حرف ينـــصب الِاسْـــم، وَيرْفَع الْخَبَر، قَالَ بعض أَصْحَاب الْفراء: وَقد ينصبهما، وَزعم يُونُس أَن ذَلِك لُغَـــة لبَعض الْعَرَب، وَحكى: لَعَلَّ أَبَاك مُنْطَلقًا، وتأويله عندنَا على إِضْمَار يُوجد، وَعنـــد الْكسَائي على إِضْمَار يكون"[2].

ولقد بيّن ابن هشام أن هذا الكلام لغة أناس من العرب، أي أن هذا الدليل لـــيس مردوداً بتأويل، وإنما الصواب أنه من كلام العرب الذي لا يقاس عليه[3].

وعموماً فإن ابن هشام قد تناول عدداً غير قليل من الأدلة النثرية من كلام العرب في استدلالاته النحوية على تلك القواعد التي وضعها ونظمهـــا مـــن أجـــل إثباتهـــا وتقريرها، لذا فقد اعتمد على هذه الأدلة النقلية من كلام العرب.

أما النوع الأخير من الأدلة المسموعة من كلام العرب فهو الـــشعر، وهـــو مـــن الكثرة بمكان يجعلنا غير قادرين على ذكر جميع تلك الأدلة النحوية، بل نكتفي هاهنا بوصفها وصفاً سريعاً، ثم في فصول الدراسة اللاحقة سنفصل الحـــديث عـــن كـــل موضع في موضعه.

ولقد اهتم العرب منذ البدايات الأولى للتقعيد اللغوي بالشعر مـــصدراً مـــن أهـــم مصادر التقعيد اللغوي، وهو علاوة على ذلك حُفظت به أيام العـــرب، وأنـــسابهم، وكثير من مآثرهم، لذا سُمي ديوان العرب، يقول ابن فارس في الصاحبي في فقـــه اللغة عن الشعر: "والشِّعر ديوانُ العرب، وبه حُفِظت الأنساب، وعُرِفت المآثر، ومنه

---

[1]. العباسي، أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد (د.ت). معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار عالم الكتب، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 282.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 377.

[3]. انظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 377.

تُعلِّمت اللغة. وهو حُجَّةٌ فيما أَشْكَلَ من غريب كتاب الله جلّ ثناؤه وغريب حـــديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وحديث صحابته والتابعين"[1].

ولقد ذكر السيوطي قولاً لابن عباس ــ رضي الله عنه ــ يقول فيه: "إذا ســـألتم عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب"[2].

وحين ننظر إلى مثل هذه الأقوال التي وردتنا من العلماء القدماء، تبين مكانـــة الشعر، وكبير قدره عند العرب، وأهميته في التقعيد اللغوي، والوصول إلى الأمور التي يتعذر الوصول إليها من خلال باقي الفنون اللغوية الأخرى، فإنه يمكن لنـــا أن نصل إلى نتيجة معروفة بأن الشعر يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم فـــي الاستشهاد، وذلك أن هذا الفن ورد فيه كثير من الأمور التي تخص العربية، وفـــي ذلك يقول ابن رشيق القيرواني: "الشعر أكبر علوم العرب، وأوفر حظـــوظ الأدب، وأحرى أن تقبل شهادته، وتمتثل إرادته، في قول رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إن من الشعر لحكمة، ولقول عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ: نعـــم مـــا تعلمته العرب الأبيات من الشعر يقدمها الرجل أمام حاجته، فيستنزل بهـــا الكـــريم، ويستعطف بها اللئيم. مع ما للشعر من عظيم المزية، وشرف الأبية وعـــز الأنفـــة، وسلطان القدرة"[3].

ولقد جعل العلماء للشعر فضلاً على غيره من الشواهد اللغوية الأخرى في شـــتى نواحي علوم اللغة، فهو من الشواهد التي لا ترد من كلام العرب، يقول فيـــه ابـــن نباتة: "من فضل النظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه، والحجج لا تؤخذ إلا منه، أعني أن العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون: "قال الشاعر"، وهذا كثير

---

[1]. ابن فارس، أبو زكريا أحمد (1997م). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ص: 212.

[2]. السيوطي. المزهر، ج: 2، ص: 193.

[3]. ابن رشيق، أبو علي الحسن القيرواني (1988م). العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ج: 1، ص: 16.

في الشعر، والشعر قد أتى به، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجة، والــشعر هــو الحجة"[1].

فاعتماد النحاة على الشعر أكثر من اعتمادهم على النثر في التقعيد النحوي، وذلك لأسباب هي: أن رواية الشعر تكون في الغالب الأعم أدق من روايـــة النثــر، وأن إمكانية تذكر الإنسان للمنظوم أيسر وأسهل من تذكر المنثور، وأن احتمال التغييــر والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المنثور[2].

ولا شك أن ابن هشام شأنه في الاستدلال بالشعر كشأن من سبقه ومن جاء بعــده من النحاة واللغويين، إذ حشد ابن هشام عدداً غير قليل من الشواهد الشعرية التـــي ساقها أدلة على آرائه النحوية في كتابه المغني، إذ بلغ عدد تلك الــشواهد حــوالي (1200) شاهداً شعرياً استطاع من خلالها ابن هشام أن يستدل لما ذهب إليـــه مـــن أحكام وآراء لغوية ونحوية، كانت هذه الشواهد الشعرية بمثابة الداعم التقريري لتلك الآراء التي اتخذها ابن هشام في كتابه.

ونجد ابن هشام في بعض الأحيان لا يكتفي بشعر القدماء ـــ أصــحاب طبقـــة الاحتجاج ـــ بل يتعدى ذلك إلى بعض الشعراء العباسيين المتأخرين، أمثـــال أبـــي الطيب المتنبي، ويستدل بأشعارهم، إذ يقول في الحذف: ""إِذْ يَصح فِي ضَربته يَـــوْمْ الْجُمُعَة أَن يقدر ضرب يَوْم الْجُمُعَة، قلت: وَهُوَ حذف بِلَا دَلِيل، إِذْ لـــم تـــدع إِلَيْـــهِ ضَرُورَة، وَقَالَ المتنبي[3]:

أبلى الْهوى أسفا يَوْم النَّوَى بدني   وفَرَّق الهجرُ بين الجفنِ والوسنِ

---

[1]. التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد (1424هـ). الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى ص: 252، نقلاً عن كلام لابن نباتة.

[2]. حسانين. في أدلة النحو، ص: 86.

[3]. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (د.ت). شرح ديوان المتنبي، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 185.

وَالتَّقْدِير: آسَف أسفا، ثمَّ اعْترض بذلك بَين الْفَاعِل وَالْمَفْعُول بِهِ، أَو إبلاء أَسف أَو لأجل الأسف، فَمن لم يشْتَرط اتِّحَاد الْفَاعِل فَلَا إِشْكَال، وَأما من اشْتَرَطَهُ فَهُوَ على إِسْقَاط لَام الْعلَّة توسعاً"[1].

فقد استدل ابن هشام في نصه السابق ببيت للمتنبي، وكما نعلم فإن المتنبي ليس من طبقة الشعراء الذين يُحتج بشعرهم، مما يقودنا إلى القول بأن ابن هشام لم يستدل بهذا البيت على سبيل الاستشهاد، وإنما استدل به على سبيل الاستئناس فحسب، وأراد أن يورد بيتاً لشاعر العربية الأول دون منازع المتنبي، وهو من قبيل الاستئناس كما ذكرنا.

وزيادة على هذه الأدلة النقلية فإن ابن هشام بفكره العميق، ونظره الدقيق لم يُغفِل الجانب الفكري النحوي، فهو قد استعمل الدليل العقلي في الوصول إلى بعض النتائج النحوية أو اللغوية، وهذا الدليل العقلي لم يقتصر على جانب القياس فحسب، وإنما تعداه إلى جوانب المنطق والدلالة في بعض الأحيان، يقول ابن هشام متحدثاً عن التنوين: "وثامنا وَهُوَ التَّنْوِين الشاذ كَقَوْل بَعضهم هَؤُلَاءٍ قَوْمك حَكَاهُ أَبُو زيد وَفَائِدَته مُجَرّد تَكْثِير اللَّفْظ كَمَا قيل فِي ألف قبعثرى وَقَالَ ابْن مَالك الصَّحِيح أَن هَذَا نون زيدت فِي آخر الِاسْم كنون ضيفن وَلَيْسَ بتنوين[2]، وَفِيمَا قَالَه نظر لِأَن الَّذِي حَكَاهُ سَمَّاهُ تنوينا فَهَذَا دَلِيل مِنْهُ على أَنه سَمعه فِي الْوَصْل دون الْوَقْف وَنون ضيفن لَيست كَذَلِك"[3].

فلم يعتمد ابن هشام في هذه المسألة على دليل نقلي من كلام العرب، بل اعتمد على دليل عقلي استمده من خلال عبارة السابقين له، فبين أن تسميتهم لهذا النمط من

---

1. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 730.

2. انظر قول ابن مالك في: المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 408، و الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 204.

3. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 449.

التنوين بالتنوين نابع من أنهم قد سمعوه من العرب في الوصل ولـــم يـــسمعوه فـــي الوقف، لأن التنوين كما نعلم نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء في الوصـــل لا فـــي الوقف، فهو ــ أي التنوين ــ ساقط في الوقف، ثابت في الوصل[1]، وهذه الفكـــرة هي التي اعتمد عليها ابن هشام في نظرته إلى قول ابن مالك في النص السابق، وهو دليل كما رأينا عقلي وليس نقلياً.

ويبين لنا ابن هشام في موضع آخر من كتابه أشكال الدليل غير النقلي في حالـــة الحذف، وهو ينقسم إلى قسمين، يقول ابن هشام: " أَحدهَا: وجود دَلِيل حَالي، كَقَوْلك لمن رفع سَوْطًا: زيدا، بإضمار اضْرِب، وَمِنْه: "قَالُوا سَلاما"[2]، أَي: سلمنَا سَلاما أَو مقالي كَقَوْلك لمن قَالَ: من أضْرب؟ زيدا، وَمِنْه: "وَإِذا قيل لَهُم مَاذَا أنزل ربكُم قَالُوا خيرا"[3]، وَإِنَّمَا يحْتَاج إِلَى ذَلِك إِذا كَانَ الْمَحْذُوف الْجُمْلَة بأسرها كَمَا مثلنَا، أَو أحـــد ركنيها، نحو: "قَالَ سَلام قوم منكرون"[4]، أَي: سَلام عَلَيْكُم أَنْتُم قوم منكرون، فَحذف خبر الأولى ومبتدأ الثَّانِيَة، أَو لفظا يُفِيد معنى فِيهَا هِيَ مَبْنِيَّة عَلَيْـــهِ، نَحْـــو: "تـــالله تفتأ"[5]، أَي: لَا تفتأ"[6].

فكلام ابن هشام السابق ليس قائماً على دليل نقلي، وإنما هو تقسيم عقلي بحـــت لتلك الأدلة المقامية والحالية والافتراضية التي قد تؤدي إلى حذف في الكلام، فبيّنها ابن هشام، وضرب لها الشواهد من القرآن الكريم، كما ضرب لها الأمثلة من بنات أفكاره.

وفي نهاية حديثنا عن الأصول التي اعتمدها ابن هشام في الاستدلال يمكننـــا أن نستنتج ما يلي:

---

[1]. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 68 ــ 69.

[2]. سورة هود، آية: 69، وسورة الفرقان، آية: 63.

[3]. سورة النحل، آية: 30.

[4]. سورة الذاريات، آية: 25.

[5]. سورة يوسف، آية: 85.

[6]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 786 ــ 787.

1 . لقد كان اعتماد ابن هشام في الاستدلال على الأدلة النقلية واضحاً وواسعاً، فقد اتخذ من الدليل الاستعمالي سبيلاً للوصول إلى الحجاج اللغوي السليم، وسبيلاً إلى إثبات تلك القواعد والآراء اللغوية التي أراد أن يضمنها كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، فكلام العرب هو الحجة الأوضح في نظر كثير من النحويين.

2 . غير أن ابن هشام حين اعتمد على هذه الأدلة النقلية لم يكتفِ بها فحسب، بل أيدها في كثير من المواضع بالأدلة العقلية التي تتمثل بالقياس السليم، والمنطق العلمي، والدلالة الواقعية للألفاظ، كل هذا كان سبيلاً لأجل الوصول إلى تقرير تلك القواعد الذهنية التي أراد ابن هشام أن يقررها من خلال كتابه.

3 . لقد كان ابن هشام لا يتردد في وصف هذه الأنماط الاستعمالية بأنها أدلة، إذ إن الباحث قد عثر على عشرات المواضع التي يصرح فيها ابن هشام بأن هذا النص دليل لفلان، أو أن فلان استدل بهذا البيت، وهكذا.

4 . كما نجد ابن هشام في بعض الأحيان لا يقيد نفسه بالأدلة الاستعمالية التي حددها اللغويون بالزمان والمكان فيما عُرف بالشاهد اللغوي، بل يخرج عن هذا الحد ليستدل بأبيات لشعراء متأخرين أمثال المتنبي في القرن الرابع الهجري.

ثانياً: منهج ابن هشام في عرض الدليل:

يمكننا أن نتمثل الأفكار التجديدية عند ابن هشام من خلال هدفه من وضع كتابه هذا، إذ يبين هذا الهدف بأنه يتمثل في الوصول إلى ما يمكن من خلاله فهم كتاب الله سبحانه وتعالى، وفهم سنة نبيه الكريم، ولا يمكن الوصول إلى هذا الفهم إلا بوساطة علوم أخرى، وإن أرفع هذه العلوم منزلة، وأعلاها قدراً علم الإعراب، لما له من قيمة كبيرة في تبيين المعاني، وتوضيح المقاصد، وهذا كله يأتي لأجل تحصيل السعادة في الدارين الدنيا والآخرة، كما بيّن ابن هشام أنه قام في هذا الكتاب بتتبع مقفلات الإعراب فافتتحها، وعمد إلى تلك المعضلات التي تشكل على الطلاب فأوضحها لهم ونقحها، ثم تناول مجموعة من الأغلاط والأخطاء التي وقع فيها المعربين فأوضحها وصوبها، ونبه عليها، ثم بيّن ابن هشام أيضاً أنه لما وضع كتابه "مقدمة في الإعراب" ورأى إقبال الطلاب عليه، والفضل الذي تركه فيهم، أراد أن

يصنف كتاباً يحمل من العلم قدراً كبيراً، ويفوق بمنزلته مقدمة في الإعــراب، إذ إن هذا الكتاب بحر من العلم إذا ما قورن بكتاب مقدمة في الإعراب[1].

إن كلام ابن هشام السابق يشتمل على بعض ملامح منهجه في عــرض أبــواب كتابه، فهو يسعى إلى توضيح بعض الإشكالات النحوية واللغوية التــي يقــع فيهــا الطلبة، كما يسعى إلى تصويب الأغلاط والأخطاء التي وقع فيها بعض المعــربين، فأراد أن ينبه عليها، كما يسعى أيضاً إلى فتح بعض الأبواب المغلقة في الإعــراب، كل هذا يمثل جزءاً من منهج ابن هشام في كتابه مغني اللبيب.

والسمة العامة في منهج ابن هشام في عرض الأدلة يتمثل بمجيئهــا بعــد ذكــر القاعدة النحوية، أو بيان المسألة اللغوية، مثل حديثه عن "أل" وذلــك إذ يقــول: "أَن تكون اسْما مَوْصُولا بِمَعْنى الَّذِي وفروعه، وَهِي الدَّاخِلَــة علــى أَســمَاء الفــاعلين والمفعولين، قيل: وَالصِّفَات المشبهة، وَلَيْسَ بِشَيْء؛ لِأَن الصّفة المشبهة للثبوت فَلَــا تؤول بِالْفِعْلِ، وَلِهَذَا كَانَت الدَّاخِلَة على اسْم التَّفْضِيل لَيست مَوْصُولَة بِاتِّفَاق، وَقيــل: هِيَ فِي الْجَمِيع حرف تَعْرِيف، وَلَو صَحَّ ذَلِك لمنعت من إِعْمَــال اسْــمي الْفَاعِــل وَالْمَفْعُول كَمَا منع مِنْهُ التصغير وَالْوَصْف، وَقيل: مَوْصُول حرفي، وَلَيْسَ بِــشَيْء؛ لِأَنَّهَا لَا تؤول بِالْمَصْدَرِ، وَرُبمَا وصلت بظرف أَو بجملة اســمية أَو فعليــة فعلهَــا مضارع، وَذَلِكَ دَلِيل على أَنَّهَا لَيست حرف تَعْرِيف، فَالْأول: كَقَوْله[2]:

من لَا يزَال شاكرا على المعه　　　فَهُوَ حر بعيشة ذَات سعه

وَالثَّانِي: كَقَوْله[3]:

من الْقَوْم الرَّسُول الله مِنْهُم　　　لَهُم دَانَتْ رِقَاب بني معد

---

[1]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 12 ــ 13.

[2]. البيت بلا نسبة في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 1، ص: 32.

[3]. انظر البيت بغير نسبة في: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1980م). ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص: 289، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 5، ص: 483.

وَالثَّالِث: كَقَوْلِه[1]:

... صَوت الْحمار اليجدع

والجميع خَاص بالشعر خلافًا للأخفش وَابْن مَالك فِي الْأَخير"[2].

فكما هو واضح لنا من خلال كلام ابن هشام السابق فإنه يبدأ بعرض المسألة، ثم يشرع في إيراد الأدلة على ما ذكره، فقد ذكر بداية الحالات التي تـدخل فيهـا "أل" لغير التعريف، ثم جاء بالأدلة من الشواهد الشعرية في نهاية حديثه عنها.

وقد يبدأ ابن هشام بإيراد الدليل كعادته بعد ذكر القاعدة، ثم يبين رأيـاً مناقـضاً للدليل أو للمسألة، ثم يعود فيجيء بدليل آخر يقوي به الدليل الأول، ومن ذلك مـثلاً ما ذكره في "رب": "وَمن دُخُولهَا على الْفِعْل الْمُسْتَقْبل قَوْله تَعَالَى "رُبمَا يود الَّـذين كفرُوا"[3]، وَقيل: هُوَ مؤول بالماضي على حد قَوْله تَعَالَى: "وَنفخ فِـي الـصُّور[4]"، وَفِيه تكلّف لاقْتِضَائِه أَن الْفِعْل الْمُسْتَقْبل عبر بِهِ عَن مَاض متجوز بِهِ عَن الْمُسْتَقْبل، وَالدَّلِيل على صِحَة استِقْبَال مَا بعْدهَا قَوْله[5]:

فَإِن أهلك فَرب فَتى سيبكي عَليّ مهذب رخص البنان)

وَقَوله[6]:

---

[1]. البيت لذي الخرق الطهوي في: الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد (1982م). سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 84، وابن عصفور. ضرائر الشعر، ص: 289، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 1، ص: 34.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 71 ــ 72.

[3]. سورة الحجر، آية: 2.

[4]. سورة الكهف، آية: 99، وسورة يس، آية: 51، وسورة الزمر، آية: 68، وسورة ق، آية: 20.

[5]. البيت لرجل يقال له جحدر، انظر: القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (1926م). أمالي القالي، عني بوضعه وتحقيقه: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثانية، ج: 1، ص: 282.

[6]. انظر البيت منسوباً لأم معاوية، في: المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (1993م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 451.

يَا رب قائلة غَدا   يَا لهف أم مُعَاوِيَة"[1].

فكما رأينا من خلال الموضع السابق فإن ابن هشام بدأ الحديث عن "رب" الداخلة على المستقبل، واستدل بالآية القرآنية الكريمة، ثم إنه عرض رأياً بيّن فيه أن هذه الآية لا تمثل دليلاً قاطعاً بجواز دخول "رب" على المستقبل، وذكر هذا الرأي، ثم أيد رأيه الأول ببيتين من الشعر استدل بهما على جواز ذلك، مما قوى به القول الأول، وأضعف القول الثاني.

وهكذا فإن منهج ابن هشام في عرض الأدلة لا يختلف كثيراً عن منهجه الأساسي المتمثل بعرض المسألة أو القول، ثم بإيراد الأدلة على هذا القول، غير أن هناك بعض التغييرات في بعض الأحوال كما رأينا في مسألة "رب" إذ قد يؤخر ابن هشام الدليل إلى نهاية المسألة بعد الانتهاء من عرض كافة الأقوال اللغوية فيها، وبيان رأي كل طرف من الأطراف التي تناولتها، غير أن الأساس لا يختلف عما هو أصله.

ثالثاً: أسلوبه عند قبول الدليل:

ولا شك أن ابن هشام الأنصاري حين يعرض الأدلة المختلفة على المسائل النحوية المتعددة فإنه لا بد له من أن يتخذ موقفاً تجاه هذا الدليل، إما رفضاً وإمّا قبولاً، وإذا اطلعنا على مجموعة الأدلة التي أوردها ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب"، فإننا نجد موقفه منها يتلخص في نقاط ثلاث:

الأولى: ذكر دليل لمذهب معين في النحو، أو لرأي معين، وموافقة هذا الدليل، وربما زاد عليه دليلاً آخر.

الثانية: الإتيان بدليل من عنده تأييداً لمذهبه هو، أو توضيحاً لمذهب آخر، فالدليل يكون من ابن هشام نفسه وليس من أحد آخر.

الثالثة: ذكر دليل مذهب معين أو عالم من العلماء، ثم رفض هذا الدليل ورده، وتفنيده إما بدليل آخر، وإمّا بفكرة مختلفة.

---

[1]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 183.

ومن هنا فإن على الباحث في هذه الدراسة أن يبين كيفيــة قبــول هــذه الأدلــة ورفضها من قبل ابن هشام الأنصاري، والغالب على منهج ابن هشام وطريقته في قبول الدليل ألا يعلق عليه بالرفض مثلاً، وحتى بالقبول، فيورد الدليل ثم يسكت عنه، أو يبين أن الصواب ما ذهب إليه فلان بدليل كذا، ومن الأمثلة على ذلك قوله: " هَل يتعلقان بِالْفِعْلِ النَّاقِص من زعم أَنه لَا يدل على الْحَدث منع من ذَلِك وهــم الْمبــرد فالفارسي فَابْن جني فالجرجاني فَابْن برهَان ثمَّ الشلوبين وَالصَّحِيح أَنَّهَا كلهَــا دَالَّــة عَلَيْهِ إِلَّا لَيْسَ وَاسْتدلَّ لمثبتي ذَلِك التَّعَلُّق بقوله تَعَــالَى: "أَكَــانَ للنَّــاس عجبــا أَن أَوْحَينَا"[1]، فَإِن اللَّام لَا تتَعَلَّق بعجبا لِأَنَّهُ مصدر مُؤخر وَلَا بأوحينا لفساد الْمَعْنى وَلِأَنَّهُ صلَة لِأَن وَقد مضى عَن قريب أَن الْمصدر الَّذِي لَيْسَ فِي تَقْدِير حرف مَوْصُول وَلَا صلته لَا يمْتَنع التَّقْدِيم عَلَيْهِ وَيجوز أَيْضا أَن تكون مُتَعَلقَة بِمَحْذُوف هُوَ حَال من عجبا على قَوْله[2]:

لمية موحشا طلل ... "[3].

فلقد علّق ابن هشام على مسألة تعلق الجار والمجرور بالفعل الناقص، واســتدل لذلك بالآية الكريمة والبيت الشعري، مما ظهر فيه تأييــده لجــواز تعلــق الجــار والمجرور بالفعل الناقص.

وقد يستعمل ابن هشام الدليل تأييداً لمذهب معين، فيجعله سبيلاً لإثبات ما يــراه أصحاب هذا المذهب، ومن ذلك ما قاله في حديثه عن خبر "أن" الواقعة بعد "لــو"، واستدل لذلك بآية قرآنية كريمة، وذلك إذ يقول: "وقد وجدت آيَة فِي التَّنْزِيل وَقع فِيهَا الْخَبَر اسْما مشتقا، وَلم يتَنَبَّه لَهَا الزَّمَخْشَرِيّ، كَمَا لم يتَنَبَّه لآيَة لُقْمَــان، وَلَــا ابْــن الْحَاجِب، وَإِلَّا لما منع من ذَلِك، وَلَا ابْن مَالك، وَإِلَّا لما اسْتدلَّ بالشعر، وَهِــي قَوْلــه

---

[1]. سورة يونس، آية: 2.

[2]. البيت بلا نسبة عند: المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (2003م). شرح ديوان الحماسة، تحقيق: تغريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 1165، وهو بين ذي الرمة وكثير عزة عند: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 3، ص: 211، وهذا الشاهد صدر بيت، وعجزه: يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ.

[3]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 570 ــ 571.

تَعَالَى: "يودوا لَو أَنهم بادون فِي الْأَعْرَاب[1]"، وَوجدت آيَة الْخَبَر فِيهَا ظرف لَغْــو، وَهِي: "لَو أَن عندنَا ذكرا من الْأَوَّلين"[2] "[3].

لقد استعمل ابن هشام الدليل السابق من القرآن الكريم لكي يصل إلى إثبات قاعدة نحوية تتمثل في جواز مجيء خبر "أن" الواقعة بعد "لو" اسماً مــشتقاً، فجــاء بهــذا الدليل اللغوي، وبيّن أن هذه الآية الكريمة لم يتنبه لها الزمخشري وابن الحاجب في حديثهما عن هذا الخبر، إذ لو تنبها إليها لما تمحلا التأويلات والبحث عن الأشــعار للوصول إلى الدليل المناسب، فتنبه هو إلى ذلك.

وهذا الدليل النحوي تعامل معه ابن هشام معاملة الموافق له وليس الراد لـــه، إذ هو لم يعلق بعدم صلاحيته للاستدلال أولاً، وهو من جاء بهذا الدليل من أجل تقوية رأيه في المسألة ثانياً.

وقد يأخذ ابن هشام منحى آخر في مسألة الموافقة على الدليل اللغــوي، وذلــك بنسبة هذا الدليل إلى أناس من العرب، فيصبح الدليل نفسه مؤيداً بدليل آخر ألا وهو كلام العرب، ومن الأمثلة على هذه الحالة ما ذكره ابن هشام في حديثه عن "لعــل" الجارة، يقول في ذلك: " وَقد مر أَن عقيلا يخفضون بهَا الْمُبْتَدَأ، كَقَوْله[4]:

... لَعَلَّ أبي المغوار منْك قريب

وَزعم الْفَارِسِي أَنه لَا دَلِيل فِي ذَلِك؛ لِأَنَّهُ يحْتَمل أَن الأَصْل: لَعَلَّه لأبي المغوار منْك جَوَاب قريب، فَحذف مَوْصُوف قريب وَضمير الشَّأْن ولَام لَعَلَّ الثَّانِيَة تَخْفِيفًا، وأدغم الأولى فِي لَام الْجَرّ، وَمن ثمَّ كَانَت مَكْسُورَة، وَمن فتح فَهُوَ على لُغَة من يَقُول: المَال

---

1. سورة الأحزاب، آية: 20.

2. سورة الصافات، آية: 168.

3. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 357.

4. البيت بلا نسبة في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 10، ص: 426، واليوسي، أبو علي الحسن بن مسعود بن محمد نور الدين (1981م). زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق: محمد حاجي، ومحمد الأخضر، دار الثقافة، الشركة الجديدة، الدار البيضاء ــ المغرب، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 291، وهذا الشاهد عجز بيت، أما صدره: فَقُلْتُ ادْعُ وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَاعِياً.

لزيد، بِالْفَتْح، وَهَذَا تكلّف كثير، ولم يثبت تَخْفيف لَعَلَّ، ثمَّ هُوَ محجوج بِنَقْل الْأَئِمَّة أَن الْجَرّ ب لَعَلَّ لُغَة قوم بأعيانهم"[1].

فابن هشام لا يكتفي بالوقوف إلى جانب الرأي الأسلم في نظره، أو ما يؤيده الدليل فحسب، وإنما يقف إلى جانبه بعد أن يوضح كافة الآراء والأقوال التي جاءت به، حتى يفند تلك الآراء، ويتوصل إلى الرأي السليم الصحيح وفق ما يقتضيه الدليل، فما دام هذا البيت منقولاً عن قبيلة من القبائل العربية فلا حاجة بنا إلى كثير تكلف في تأويله، بل علينا أن نأخذ بما يقوله البيت فعلاً، وأن نتبع لغة العرب التي جاءت بهذا البيت.

ومن بين المواضع التي ندرجها ضمن الأدلة التي يوافقها ابن هشام ما كان من أقواله هو، واستدلاله هو، فقد يستدل ابن هشام على رأيه في بعض الأحيان بدليل يقويه ويضعف به الرأي الآخر، ومن ذلك ما نجده من حديثه عن "ليس" إذ يقول: "وَزعم ابْن السراج أَنه حرف بِمَنْزِلَة مَا وَتَابعه الْفَارِسِي فِي الحلبيات وَابْن شقير وَجَمَاعَة، وَالصَّوَاب الأول بِدَلِيل لست ولستما ولستن وليسا وَلَيْسوا وَلَيْسَت ولسن"[2].

إن هذا الموضع يستدل به ابن هشام على صواب رأيه في عدّ ليس فعلاً لا حرفاً بتلك الأنماط التركيبية التي سُمعت عن العرب، وهي من الكثرة بمكان يمنع معه إحصاءها، فهي كثيرة جداً، واكتفى ابن هشام بإيراد الأنظمة التركيبية كما يتكلم بها العرب أنفسهم، مثل: لستَ، ولستم، ولستنَّ، وهكذا، فلو كانت "ليس" حرفاً لما اتصلت بها ضمائر الرفع المتصلة، إذ إن الضمائر التي تتصل بالحروف ضمائر نصب أو جر، في حين أن ضمائر الرفع لا تتصل بالحروف، فهذا دليل منطقي من ابن هشام يؤكد فيه أن "ليس" فعل وليس حرفاً.

ويمكننا أن نصف طريقة ابن هشام في قبول الدليل بعبارات هي:

1 . إيراد الدليل اللغوي سواء أكان سماعياً أم منطقياً قياسياً دون التعليق عليه بالصواب أو الخطأ، وهذا هو الأكثر.

---

[1]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 377.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 387.

2 . التعليق على واحد من الدليلين بأن أحدهما صواب، والآخر خطأ.

3 . يعتمد ابن هشام على السماع كثيراً، فهو يقدمه على بعض ملامح المنطق كالتأويل مثلاً، فما سُمع من كلام العرب مقدم عنده، وذلك نحو:ما رأينا في البيت الذي جاء على لهجة عقيل.

4 . يستدرك ابن هشام ببعض الأدلة على من سبقه من النحويين، وذلك تأييداً لمذهبهم الذي ذهبوه، وتمكيناً لكلامه وإقراره من إثبات قاعدة ما.

رابعاً: طريقة ابن هشام في رد الدليل:

وكما كان ابن هشام يقبل بعض الأدلة، فإنه يرد بعضها أيضاً، فما لم يستقمْ عنده يرده ويعلل ذلك الرد، وقد يرده بدليل آخر، وهذا ما سنلاحظه فيما يلي.

في حديث ابن هشام عن "أنْ" المصدرية مفتوحة الألف ساكنة النون يرد على أبي حيان في ما ذهب إليه من أنها لا تتصل بفعل الأمر، وذلك إذ يقول: " كَونهَا توصل بِالْأَمر والمخالف فِي ذَلِك أَبُو حَيَّان زعم أَنَّهَا لَا توصل بِهِ وَأَن كل شَيْء سمع من ذَلِك ف (أَن) فِيهِ تفسيرية وَاسْتدلَّ بدليلين، أَحدهمَا: أَنَّهُمَا إِذا قدرا بِالْمَصْدَرِ فَات معنى الْأَمر، الثَّانِي: أَنَّهُمَا لم يقعا فَاعِلا وَلَا مَفْعُولا، لَا يَصح أعجبني: أَن قُم وَلَا كرهت أَن قُم كَمَا يَصح ذَلِك مَعَ الْمَاضِي وَمَعَ الْمُضَارع

وَالْجَوَاب عَن الأول أَن فَوَات معنى الأمرية فِي الموصولة بِالْأَمر عِنْد التَّقْدِير بِالْمَصْدَرِ كفوات معنى الْمُضِيّ والاستقبال فِي الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عِنْد التَّقْدِير الْمَذْكُور ثمَّ إِنَّه يسلم مَصْدَرِيَّة أَن المخففة من الْمُشَدّدَة مَعَ لُزُوم مثل ذَلِك فِيهَا فِي نَحْو: "وَالْخَامِسَة أَن غضب الله عَلَيْهَا"[1]، إِذْ لَا يفهم الدُّعَاء من الْمصدر إِلَّا إِذا كَانَ مَفْعُولا مُطلقًا نحو:سقيا ورعيا وَعَن الثَّانِي أَنه إِنَّمَا امْتنع مَا ذكره لِأَنَّهُ لَا معنى لتعليق الْإِعْجَاب والكراهية بالإنشاء لَا لما ذكر ثمَّ يَنْبَغِي لَهُ أَلا يسلم مَصْدَرِيَّة كي لِأَنَّهَا لَا تقع فَاعِلا وَلَا مَفْعُولا وَإِنَّمَا تقع مخفوضة بلام التَّعْلِيل"[2].

---

[1]. سورة النور، آية: 9.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 44 ــ 45.

فمن خلال كلام ابن هشام السابق في حديثه عن أدلة أبي حيان يمكننا أن نلحظ الأمور الآتية:

أولاً: إيراد الأدلة التي يريد ابن هشام أن يرد عليها.

ثانياً: التعليق على هذه الأدلة بالرفض من خلال أدلة أخرى كالآية الكريمة التي ذكرها ابن هشام.

ثالثاً: يفصل ابن هشام الحديث في رده على الدليل، وذلك من أجل إقناع المتلقي بداية، وتوضيح كافة الإشكالات التي قد تعترض على المسألة.

وقد لا يكون رأي ابن هشام رافضاً للاستدلال رفضاً صريحاً، بل يقدم ابن هشام عبارة تشكيكية تقود المتلقي إلى التشكك من الدليل الذي ساقه أحد النحويين، كابن مالك مثلاً في حديث ابن هشام عن جواز دخول "أم" المنقطعة على الاسم المفرد دون الجملة، يقول ابن هشام: "وَلَا تدخل أم المنقطعة على مُفْرد وَلِهَذَا قدرُوا الْمُبْتَدَأ فِي إِنَّهَا لإبل أم شَاءَ وخرق ابْن مَالك فِي بعض كتبه إِجْمَاع النَّحْوِيين فَقَالَ لَا حَاجَة إِلَى تَقْدِير مُبْتَدأ وَزعم أَنَّهَا تعطف الْمُفْردَات ك (بل) وقدرها هُنَا ببل دون الْهمزَة وَاسْتدلَّ بقول بَعضهم: إِن هُنَاكَ لإبلا أم شَاءَ، بِالنّصب فَإِن صحت رِوَايَته فَالْأولى أَن يُقَدَّر لشاء ناصب أَي أم أرى شَاءَ"[1].

فقد أعقب ابن هشام دليل ابن مالك السابق بجملة "إن صحت" فهو متشكك من دليله، ولولا تشككه منه لما احتاج إلى قول هذه الجملة، مما يدلنا على أنه ليس متأكداً من هذا الشاهد الذي جاء به ابن مالك، فرفض ابن هشام هذا الدليل لم يكن صريحاً بالقدر المناسب، وإنما كان هذا الرفض قائماً على أساس جملة تشكيكية متمثلة بجملة الشرط التي ذكرها ابن هشام.

ونجد هذه العبارة في بعض الأحيان لا تكون تشكيكية وإنما استغرابية من ابن هشام خاصة إذا نُقل الكلام عن بعض النحاة المشهورين، ونضرب لذلك مثالاً في حديث ابن هشام عن "أو" العاطفة، حيث يقول: "وَمن الْغَرِيب أَن جمَاعَة مِنْهُم ابْن مَالك ذكرُوا مَجِيء أَو بِمَعْنى الْوَاو ثمَّ ذكرُوا أَنَّهَا تَجِيء بِمَعْنى وَلَا نَحْو: "وَلَا على

---

[1]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 68.

أَنفسكُم أَن تَأْكُلُوا من بُيُوتكُمْ أَو بيُوت آبائكم"[1]، وَهَذِه هِيَ تِلْكَ بعَينهَا وأنما جَاءَت لَا توكيدا للنَّفْي السَّابِق ومانعة من توهم تَعْلِيق النَّفْي بالمجموع لَا بِكُل وَاحِد وَذَلِكَ مُسْتَفَاد من دَلِيل خَارج عَن اللَّفْظ وَهُوَ الْإِجْمَاع وَنَظِيره قَوْلك لَا يحل لَك الزِّنَى وَالسَّرِقَة وَلَو تركت لَا فِي التَّقْدِير لم يضر ذَلِك"[2].

إذ نرى أن ابن هشام قد افتتح حديثه بلفظ "ومن الغريب" فهو يريد أن يقول لنا أنه يستغرب أن يكون هذا الرأي من نحاة كبار أمثال ابن مالك وغيره، إذ هو لا يرى أن "أو" تأتي بمعنى الواو أو "ولا" في الآية الكريمة، وكان دليله على ذلك متمثلاً بإجماع النحاة، فقد أجمعوا على عدم مجيئها وفق هذا المعنى.

ونجد ابن هشام أيضاً يفند هذه الأدلة، ويستخرج ما يضعفها منها، ويبين أن الدليل فيه بعد عن المسألة، فيضعف الاستدلال به، وهذا ما نراه مثلاً في حديثه عن إعمال اسم الفاعل مصغراً، يقول ابن هشام: ""وَمن هُنَا رد على الْكسَائي فِي استدلاله على إِعْمَال اسْم الْفَاعِل المصغر بقول بَعضهم أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا وعَلى سِيبَوَيْهٍ فِي استدلاله على إِعْمَال فعيل بقوله[3]:

حَتَّى شآها كليل موهنا عمل ...

وَذَلِكَ أَن فرسخا ظرف مَكَان وموهنا ظرف زمَان والظرف يعْمل فِيهِ رَوَائِح الْفِعْل بِخِلَاف الْمَفْعُول بِهِ ويوضح كَون الموهن لَيْسَ مَفْعُولا بِهِ أَن كليلا من كل وَفعله لَا يتَعَدَّى عَن سِيبَوَيْهٍ بِأَن كليلا بِمَعْنى مكل وَكَأن الْبَرْق يكل الْوَقْت بدوامه فِيهِ كَمَا يُقَال أَتعبت يَوْمك أَو بِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتشْهد بِهِ على أَن فَاعِلا يعدل إِلَى فعيل للْمُبَالغَة وَلم

---

[1]. سورة النور، آية: 61.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 90.

[3]. انظر البيت بغير نسبة في: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1984م). المعاني الكبير في أبيات المعاني، تحقيق: سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن يحيى علي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد ــ الهند، ج: 2، ص: 727، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 8، ص: 155، والشاهد صدر بيت، أما عجزه: بَاتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ الليْلَ لَمْ يَنَمِ.

يستَدلّ بِهِ على الإعمال وَهَذَا أقرب فَإِن فِي الأول حمل الْكَلَام على الْمجَاز مَعَ إِمْكَان حمله على الْحَقِيقَة"[1].

لقد رد ابن هشام كلام من قال بجواز إعمال اسم الفاعل مصغراً بأن هذه الأدلة التي جيء بها من أجل إثبات هذه القاعدة لم يعمل فيها اسم الفاعل في المفعول به، وإنما عمِل في الظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل، ومن هنا فليست الحجة قائمة عنده بهذه الأدلة، بل هي مردودة على أصحابها كما بيّن سابقاً.

وفي نهاية هذا المبحث يمكننا أن نلخص موقف ابن هشام في رفض الدليل بما يلي:

1. يورد ابن هشام الدليل كما هو مراد له عند أصحابه، ثم يفند هذا الدليل، ويرفضه إما بدليل نقلي آخر وإمّا بدليل عقلي قائم على الاستعمال أو القياس أو ما شاكل ذلك.
2. يورد ابن هشام عبارة تشكيكية أو استغرابية يوصل من خلالها إلى المتلقي أنه ليس مقتنعاً تماماً بما ورد في الدليل السابق، وأنه يشك فيه، ومن هنا فإن المتلقي له الخيار في قبول الدليل أو رفضه.
3. قد يوافق ابن هشام الاستدلال في ناحية، ويخالفه في ناحية أخرى، فليس لزاماً عليه أن يتفق مع الاستدلال في كافة جوانبه، في حين أنه يفند رأيه المخالف في أحد جوانب الدليل.

منهج ابن هشام في قبول الدليل ورده:

لم يكن ابن هشام عشوائياً في قبوله للأدلة النحوية وردها، بل كان يتكئ على أسباب علمية في قبوله للدليل، وأسباب أخرى في رده للدليل أيضاً، وهذا المبحث سيحاول تسليط الضوء على المنهجية التي اتبعها ابن هشام في قبوله للدليل النحوي أو رده.

---

[1]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 568 ـ 569.

أولاً: منهج ابن هشام في قبوله للدليل:

1 . صفات الدليل المقبول عند ابن هشام وأسباب قبوله:

وكي يكون الدليل مقبولاً عند ابن هشام فإنه يتصف بصفات قطعية لا مجال للتأويل فيها، أو لتحويل دلالتها، وذلك في أكثر الأحيان مرتبط بالنص القرآني، فالقرآن الكريم لا مجال لردّ الدليل فيه، لذا فإن الدليل عند ابن هشام يتصف بأنه في أغلبه قرآني، يقول ابن هشام مثلاً في الاستدلال على خبر "أنّ" الواقعة بعد "لو": " وقد وجدت آيَة فِي التَّنْزِيل وَقع فِيهَا الْخَبَر اسْما مشتقا، ولَم يتَنَبَّه لَهَا الزَّمَخْشَرِيّ كَمَا لم يتَنَبَّه لآيَة لُقْمَان، ولَا ابْن الْحَاجِب وَإِلَّا لما منع من ذَلِك، ولَا ابْن مَالك وَإِلَّا لما استْدلَّ بالشعر، وَهِي قَوْله تَعَالَى: "يودوا لَو أَنهم بادون فِي الْأَعْرَاب"[1]، وَوجدت آيَة الْخَبَر فِيهَا ظرف لَغْو، وَهِي: "لَو أَن عندنَا ذكرا من الْأَوَّلين"[2]" [3].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في حديثه عن اكتساب المضاف التخفيف من إضافته، وذلك إذ يقول: "الثَّالِث التَّخْفِيف ك ضَارب زيد وضاربا عَمْرو وضاربو بكر إِذا أردْت الْحَال أَو الاستِقْبَال فَإِن الأَصْل فِيهِنَّ أَن يعملن النصب ولَكِن الْخَفْض أخف مِنْهُ إِذْ لَا تَنْوِين مَعَه ولَا نون ويدل على أَن هَذِه الْإِضَافَة لَا تفيد التَّعْرِيف قَوْلك الضاربا زيد والضاربو زيد ولَا يجْتَمع مَعَ الِاسْم تعريفان وَقَوله تَعَالى[4]: "هَديا بَالغ الْكَعْبَة"[5].

وإن استقصاء هذه المواضع كلها لا يمكن في هذا المبحث، خاصة أن الباحث سيتعرض لكافة هذه الأدلة في الفصلين المقبلين، فالأولى الاكتفاء بهذا المقدار ضمن هذا المبحث.

ولا يكتفي ابن هشام بالدليل القطعي المتمثل بالقرآن الكريم، بل يأخذ الأدلة أيضاً من كلام العرب، غير أنه يحرص في أدلته على أن يكون الدليل منسوباً لأناس من

---

1. سورة الأحزاب، آية: 20.
2. سورة الصافات، ص: 168.
3. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 357.
4. سورة المائدة، آية: 95.
5. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 663.

العرب بأعيانهم، كي يتسم هذا الدليل عنده بالقبول الاستعمالي، وذلك نحو:ما نجده في قوله: " وَقد مر أَن عقيلا يخفضون بهَا الْمُبْتَدَأ كَقَوْله[1]:

لَعَلَّ أبي المغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

وَزعم الْفَارِسِي أَنه لَا دَلِيل فِي ذَلِك لِأَنَّهُ يحْتَمل أَن الأَصْل لَعَلَّه لأبي المغوار مِنْك جَوَاب قريب فَحذف مَوْصُوف قريب وَضمير الشَّأْن وَلَام لَعَلَّ الثَّانِيَة تَخْفِيفًا وأدغم الأولى فِي لَام الْجَرّ وَمن ثمَّ كَانَت مَكْسُورَة وَمن فتح فَهُوَ على لُغَة من يَقُول المَال لزيد بِالْفَتْح وَهَذَا تكلّف كثير وَلم يثبت تَخْفِيف لَعَلَّ ثمَّ هُوَ محجوج بِنَقْل الْأَئِمَّة أَن الْجَرّ ب لَعَلَّ لُغَة قوم بأعيانهم"[2].

فقد قبل الدليل الاستعمالي من كلام العرب في النص السابق بناء على أنه منسوب لقوم بأعيانهم، وليس مجرد شاهد شاذ في العربية.

ويتصف الدليل المقبول في بعض الأحيان عند ابن هشام بأنه قليل في الاستعمال، غير أنه مسموع عن العرب، ومن ذلك ما جاء في قوله: "فَيلْزم تأثيم جَمِيع النَّاس إِذا تخلف مستطيع على الْحَج وَفِيه مَعَ فَسَاد الْمَعْنى ضعف من جِهَة الصِّنَاعَة لِأَن الْإِتْيَان بالفاعل بعد إِضَافَة الْمصدر إِلَى الْمَفْعُول شَاذ حَتَّى قيل إِنَّه ضَرُورَة كَقَوله[3]:

أفنى تلادي وَمَا جمعت من نشب   قرع القواقيز أَفْوَاهُ الأباريق

---

[1]. هذا عجز بيت لقائل غير معروف، صدره: فَقُلْتُ ادْعُ أَخْرى وارْفَعِ الصوتَ جَهْرَةً، وقيل: دعوةً، وقيل: بعدَها، انظر البيت في: الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ضياء الدين (1991م). أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 361، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 10، ص: 426.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 377.

[3]. البيت للأُقيشر، انظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1423هــ). الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 547، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 4، ص: 491.

فيمَن رَوَاهُ بِرَفْع أَفْوَاه وَالْحق جَوَاز ذَلِك فِي النثر إِلَّا أَنه قَلِيل وَدَلِيل الْجَوَاز هَذَا الْبَيْت فَإِنَّهُ رُوِيَ بِالرَّفْع مَعَ التَّمَكُّن من النصب وَهِي الرِّوَايَة الْأُخْرَى وَذَلِكَ على أَن القواقيز الْفَاعِل والأفواه مفعول وَصَحَّ الْوَجْهَانِ لِأَن كلا منْهُمَا قرع ومقروع"[1].

إذ بيّن ابن هشام قلة هذا الاستعمال في اللغة، وبيّن من ناحية أخرى أنه مقبول عنده.

وربما كان الدليل عند ابن هشام مردوداً عند بعض النحاة، إذ لا يجيزه أكثرهم، غير أن ابن هشام يجيزه، ويصرح بذلك صراحة، وذلك نحو:ما وقع من إجازته لمجيء "حيث" للزمان كمجيئها للمكان خلافاً لجمهور النحويين الذين يقولون بمجيء "حيث" للمكان فحسب، وذلك إذ يقول: ""وَإِذا اتَّصَلت بهَا مَا الكافة ضمنت معنى الشَّرْط وجزمت الْفِعْلَيْنِ كَقَوْله[2]:

حَيْثُمَا تستقم يقدر لَك الله   نجاحا فِي غابر الْأَزْمَان

وَهَذَا الْبَيْت دَلِيل عِنْدِي على مجيئها للزمان"[3].

ويحدث أن يكون سبب القبول عند ابن هشام مختصاً بالشعر فحسب دون النثر، فيكون الدليل متصفاً باقتصاره على الشعر دون النثر، ومن ذلك ما جاء في حديثه عن مجيء "ال" اسماً موصولاً بمعنى "الذي" إذ يقول: "أَن تكون اسْما مَوْصُولا بِمَعْنى الَّذِي وفروعه وَهِي الدَّاخِلَة على أَسمَاء الفاعلين والمفعولين قيل وَالصِّفَات المشبهة وَلَيْسَ بِشَيْء لِأَن الصّفة المشبهة للثبوت فَلَا تؤول بِالْفِعْلِ وَلِهَذَا كَانَت الدَّاخِلَة على اسْم التَّفْضِيل لَيست مَوْصُولَة بِاتِّفَاق وَقيل هِيَ فِي الْجَمِيع حرف تَعْرِيف وَلَو صَحَّ ذَلِك لمنعت من إِعْمَال اسْمِي الْفَاعِل وَالْمَفْعُول كَمَا منع مِنْهُ التصغير وَالْوَصْف وَقيل مَوْصُول حرفي وَلَيْسَ بِشَيْء لِأَنَّهَا لَا تؤول بِالْمَصْدَرِ وَرُبمَا وصلت بظرف أَو

---

[1]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 695.

[2]. البيت بلا نسبة في: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 4، ص: 30.

[3]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 178.

بجملة اسمية أَو فعلية فعلهَا مضارع وَذَلِكَ دَلِيل على أَنَّهَا لَيست حرف تَعْرِيف فَالْأول كَقَوْله[1]:

من لَا يزَال شاكرا على المعه ... فَهُوَ حرٍ بعيشة ذَات سعه

وَالثَّانِي كَقَوْله[2]:

من الْقَوْم الرَّسُول الله مِنْهُم لَهُم دَانَتْ رِقَاب بني معدِّ

وَالثَّالِث كَقَوْله[3]:

صَوتُ الْحمارِ الُيَجِّدعُ

والجميع خَاص بالشعر خلافًا للأخفش وَابْن مَالك فِي الْأَخير"[4].

فقد علّق ابن هشام في نهاية حديثه عن هذه الأدلة المسموعة عن العرب بأن هذا القبول للدليل خاص بالشعر دون النثر، وهذه سمة قد تظهر في بعض أدلة ابن هشام المقبولة.

2 . النحاة الذين قبل ابن هشام أدلتهم:

يندر أن يصرّح ابن هشام بصاحب الدليل المقبول عنده، بل يكتفي بإيراد ذلك الدليل، أما إذا كان الدليل غريباً، والنحاة الذين قالوا به لا يقبل ابن هشام أدلتهم في الغالب فإنه يصرّح بصاحب الدليل، فإن ابن هشام مثلاً في الغالب الأعم لا يقبل أدلة الكوفيين، أما إذا حصل وقبل بعض أدلتهم فإنه يصرّح بذكرهم، كما حصل ذلك في حديثه عن "ثم" العاطفة، وذلك إذ يقول: "أجْرى الْكُوفِيُّونَ ثمَّ مجْرى الْفَاء وَالْوَاو فِي جَوَاز نصب الْمُضَارع المقرون بهَا بعد فعل الشَّرْط وَاسْتدلَّ لَهُم بِقِرَاءَة الْحسن "وَمن

---

[1]. الرجز بغير نسبة عند: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 1، ص: 32، وابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 203.

[2]. انظر البيت بغير نسبة عند: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ص: 289، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 5، ص: 483.

[3]. انظر البيت بغير نسبة عند: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 57، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 5، ص: 482.

[4]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 71 ــ 72.

يخرج من بَيته مُهَاجرا إِلَى الله وَرَسُوله ثمَّ يُدْرِكهُ الْمَوْت فقد وَقع أجره على الله"[1]، بِنصب {يدْرك} وأجراها ابْن مَالك مجراهما بعد الطّلب"[2].

فقد صرّح باسم الكوفيين، وصرح بابن مالك الذي تابع الكوفيين في ذلك.

ومن بين النحاة الذين قبل دليلهم الجرمي، حيث قال في حديثه عن عدم إفادة الفاء الترتيب مع الأمصار والبقاع: " وَقَالَ الْجرْمِي لَا تفِيد الْفَاء التَّرْتِيب فِي الْبِقَاع وَلَا فِي الأمصار بِدَلِيل قَوْله[3]:

... بَين الدُّخُول فحومل

وَقَوْلهمْ مُطِرْنَا مَكَان كَذَا فمكان كَذَا وَإِن كَانَ وُقُوع الْمَطَر فيهمَا فِي وَقت وَاحِد"[4].

ومن بين النحاة الذين قبل أدلتهم كذلك الأخفش، وذلك حين تحدث عن مجيء "من" زائدة في الكلام، إذ يبيّن ابن هشام أن "من تزاد في الكلام بثلاثة شروط مجتمعة هي: الأول: سبقها بنفي أو نهي أو ما شابهه، الثاني: تنكير مجرورها، الثالث: كون مجرورها فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ، يقول: "وَلم يشْتَرط الْأَخْفَش وَاحِدًا من الشَّرْطَيْنِ الْأَوَّلين وَاسْتدلَّ بِنَحْو: "وَلَقَد جَاءَك من نبأ الْمُرْسلين[5]"، "يغْفر لكم من ذنوبكم"[6]، "يحلونَ فِيهَا من أساور من ذهب"[7]

---

[1]. سورة النساء، آية: 100، والقراءة تعزى للحسن البصري، انظر: ابن جني. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج: 1، ص: 195، ولم أعثر لها على تخريج في غير هذا الكتاب من بين كتب القراءات التي عدت إليها.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 161.

[3]. البيت لامرئ القيس: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (2004م). ديوان امرئ القيس، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الثانية، ص: 21.

[4]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 214.

[5]. سورة الأنعام، آية: 34.

[6]. سور' الأحقاف، آية: 31.

[7]. سورة الكهف، آية: 31.

"يكفر عَنْكُم من سَيِّئَاتكُمْ"[1]، وَلم يشْتَرط الْكُوفِيُّونَ الأول وَاسْتَدَلُّوا بقَوْلهمْ: قد كَانَ من مطر[2].

ثانياً: منهج ابن هشام في رد الدليل:

1 . صفات الدليل المرفوض عند ابن هشام وأسباب رفضه:

وكما كان ابن هشام يعتمد على أسس منهجية في قبوله للدليل فإنه كذلك الحال يعتمد على أسس منهجية في رده للدليل، فليس الأمر عنده تعسفياً، وليس رده للدليل مجرد رأي دون تبيين ولا توضيح أسباب، فلا شك أن ابن هشام عالم فذّ يمتلك من المقدرة الذهنية ما يجعله قادراً على التعامل مع الأدلة النحوية بكل علمية واقتدار.

وأول صفة يتصف بها الدليل المرفوض عند ابن هشام أنه قابل للتأويل، فإذا استدل فريق من النحويين بهذا الدليل فإن ابن هشام يؤوله وفق ما يراه جمهور النحاة، فيكون الدليل بذلك قابلاً للتأويل بما يتفق وطبيعة القاعدة، ونرى هذه الصفة ظاهرة في حديث ابن هشام عن اللام المتصلة بالمستغاث، حيث يقول: ""وَزعم الْكُوفِيُّونَ أَن اللَّام فِي المستغاث بَقِيَّة اسْم وَهُوَ آل وَالْأَصْل يَا آل زيد ثمَّ حذفت همزَة آل للتَّخْفِيف وَإِحْدَى الْأَلفَيْنِ لالتقاء الساكنين وَاسْتَدَلُّوا بقوله[3]:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم   إِذا الدَّاعِي المَثُوْبُ قَالَ يالا

فَإِن الْجَار لَا يقْتَصر عَلَيْهِ، وَأجِيب بِأَن الأَصْل يَا قوم لَا فرار أَو لَا نفر فَحذف مَا بعد لَا النافية، أَو الأَصْل يَا لفُلَان ثمَّ حذف مَا بعد الْحَرْف كَمَا يُقَال ألاتا فَيُقَال ألافا يُرِيدُونَ أَلا تَفْعَلُونَ وَأَلا فافعلوا"[4].

فإن الدليل قابل للتأويل من حيث إن قول الشاعر: يالا، لا يتفق مع طبيعة المعنى، فإن النحاة بيّنوا أن القصد يا لا فلان، فحُذف ما بعد "لا" النافية، وبقيت لا" دون منفيها، فتوهّم الكوفيون أن "لا" هذه بقية "آل" التي بقيت اللام منها.

---

[1]. سورة البقرة، آية: 271.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 428.

[3]. البيت بغير نسبة في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 2، ص: 6، وابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 377.

[4]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 289 ــ 290.

ومن النماذج أيضاً على قبول الدليل للتأويل، مما يجعل هذا التأويل سبباً في رفضه عند ابن هشام ما جاء في حديثه عن نصب المبتدأ والخبر بـــ "لعل"، إذ رفض الدليل المؤيد كونها لغة لبعض العرب، وأوّل ذلك الدليل على معنى آخر، وذلك إذ يقول: "لعل: حرف ينصب الِاسْم وَيرْفَع الْخَبَر قَالَ بعض أَصْحَاب الْفراء وَقد ينصبهما وَزعم يُونُس أَن ذَلِك لُغَة لبَعض الْعَرَب وَحكى لَعَلَّ أَبَاك مُنْطَلقًا وتأويله عندنَا على إِضْمَار يُوجد وَعند الْكسَائي على إِضْمَار يكون"[1].

ومن سمات الدليل المرفوض عند ابن هشام أن هناك في كلام العرب ما يؤيد نفيه، وذلك نحو:ما نجده في حديثه عما يكتسبه الاسم بالإضافة، ومنها البناء، يقول: " وَالْحَادِي عشر الْبناء وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَة أَبْوَاب:

أَحدهَا أَن يكون الْمُضَاف مُبْهما كَغَيْر وَمثل وَدون وَقد اسْتدلَّ على ذَلِك بِأُمُور مِنْهَا قَوْله تَعَالَى: "وحيل بَينهم وَبَين مَا يشتهون"[2]، "وَمنا دون ذَلِك"[3]، قَالَه الْأَخْفَش وخولف وَأجِيب عَن الأول بِأَن نَائِب الْفَاعِل ضمير الْمصدر أَي وحيل هُوَ أَي الْحول كَمَا فِي قَوْله[4]:

وَقَالَت مَتى يبخل عَلَيْك ويعتلل ... يسؤك وَإِن يكْشف غرامك تدرب

أَي ويعتلل هُوَ أَي الاعتلال وَلَا بُد عِنْدِي من تَقْدِير عَلَيْك مدلولا عَلَيْهَا بالمذكورة وَتَكون حَالا من الْمُضمر ليتقيد بهَا فتقيد مَا لم يفده الْفِعْل وَعَن الثَّانِي بِأَنَّهُ على حذف الْمَوْصُوف أَي وَمنا قوم دون ذَلِك كَقَوْلِهِم منا ظعن وَمنا أَقَامَ أَي منا فريق ظعن وَمنا فريق أَقَامَ وَمِنْهَا قَوْله تَعَالَى: "لقد تقطع بَيْنكُم"[5]، فِيمَن فتح بَينا قَالَه الْأَخْفَش وَيُؤَيِّدهُ قِرَاءَة الرّفْع وَقيل بَين ظرف وَالْفَاعِل ضمير مستتر رَاجع إِلَى مصدر الْفِعْل أَي لقد

---

1. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 377.
2. سورة سبأ، آية: 54.
3. سورة الجن، آية: 11.
4. البيت لامرئ القيس في ديوانه، ص: 74.
5. سورة الأنعام، آية: 94.

وَقع التقطع أَو إِلَى الْوَصْل لِأَن {وَمَا نرى مَعكُمْ شفعاءكم} يدل على التهاجر وَهُوَ يسْتَلْزم عدم التواصل أَو إِلَى {مَا كُنْتُم تَزْعُمُونَ} على أَن الْفِعْلَيْنِ تنازعاه"[1].

فقد جعل البيت الشعري دليلاً أيد به ما ذهب إليه من عدم صحة الدليل السابق، ومن النماذج عليه أيضاً ما جاء في حديثه عن "لا" المشبهة بـــ "ليس"، وذلك إذ يقول: " وَلَا هَذِه تخَالف لَيْسَ من ثَلَاث جِهَات:

إِحْدَاهَا أَن عَملهَا قَلِيل حَتَّى ادعِي أَنه لَيْسَ بموجود

الثَّانِيَة أَن ذكر خَبَرهَا قَلِيل حَتَّى إِن الزّجاج لم يظفر بِهِ فَادّعى أَنَّهَا تعْمل فِي الِاسْم خَاصَّة وَأَن خَبَرهَا مَرْفُوع، وَيَردهُ قَوْله[2]:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا"[3].

ومن أسباب رد الدليل عند ابن هشام ما كان قابلاً للتفسير الدلالي، إذ أخضع ابن هشام بعض الأدلة للمعنى والدلالة، فاستطاع من خلال هذا المعنى أن يحكم على الدليل بالقبول أو الرفض، يقول مثلاً في حديثه عن استثناء الأكثر من الأقل: "السَّادِس قَول كثير من النَّحْوِيين فِي قَوْله تَعَالَى: "إِن عبَادي لَيْسَ لَك عَلَيْهِم سُلْطَان إِلَّا من اتبعك"[4]، إِنَّه دَلِيل على جَوَاز اسْتِثْنَاء الْأَكْثَر من الْأَقَل وَالصَّوَاب أَن المُرَاد بالعباد المخلصون لَا عُمُوم المملوكين وَأَن الِاسْتِثْنَاء مُنْقَطع بِدَلِيل سُقُوطه فِي آيَة سُبْحَان: "إِن عبَادي لَيْسَ لَك عَلَيْهِم سُلْطَان وَكفى بِرَبِّك وَكيلا"[5]، وَنَظِير الْمِثَال الْآتِي"[6].

فقد بيّن من خلال المعنى أن المقصود عموم العباد وليس المقصود بهم المؤمنين فقط.

---

1. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 670.
2. البيت بغير نسبة في: ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 1، ص: 376، والمرادي. الجنى الداني، ص: 292.
3. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 315 ــ 316.
4. سورة الحجر، آية: 42.
5. سورة الإسراء، آية: 65.
6. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 779.

ويتصف الدليل المرفوض عند ابن هشام أيضاً بأنه خاضع لبعض ملامح الحذف، فيؤثر الحذف وتقديراته في رفض ذلك الدليل، ومن الأمثلة عليه ما جاء في حديث ابن هشام عن مجيء "إنّ" الثقيلة بمعنى "نعم" وذلك إذ يقول: "الثَّانِي أَن تكون حرف جَوَاب بِمَعْنى نعم خلافًا لأبي عُبَيْدَة اسْتدلَّ المثبتون بقوله[1]:

وَيَقُلْنَ شيب قد علاك وَقد كَبرت فَقلت إِنَّه

وردّ بِأَنا لَا نسلم أَن الْهَاء للسكت بل هِيَ ضمير مَنْصُوب بهَا وَالْخَبَر مَحْذُوف أَي إِنَّه كَذَلِك"[2].

وقد يتسم الدليل المرفوض عند ابن هشام في بعض الأحيان أنه خارق لإجماع النحويين، فيرفضه لهذا السبب، ويورد قولاً لأحد النحاة الكبار كابن مالك مثلاً يستدل به على صحة ما ذهب إليه، ومن النماذج على هذه الحالة ما جاء في حديثه عن مجيء "ليس" حرف عطف، وذلك إذ يقول: " الرَّابِع أَن تكون حرفا عاطفا أثبت ذَلِك الْكُوفِيُّونَ أَو البغداديون على خلاف بَين النقلَة وَاسْتَدَلُّوا بنحو :قَوْله[3]:

أَيْن المفر والإله الطَّالِب والأشرم المغلوب لَيْسَ الْغَالِب

وَخرج على أَن الْغَالِب اسْمهَا وَالْخَبَر مَحْذُوف، قَالَ ابْن مَالك: وَهُوَ فِي الأَصْل ضمير مُتَّصِل عَائِد على الأشرم أَي ليسه الْغَالِب كَمَا تَقول الصّديق كانه زيد ثمَّ حذف لاتصاله، وَمُقْتَضى كَلَامه أَنه لَوْلَا تَقْدِيره مُتَّصِلا لم يجز حذفه وَفِيه نظر"[4].

2 . النحاة الذين رفض دليلهم:

يختلف الحال في رفض الدليل عنه في قبوله، فإن ابن هشام في غالب الأحيان كان يسكت عن صاحب الدليل المقبول عنده، والسبب في ذلك أن هذا الدليل في أكثر

---

1. البيت لعبد الله بن قيس الرقيات، انظر البيت في: ابن عبد ربه، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد (1404هـ). العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 45، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 11، ص: 213، 216.

2. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 56.

3. هذا الرجز ينسب لنفيل بن حبيب، انظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1233.

4. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 390.

الأحيان يكون قولاً لجمهور النحويين، أما الدليل المرفوض عنده فهو لا يكاد يخفي صاحبه، بل يُصرّح به في كلامه صراحة، وهو لا يختصّ برفض دليل مدرسة أو جماعة بعينها دون غيرها، بل يمكن أن يرفض دليل ابن مالك مثلاً في موضع، ويقبله في موضع آخر، ومن النحاة الذين رفض أدلتهم المبرد وابن مالك في حديثهم عن "ما حاشا"، إذ يقول: "تكون فعلا مُتَعَدِّيا متصرفا تَقول حَاشَيته بِمَعْنى استثنيته وَمِنْه الحَدِيث أَنه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ أُسَامَة أحب النَّاس إِلَيّ مَا حاشى فَاطِمَة[1]، مَا نَافِيَة وَالْمعْنَى أَنه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لم يسْتَثْن فَاطِمَة وتوهم ابْن مَالك أَنَّهَا مَا المصدرية وحاشا الاستثنائية بنَاء على أَنه من كَلَامه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فاستدل بِهِ على أَنه قد يُقَال قَامَ الْقَوْم مَا حاشا زيدا كَمَا قَالَ[2]:

رَأَيْت النَّاس مَا حاشا قُرَيْشًا فَإنَّا نَحن أفضلهم فعالا

وَيَردهُ أَن فِي مُعْجم الطَّبَرَانِيّ: ماحاشى فَاطِمَة وَلَا غَيرهَا، وَدَلِيل تصرفه قَوْله[3]:

وَلَا أرى فَاعِلا فِي النَّاس يُشبههُ وَلَا أحاشي من الأقوام من أحد

وتوهم الْمبرد أَن هَذَا مضارع حاشا الَّتِي يسْتَثْنى بهَا وَإِنَّمَا تِلْكَ حرف أَو فعل جامد لتَضَمّنه معنى الْحَرْف"[4].

وقد يرفض ابن هشام أدلة أئمة النحويين، كسيبويه والكسائي، وذلك حين تحدث عن إعمال اسم الفاعل، إذ يقول: "وَمن هُنَا رد على الْكسَائي فِي استدلاله على إِعْمَال

---

1. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب (د.ت). المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ج: 12، ص: 298، ولقد بيّن الطبراني حين روى هذا الحديث أن سالماً راوي الحديث كلما رواه قال: ما حاشا فاطمة، فهذه الجملة من زيادة الراوي لا من الحديث نفسه.

2. انظر البيت في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 3، ص: 388.

3. انظر البيت في: الشيباني، أبو عمرو (2002م). شرح المعلقات التسع، تحقيق وشرح: عبد المجيد همو، مؤسسة الأعلمي للطباعة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 91، وهذا الكتاب منسوب للشيباني غير أنه لا تصح نسبته إليه.

4. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 164.

اسْم الْفَاعِل المصغر بقول بَعضهم أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا وعَلى سِيبَوَيْهٍ فِي استدلاله على إِعْمَال فعيل بقوله[1]:

حَتَّى شآها كُلَيْل موهنًا عمل ...

وَذَلِكَ أَن فرسخا ظرف مكَان وموهنا ظرف زمَان والظرف يعْمل فِيهِ رَوَائِح الْفِعْل بِخِلَاف الْمَفْعُول بِهِ ويوضح كَون الموهن لَيْسَ مَفْعُولا بِهِ أَن كليلا من كل وَفعله لَا يتَعَدَّى عَن سِيبَوَيْهٍ بِأَن كليلا بِمَعْنى مكل وكَأن الْبَرْق يكل الْوَقْت بدوامه فِيهِ كَمَا يُقَال أَتعبت يَوْمك أَو بِأَنَّهُ إِنَّمَا استشْهد بِهِ على أَن فَاعِلا يعدل إِلَى فعيل للْمُبَالَغَة وَلم يسْتَدلّ بِهِ على الإعمال وَهَذَا أقرب فَإِن فِي الأول حمل الْكَلَام على الْمجَاز مَعَ إِمْكَان حمله على الْحَقِيقَة"[2].

فقد ردّ في كلامه السابق على سيبويه والكسائي وفقاً لما رآه مناسباً في الدليل الذي بين يديه.

ومن النحاة الذين رد ابن هشام أدلتهم أبو حيان الأندلسي، إذ رد دليله في مسألة دخول "أنْ" على فعل الأمر، وذلك إذ يقول: "كَونهَا توصل بِالْأَمر والمخالف فِي ذَلِك أَبُو حَيَّان زعم أَنَّهَا لَا توصل بِهِ وَأَن كل شَيْء سمع من ذَلِك ف أَن فِيهِ تفسيرية وَاسْتدلَّ بدليلين، أَحدهمَا أَنَّهُمَا إِذا قدرا بِالْمَصْدَرِ فَاتَ معنى الْأَمر، الثَّانِي أَنَّهُمَا لم يقعا فَاعِلا وَلَا مَفْعُولا لَا يَصح أعجبني أَن قُم وَلَا كرهت أَن قُم كَمَا يَصح ذَلِك مَعَ الْمَاضِي وَمَعَ الْمُضَارع، وَالْجَوَاب عَن الأول أَن فَوَات معنى الأمرية فِي الموصولة بِالْأَمر عِنْد التَّقْدِير بِالْمَصْدَرِ كفوات معنى الْمُضِيّ والاستقبال فِي الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عِنْد التَّقْدِير الْمَذْكُور... وَعَن الثَّانِي أَنه إِنَّمَا امْتنع مَا ذكره لِأَنَّهُ لَا معنى لتعليق الْإِعْجَاب والكراهية بالإنشاء لَا لما ذكر"[3].

---

[1]. البيت بلا نسبة في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 8، ص: 155، وهو صدر البيت، أما عجزه فقوله: باتت تراباً وباتَ الليل لم ينمِ، وهو لساعدة بن جوي في: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 114.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 568 ــ 569.

[3]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 44 ــ 45.

اشتمل كلام ابن هشام السابق على حديث عن مجيء "أنْ" المصدرية متصلة بفعل الأمر، ولقد خالف فيها أبا حيان الأندلسي، الذي لم يُجز اتصال "أنْ" المصدرية بفعل الأمر، بخلاف الفعل الماضي والمضارع.

وقد يرفض ابن هشام قول الكوفيين، وقول البصريين على السواء، ولكن لا يرفض قول كل منهم جملة وتفصيلاً، بل يرفض جزئية معينة فيه، كما هو الحال في حديثه عن السين الداخلة على المضارع، إذ يقول: " السِّين المفردة حرف يخْتَص بالمضارع ويُخَلِّصهُ للاستقبال وَينزل مِنْهُ منزلَة الْجُزْء وَلِهَذَا لم يعْمل فِيهِ مَعَ اخْتِصَاصه بِهِ ولَيْسَ مقتطعا من سَوف خلافًا للكوفيين ولَا مُدَّة الِاسْتِقْبَال مَعَه أضيق مِنْهَا مَعَ سَوف خلافًا للبصريين وَمعنى قَول المعربين فِيهَا حرف تَنْفِيس حرف توسيع وَذَلِكَ أَنَّهَا تقلب الْمُضَارع من الزَّمن الضّيق وَهُوَ الْحَال إِلَى الزَّمن الْوَاسِع وَهُوَ الِاسْتِقْبَال وأوضح من عبارتهم قَول الزَّمَخْشَرِيّ وَغَيره حرف استِقْبَال وَزعم بَعضهم أَنَّهَا قد تَأتي للاستمرار لَا للاستقبال وَاسْتدلَّ عَلَيْهِ بقوله تَعَالَى "سَيَقُولُ السُّفَهَاء من النَّاس مَا ولاهم عَن قبلتهم"[1]، مُدعيًا أَن ذَلِك إِنَّمَا نزل بعد قَوْلهم {مَا ولاهم} قَالَ فَجَاءَت السِّين إعلاما بالاستمرار لَا بالاستقبال انْتهى وَهَذَا الَّذِي قَالَه لَا يعرفهُ النحويون وَمَا اسْتندَ إِلَيْهِ من أَنَّهَا نزلت بعد قَوْلهم {مَا ولاهم} غير مُوَافق عَلَيْه"[2].

ومن النحاة الذين رفض أدلتهم أيضاً الزمخشري، وذلك في حديثه عن معنى "لن"، وذلك إذ يقول: " ولَا تفِيد لن توكيد النَّفْي خلافًا للزمخشري فِي كشافه ولَا تأبيده خلافًا لَهُ فِي أنموذجه وَكِلَاهُمَا دَعْوَى بِلَا دَلِيل، قيل: وَلَو كَانَت للتأبيد لم يُقيد منفيها بِالْيَوْمِ فِي "فَلَنْ أكلم الْيَوْم إنسيا"[3]، ولكان ذكر الْأَبَد فِي: "وَلنْ يَتَمَنَّوْهُ أبدا"[4]، تَكْرَارا وَالْأَصْل عَدمه"[5].

---

[1]. سورة البقرة، آية: 142.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 184.

[3]. سورة مريم، آية: 26.

[4]. سورة البقرة، آية: 95.

[5]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 374.

ومن النحويين الذين اعترض عليهم ابن خالويه إلى جانب الحريري والثعلبي، يقول ابن هشام في بيان أنواع الواو: " وَالتَّاسِع وَاو الثَّمَانِية ذكرهَا جمَاعَة من الأدباء كالحريري وَمن النَّحْوِيين الضُّعَفَاء كَابْن خالويه وَمن الْمُفَسّرين كَالثَّعْلَبِيِّ وَزَعَمُوا أَن الْعَرَب إِذا عدوا قَالُوا سِتَّة سَبْعَة وَثَمَانِية إِيذَانًا بِأَن السَّبْعَة عدد تَامّ وَأَن مَا بعْدهَا عدد مُسْتَأْنف وَاسْتَدَلُّوا على ذَلِك بآيَات: إِحْدَاهَا "سيقولون ثَلَاثَة رابعهم كلبهم} إِلَى قَوْله سُبْحَانَهُ {سَبْعَة وثامنهم كلبهم"[1]، وَقيل هِيَ فِي ذَلِك لعطف جملَة على جملَة إِذْ التَّقْدِير هم سَبْعَة ثمَّ قيل الْجَمِيع كَلَامهم وَقيل الْعَطف من كَلَام الله تَعَالَى وَالْمعْنَى نعم هم سَبْعَة وثامنهم كلبهم وَإِن هَذَا تَصْدِيق لهَذِهِ الْمقَالة كَمَا أَن {رجما بِالْغَيْبِ} تَكْذِيب لتِلْك الْمقَالة وَيُؤَيِّدهُ قَول ابْن عَبَّاس رَضِي الله عَنْهُمَا حِين جَاءَت الْوَاو انْقَطَعت الْعدة أَي لم يبْق عدَّة يلْتَفت إِلَيْهَا"[2].

[1]. سورة الكهف، آية: 22.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 474 ـــ 475.

الفصل الثاني

الدليل عند ابن هشام ضمن العلاقات بين التراكيب المختلفة

تتكون اللغة العربية، وسواها من اللغات من مستويات عدة، يبرز أهمها بالمستوى التركيبي الذي يتناول الجوانب التركيبية في الكلام، ويأخذ هذا المستوى جانباً نحوياً في أكثر الأحيان، وقد يبتعد شيئاً ما عن الجانب النحوي ليتعالق مع الجانب الصرفي والصوتي، غير أن هذا لا يكون إلا ضمن حالات بسيطة يمكن لنا أن نطلق عليها تأثيرات المستويات ضمن بعضها في بعض، فإن المستوى الصرفي يؤثر في النحوي كثيراً، ولا يمكن الفصل بين هذه المستويات ضمن إطار الدرس اللغوي عموماً، ومن ناحية أخرى فهناك مجموعة من التراكيب التي يمكن أن نسميها تراكيب بنائية، وأخرى صوتية، فهذه البنائية تتعلق بجوانب الصرف، والصوتية تتعلق بجوانب الصوت، ولا بد من المزج بين هذه المستويات الثلاث من أجل الوصول إلى المعنى، فصحيح أن لكل مستوى من هذه المستويات دوره في بناء هذا المعنى وتكوينه، إلا أنه لا بد له من التمازج مع المستويات الأخرى للوصول إلى غاية المعنى ضمن هذا الإطار[1].

ومستويات اللغة هذه تتتداخل مع بعضها لتشكل لنا اللغة المتكاملة ضمن أطرها التركيبية التي تؤدي المعاني التي نسعى للوصول إليها من خلال هذه اللغة، وهذا التداخل لا يمنع من التمايز بين كل مستوى من هذه المستويات، غير أن نظام التراكيب في اللغة يحتم عليها هذا التداخل.

وحين نشير إلى لفظ التركيب فإننا نقصد تلك العلاقات التي تربط عناصر الكلام مع بعضها، ولا نشترط فيها جانباً دون آخر، فقد يكون التركيب ماثلاً في كلمة واحدة، وتكون العلاقات ناشئة من طبيعة تجاور أصوات تلك الكلمة، وقد نقصد بالتركيب مثلاً جانب الجملة، وهو ما كان من علاقات الكلمات ضمن سياق الجملة

---

[1]. السعران، محمود (1997م). علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثانية، ص: 187.

دون المساس بنواحي النحو، وقد نقصد بالتركيب الجانب النحوي المتمثل بالمستوى الذي نحلل عنده التراكيب النحوية ضمن العلاقات النحوية المختلفة كالمسند والمسند إليه ومكملات العملية الإسنادية[1].

وسيتناول هذا الفصل الحديث عن الدليل المقبول والمرفوض عند ابن هشام ضمن مجموعة العلاقات التركيبية تلك، التي وردت في كتاب: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، مع الإشارة هنا قبل كل شيء إلى أن هذا الفصل سيورد الأدلة التي قبلها ابن هشام، والتي جاء بها هو فهي مقبولة عنده، والتي ردها ورفضها، ومعنى ذلك أن الدليل المقبول عند ابن هشام ينقسم إلى قسمين: قسم قبله من غيره، وقسم جاء به هو فكان مقبولاً عنده.

وفيما يلي سنورد مواضع الدليل المقبول عند ابن هشام.

أولاً: الأدلة التي قبلها ضمن التراكيب المختلفة:

وكما أشرنا من قبل فإن هذا المبحث سيشتمل على تلك الأدلة التي قبلها ابن هشام وأخذها عن غيره، كما سيشتمل الحديث عن المواضع التي جاء بها ابن هشام نفسه كدليل.

خبر "أنّ" الواقعة بعد "لو":

أول هذه المسائل ما ذكره عن خبر "أنّ" الواقعة بعد "لو"، يقول ابن هشام: " وقد وجدت آيَة فِي التَّنْزِيل وَقع فِيهَا الْخَبَر اسْما مشتقا، وَلم يتَنَبَّه لَهَا الزَّمَخْشَرِيّ كَمَا لم يتَنَبَّه لآيَة لُقْمَان، وَلَا ابْن الْحَاجِب وَإِلَّا لما منع من ذَلِك، وَلَا ابْن مَالك وَإِلَّا لما اسْتدلَّ بالشعر، وَهِي قَوْله تَعَالَى: "يودوا لَو أَنهم بادون فِي الْأَعْرَاب"[2]، وَوجدت آيَة الْخَبَر فِيهَا ظرف لَغْو، وَهِي: "لَو أَن عندنَا ذكرا من الْأَوَّلين"[3]"[4].

---

[1]. عبد التواب، رمضان (1997م). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة، ص: 195.

[2]. سورة الأحزاب، آية: 20.

[3]. سورة الصافات، ص: 168.

[4]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 357.

يجوز في النحو: مجيء الخبر وفق نوعين: اسماً مشتقاً، واسماً جامداً، فأما المشتق فهو ما كان في موضع الصفة، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، وهذه الصفة تحمل معها ضميراً أو اسماً ظاهراً، وهذا الضمير أو الاسم الظاهر يأخذ موضعاً من الإعراب في الجملة، وقد يكون الخبر جامداً فلا يحمل ضميراً ولا اسماً ظاهراً[1].

ولقد تحدّث ابن هشام في نصه السابق عن مجيء خبر "أنّ" الواقعة بعد "لو" اسماً مشتقاً، واستدل لما ذهب إليه بدليل من القرآن الكريم، وهذا الدليل قد غاب عن الزمخشري، وغاب عن سواه من النحويين الذين تلمحوا التأويلات كي يصلوا إلى إقرار لهذه القاعدة النحوية.

ولقد كان موضع الاستدلال عند ابن هشام في كلامه السابق على جواز مجيء الخبر اسماً مشتقاً في نظام تركيبي متمثلة بوجود "لو" المصدرية، فقد زعم بعض النحاة أنه لا يصلح مجيء الجملة الاسمية بعد "لو" المصدرية، فكانت هذه الآية الكريمة رداً على ما ذهبوا إليه، فقد جاءت "لو" المصدرية في الآية الكريمة، وأُتبعت بـــ "أنّ" المصدرية التي تدخل كما نعلم على الجملة الاسمية فتنسخها[2].

وهذا الاستدلال عند ابن هشام يمثل نقطة مهمة في دراستنا، إذ إن هذه المسألة تمثل رأياً خاصاً به هو، ولا تمثل رأياً منقولاً عن غيره من النحاة، فقد نظر ابن هشام إلى هذا الدليل من منظوره الشخصي العلمي، واستطاع أن يُثبت ما ذهب إليه من رأي بحجة قوية تمثلت بدليل قرآني مهم جداً لا يمكن رده، وهو ما أيّد موقفه من النحويين الذين اعترض عليهم.

ومن ناحية أخرى فإن الظاهر لنا من كلام ابن هشام السابق أنه قد جاء بهذا الدليل من عنده ولم يكن الدليل منقولاً عن غيره، فقد بيّن أن الزمخشري قد فاته هذا

---

[1]. ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ــ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 338 ــ 340.

[2]. انظر: الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 1، ص: 257.

الدليل، ولم يتنبه إليه ابن مالك وغيره عند حديثهم عن جواز مجيء الخبر اسماً مشتقاً.

معاني لعل:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن معاني "لعلّ" الناصبة للمبتدأ في دخولها على الجملة الاسمية، غير أنه يشير في بعض حديثه إلى أن ما بعد "لعلّ" قد يأتي مجروراً، إذ يقول: " وَقد مر أَن عقيلا يخفضون بهَا الْمُبْتَدَأ كَقَوْله[1]:

لَعَلَّ أبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

وَزعم الْفَارِسِي أَنه لَا دَلِيل فِي ذَلِك؛ لِأَنَّهُ يحْتَمل أَن الأَصْل: لَعَلَّه لأبي المغوار مِنْك جَوَاب قريب، فَحذف مَوْصُوف قريب وَضمير الشَّأْن وَلَام لَعَلَّ الثَّانِيَة تَخْفِيفًا، وأدغم الأولى فِي لَام الْجَرّ، وَمن ثمَّ كَانَت مَكْسُورَة، وَمن فتح فَهُوَ على لُغَة من يَقُول: المَال لزيد بِالْفَتْح، وَهَذَا تكلّف كثير، وَلم يثبت تَخْفِيف لَعَلَّ، ثمَّ هُوَ محجوج بِنَقْل الْأَئِمَّة أَن الْجَرّ ب لَعَلَّ لُغَة قوم بأعيانهم"[2].

لقد اشتمل كلام ابن هشام السابق على استدلال ببيت من الشعر منقول عن العرب جاء فيه اسم "لعل" مجروراً بها، ولقد بيّن في هذا موقفاً لأبي علي الفارسي بيّن فيه أن "لعلَّ" في هذا الموضع ليست هي الجارة، غير أن ابن هشام رفض كلام أبي علي ذاك، وبيّن أنه تكلّف كبير.

إن هذا الاستعمال اللغوي الذي استدلّ له ابن هشام بهذا الدليل المسموع عن العرب يوصف عند بعض النحويين بأنه استعمال شاذ، ولا يُقاس عليه في لغة العرب، إذ الأصل أن ينتصب المبتدأ بعد "لعلّ" ولا يُجر، غير أن ذاك سُمِع عن ناس

---

[1]. هذا عجز بيت لقائل غير معروف، صدره: فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرى وارْفَعِ الصوتَ جَهْرَةً، وقيل: دعوةً، وقيل: بعدَها، انظر البيت في: الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ضياء الدين (1991م). أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 361، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 10، ص: 426.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 377.

من العرب وهم بنو عقيل، وهو من قديم الشعر فيهم، إذن فإنه يُسمَع ولا يُقاس عليه[1].

وقد يكون الأمر عند بعض النحاة مرتبطاً بالشعر المنظوم دون الكلام المنثور المختار، وكأنه يريد أن يقول بأن هذه الحالة قد تخصّ الضرورة الشعرية[2]، غير أن الباحث لا يميل إلى القول بهذا القول لأنه لا داعي للضرورة في مثل هذا النظم، إذ إن قوله: أبي المغوار، أو ابا المغوار، لا يختلف من ناحية النظم، فليس الأمر متعلقاً بالقافية ولا بالوزن الشعري.

ولكن ابن هشام لم يقم قاعدة على هذا البيت المسموع عن العرب، وإنما استطاع من خلال حجة السماع أن ينفي كافة الأشكال التأويلية التي جاء بها النحاة في تأويل الجر في هذا الدليل الشعري، وبيّن ابن هشام أن لغة الجر في "لعل" لغة مسموعة عن العرب، ومن هنا فلا داعي لتمحّل التأويلات كما نص أبو علي الفارسي في نصه المذكور عند ابن هشام سابقاً.

ومن هنا فقد قبل ابن هشام هذا الدليل المتعلق بأحد أنماط التركيب الإسنادي في العربية، وهو اسم "لعلّ" فإنها من أخوات "إنّ" ومن هنا فإن اسمها ينتصب، وخبرها يرتفع، في حين أن الدليل اللغوي المذكور سابقاً ليس برفع ولا نصب، وإنما هو دليل على الجر، ولكن مناط قبول ابن هشام لهذا الدليل تمثل بأنه لغة من لغات العرب، وليس أساساً يُعتمد عليه في التقعيد.

---

[1]. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهوندي (1985م). اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ــ سوريا، الطبعة الثانية، ص: 137.

[2]. ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ــ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 539.

مجيء "ليس" فعلاً وليس حرفاً:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن "ليس" يقول: " وَزعم ابْن السراج أَنه حرف بِمَنْزِلَة مَا، وَتَابعه الْفَارِسِي فِي الحلبيات، وَابْن شقير وَجَمَاعَة، وَالصَّوَاب الأول بِدَلِيل: لست ولستما ولستن وليسا وَلَيْسوا وَلَيْسَت ولسن"[1].

لقد استدل ابن هشام في الموضع السابق بدليل قياسي وليس استعمالياً، فقاس "ليس" على ما سواها من الأفعال كي يثبت أنها فعل وليست حرفاً كما زعم ابن السراج ومن تابعه.

ولقد استند ابن السراج في قوله بأن "ليس" حرف لا فعل على طبيعة هذه الكلمة، فلو عددناها فعلاً فأين المضارع والأمر منها؟ لا يمكن اشتقاق فعل مضارع، أو فعل أمر من "ليس" فهي بجمودها هذا تدل على أنها حرف وليست فعلاً[2].

ومن النحاة من اعتمد على طبيعة المعنى الذي تلعبه "ليس" في الكلام، فهي تفيد النفي، وبذلك تكون بمعنى "ما" فمن هنا افترض هؤلاء النحاة أن "ليس" حرف لا فعل، وفي حقيقة الأمر فإن من علامات الفعل المميزة له قبوله لضمير الاتصال رفعاً كان أم نصباً، وقبوله لتاء التأنيث الساكنة، أما المتحركة فهي من علامات الاسم، فلما قبلت "ليس" هذه العلامات استطعنا الحكم عليها بأنها فعل وليست حرفاً[3].

واعتماد القائلين بحرفية "ليس" كان آتياً من الطبيعة الشكلية لهذه الكلمة، فإن طبيعته الشكلية توحي بالجمود، وهذه من خصائص الحروف دون الأفعال، كما أن

---

[1]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 387.

[2]. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ج: 1، ص: 27.

[3]. ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة ــ مصر، ج: 1، ص: 47 ــ 48.

العلامة الشكلية الثانية تتمثل بأن الأفعال ترتبط بمعانٍ تدل عليها، و"ليس" في سياقها تدل على معنى النفي، فمن هنا حُكِم عليها بأنها حرف لا فعل، والواقع غير ذلك(1).

إن كلام ابن هشام السابق يشير إلى ناحية استدلالية قياسية تمثلت بالرد على من قال بحرفية "ليس" اعتماداً على بعض العلامات الشكلية، برد آتٍ من استدلالهم هم أنفسهم، فكما كانت حجتهم شكلية، كان الاستدلال لابن هشام شكلياً أيضاً، وذلك متمثل بتمكين العلامة الفعلية الشكلية التي يمكن من خلالها الحكم على الكلمة بأنها فعل لا حرف، وذلك بقبول "ليس" ضمائر الاتصال رفعاً كانت أم نصباً، وقبولها لتاء التأنيث، فلما قبلت هذه العلامات الشكلية وجب الحكم عليها بأنها فعل وليست حرفاً، وكان الدليل الذي أتى به ابن هشام دليلاً قياسياً معتمداً على النظام التقعيدي الذي وضعه النحاة للحكم على أنواع الكلام المختلفة.

تنوين الترنم:

ومن أنواع التراكيب المختلفة ما يتعلق بالكلمة نفسها، فلا يرتبط بجوانب إسنادية، ولا غير ذلك، كلحاق التنوين للأسماء، ولقد أشار ابن هشام إلى تنوين الترنم، وبيّن أنه لا يختص بالاسم فحسب، فقال: "ولا يختصّ هذا التنوين بالاسم، بدليل قوله(2):

... . وَقُولي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَن"(3).

لقد اعتمد ابن هشام في استدلاله على عدم لزوم تنوين الترنم للاسم بهذا الدليل الشعري الاستعمالي، فقد لحق التنوين ــ تنوين الترنم ــ آخر الفعل "أصاب" والأفعال كما نعلم لا يلحقها التنوين، فاستدل بهذا البيت على جواز مجيء التنوين لاحقاً للفعل إذا كان قافية.

---

[1]. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة سعيد جودت وشركاؤه، القاهرة ــ مصر، الطبعة العشرون، ج: 1، ص: 262.

[2]. هذا عجز بيت صدره: أَقِلّي اللومَ عاذلَ والعِتابا ....، انظر: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 1، ص: 69، وابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الرابعة، ج: 1، ص: 172.

[3]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 447.

ومن ناحية أخرى فإن الزمخشري قد قصر هذا التنوين على بني تميم فحسب، فقال إن مثل هذا التنوين يلحق أواخر القوافي المطلقة في إنشاد بني تميم، ثم ذكر هذا البيت، أي أنه جعل من هذا التنوين سمة لغوية خاصة ببني تميم دون سواهم من العرب[1].

ومن وجهة نظر الباحث فإن هذا التنوين ليس سمة لغوية خاصة ببني تميم دون سواهم من العرب، بل هو سمة عامة في العرب، فإن أكثر النحاة أشاروا إلى وجود هذا التنوين في الكلام الفصيح العربي، واستدلّوا لذلك بعدد من الأبيات الشعرية من بينها هذا البيت.

وفي واقع الأمر فإن هذا التنوين يلحق القوافي المطلقة كي يتوصل بها المنشد أو الحادي إلى تنغيم الشعر عند الحداء، وهي لغة في بني قيس، وبني تميم، ومنه هذا البيت، ولا يشترط فيه كون القافية اسماً، أم فعلاً، أم حرفاً، بل يلحق هذا التنوين جميع القوافي دون استثناء، ودون ارتباط بقسم معين من أقسام الكلام[2].

إن ابن هشام استدل بهذا البيت الشعري على شيء نراه بعيداً عن حقيقة هذا التنوين، فقد بيّن أن التنوين قد يلحق الفعل، ومنه تنوين الترنم، وأتى بهذا البيت، غير أنه لم يشر إلى أن هذا التنوين خاصّ بالقوافي دون اختيار الكلام، فهو إذن داخل ضمن طبيعة الضرورة الشعرية، ولما لم يُشر إلى هذا فإن استدلاله كان ناقصاً، بل كان فيه شيء من التضليل، وهو ما أشرنا إليه سابقاً.

أما الدليل الذي اعتمد عليه ابن هشام في كلامه السابق فهو دليل استعمالي، خاص بتركيب الكلمة، فإن التنوين عنصر مركب في الكلمة وليس أساساً فيها، ومن هنا عددناها من باب التركيب.

---

[1]. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 455.

[2]. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 27.

تعلّق الجار والمجرور بالفعل الناقص:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن تعلق الجار والمجرور بالفعل الناقص، وذلك إذ يقول: "من زعم أَنه لَا يدل على الْحَدث منع من ذَلِك، وهم الْمبرد فالفارسي فَابْن جني فالجرجاني فَابْن برهَان، ثمَّ الشلوبين، وَالصَّحِيح أَنَّهَا كلهَا دَالَّة عَلَيْهِ إِلَّا لَيْسَ، وَاسْتدلَّ لمثبتي ذَلِك التَّعَلُّق بقوله تَعَالَى: "أَكَانَ للنَّاس عجبا أَن أَوْحَينَا"[1]، فَإِن اللَّام لَا تتَعَلَّق بعجبا؛ لِأَنَّهُ مصدر مُؤخر، وَلَا بأوحينا لفساد الْمَعْنى؛ وَلِأَنَّهُ صلَة لِأَن، وَقد مضى عَن قريب أَن الْمصدر الَّذِي لَيْسَ فِي تَقْدِير حرف مَوْصُول وَلَا صلته لَا يمْتَنع التَّقْدِيم عَلَيْهِ، وَيجوز أَيْضا أَن تكون مُتَعَلقَة بِمَحْذُوف هُوَ حَال من عجباً"[2].

لقد استدلّ ابن هشام في نصه السابق على جواز مجيء الجار والمجرور متعلقان بالفعل الناقص "كان" بالآية القرآنية الكريمة، وهو دليل المجيزين لهذا المذهب في تعلق الجار والمجرور.

ومن خلال كلام ابن هشام السابق يمكن لنا أن نتبين خلافاً بين النحاة في هذه المسألة، فهناك من قال بجواز عملها إذا دلّت على الحدث، وهناك من قال بعدم جواز هذا العمل مطلقاً، وقد أشار الفارسي إلى أن عملها في ظرف الزمان فيه نظر، في حين أن الآية الكريمة التي بين أيدينا لا تشتمل على ظرف زمان، وإنما مشتملة على جار ومجرور[3].

ولقد بيّن الصبان أن الصحيح في هذه المسألة جواز تعلّق الجار والمجرور والظرف بـــ "كان" وأخواتها لأنها في موضع الدلالة على الحدث، ومن هنا يجوز تعلّق الجار والمجرور بها[4].

---

[1]. سورة يونس، آية: 2.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 570 ــ 571.

[3]. انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ــ مصر، ج: 1، ص: 419.

[4]. الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 1، ص: 346.

لقد عمد ابن هشام إلى الحديث عن دليل قرآني يدل به على جواز تعلق الجار والمجرور بالفعل الناقص، وهو "كان" في الآية الكريمة، غير أن هذا الجواز مرتبط بدلالة "كان" على الحدث، وقد أجاز أهل التفسير أن يكون الجار والمجرور متعلقين بـــ "عجباً" على الاتساع في المصدر، كما أجازوا أن يتعلقا بمعنى التبيين في الجملة[1].

لقد قبل ابن هشام دليل المحتجين لجواز مجيء الجار والمجرور متعلقين بـــ "كان" أو إحدى أخواتها، وذلك بناء على دليلهم القرآني المتمثل بالآية الكريمة من سورة يونس ، وكان سبيل موافقته لهذا الدليل آتياً من طبيعة التركيب القرآني في الآية الكريمة، فقد استبعد ابن هشام كون "للناس" متعلق بـــ "عجباً" كما استبعد كونه متعلقاً بـــ "أن أوحينا" لأن عجباً مصدر، وأن أوحينا في موضع المصدر، وهما متأخران عن الجار والمجرور، فمن هنا أبعد احتمال كون الجار والمجرور متعلقين بها، ورجّح أن يكونا متعلقين بـــ "كان" لأنها تدل على الحدث في هذا الموضع.

كسر همزة "إن" في جملة الحال:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن مجيء همزة "إن" مكسورة في بداية جملة الحال، وذلك إذ يعترض على كلام لابن عصفور، إذ يقول: قال ابْن عُصْفُور فِي شرح الْجمل: "تكسر إِن إِذا وَقعت بعد وَاو الْحَال، وَإِنَّمَا الضَّابِط أَن تقع فِي أول جملَة حَالية، بِدَلِيل قَوْله تعالى[2]: "وَمَا أرسلنَا قبلك من الْمُرْسلين إِلَّا إِنَّهُم ليأكلون الطَّعَام"[3].

لقد كان اعتراض ابن هشام في الموضع السابق على ابن عصفور بأن عبارته لم تكن دقيقة في تحديد موضع كسر همزة "إن" فقد أشار ابن عصفور إلى أن همزة "إن" تُكسر إذا وقعت بعد واو الحال، في حين أن ابن هشام بيّن أن العبارة الدقيقة في

---

[1]. السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ـــ سوريا، ج: 6، ص: 144.

[2]. سورة الفرقان، آية: 20.

[3]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 613.

ذلك وقوع همزة "إنّ" في أول جملة حالية بصرف النظر عن مجيء واو الحال قبلها أم لا.

تمثل جملة "إنهم ليأكلون الطعام" في الآية الكريمة بيان لحال هؤلاء الذين أرسلهم الله سبحانه وتعالى من النبيين، يعني ذلك أن هذه الجملة في موضع الحال منهم، ولقد جاءت "إن" في أول هذه الجملة مكسورة الهمزة مما يدل على أن هذا الموضع موضع لكسر همزتها[1].

ومن النحاة من لجأ إلى الجانب التركيبي في بيان أن هذا الموضع هو من مواضع كسر همزة "إن" وليس من مواضع فتحها، ولم يلجأ إلى الجانب المعنوي الدلالي، وذلك ان ابن السراج مثلاً أشار إلى أن هذه الآية الكريمة مشتملة على معنى الابتداء لدخول اللام في الخبر "ليأكلون"، فهذه اللام ما هي إلا علامة شكلية للابتداء، وقد استفاد منها ابن السراج للحكم على هذا الموضع بأنه موضع ابتداء، ومن هنا كُسِرت فيه همزة "إن " ولم تُفتح، ولم يُشر ابن السراج إلى معنى الحال فيها[2].

وكما هو معروف في جملة الحال فإنها لا بد أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال، إما أن يكون الواو، أو أن يكون الضمير، وقد يجتمعان الاثنان، ولكن قد يُستغنى بالواو عن الضمير، وهو كثير في كلام العرب، وقد يُستغنى بالضمير عن الواو، وهو قليل في كلام العرب، وتعد هذه الآية الكريمة شاهداً على الاستغناء بالضمير عن الواو في جملة الحال كي تُربط بصاحب الحال، هذا ما أشار إليه ابن مالك[3].

يمثل هذا الموضع أحد المواضع التي كُسرت فيها همزة "إن" وقد بيّن ابن عصفور كما مر في كلام ابن هشام أنه جعل سبب انكسار همزة "إن" أن تأتي بعد واو الحال، غير أن ابن هشام استدرك عليه وبيّن أن الصواب أن يقال تُكسر همزة "إن" في حال وقوعها في بداية جملة الحال عموماً سواء أشتملت على واو الحال أم

---

[1]. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت ــ لبنان، ج: 2، ص: 346.

[2]. ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 264.

[3]. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 2، ص: 758 ــ 759.

لم تشتمل، فوقوعها في بداية جملة الحال سبب في كسرها، ومن ناحية ثانية فإن ابن هشام لم يكن مكتفياً بوضع هذه الفرضية دون دليل، بل استعان بدليل لغوي سماعي من القرآن الكريم، ألا وهو آية سورة الفرقان، فإن همزة "إن" كُسرت وهي واقعة في جملة الحال، ولم تُسبق بواو الحال.

اكتساب المضاف التعريف من المضاف إليه:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن اكتساب المضاف التعريف من المضاف إليه إذ يقول: "الثَّالِث التَّخْفِيف، ك ضَارب زيد، وضاربا عَمْرو، وضاربو بكر إِذا أردْت الْحَال أَو الِاسْتِقْبَال، فَإِن الأَصْل فِيهِنَّ أَن يعملن النصب، وَلَكِن الْخَفْض أخف مِنْهُ، إِذْ لَا تَنْوِين مَعَه، وَلَا نون، وَيدل على أَن هَذِه الْإِضَافَة لَا تفِيد التَّعْرِيف قَوْلك: الضاربا زيد والضاربو زيد، وَلَا يجْتَمع مَعَ الِاسْم تعريفان، وَقَوله تَعَالَى[1]: "هَديا بَالغ الْكَعْبَة"[2].

لقد اشتمل كلام ابن هشام السابق على بيان أن المضاف قد يكتسب التعريف من المضاف إليه، ومن هنا فلا يجوز إضافة المعرفة إلى المعرفة، إذ في هذه الحالة يجتمع في الاسم تعريفان، وهذا أمر غير جائز في التركيب الإضافي النحوي، ومن هنا فلا بد من الاكتفاء بوجود التعريف الآتي من الإضافة وليس من أداة التعريف "أل".

إذن فإن هذه الإضافة إنما جاءت بديلاً عن حالة النصب، لأن الجر اخف في تركيبه، ولقد أشار النحاة جميعاً إلى أن هذا التركيب لا يستفيد المضاف التعريف من المضاف إليه، بل ما هو إلا حالة من التركيب المخفف من التنوين أو نون الاثنين، أو نون الجماعة، وهو ما ذكره أكثر النحويين[3].

إن هذه الإضافة تُعرف بالإضافة اللفظية، وهي تفيد المضاف تخفيفاً لفظياً لا دلالة على شيء، فهي لا تُكسبه تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما تُكسب الكلام شيئاً من التخفيف اللفظي، فإذا كان اسم الفاعل أو أحد المشتقات مستوجباً للتنوين حُذف

---

[1]. سورة المائدة، آية: 95.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 663.

[3]. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 203، والمبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 145.

التنوين عند الإضافة، إذ لا يجتمع تنوين مع إضافة، وإذا كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالم حُذفت النون منه، وهذا أيضاً فيه شيء من التخفيف اللفظي، فالنحاة جميعاً يُجمعون على أن هذه الإضافة لا تُكسب المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما تُكسبه شيئاً من التخفيف اللفظي[1].

ومن هنا فإن الجر واجب في مثل هذا التركيب، إذ لو كان هناك نصب لحصل ثقل كبير في تركيب الجملة، فلا يصح القول: هذان الضاربان زيداً، وإن كان بعض النحاة قد أجازوا ذلك، إلا أن الأكثر منعوه، ورجحوا في هذا كله الجر، لخفته، ولحذف النون أو التنوين من التركيب مما يزيد في خفة هذا التركيب[2].

لقد استدل ابن هشام على ما ذهب إليه من عدم اكتساب المضاف التعريف من المضاف إليه في حال كون الإضافة لفظية بدليلين اثنين:

الأول: وهو دليل تركيبي من جسم النحو، وهو عودته لقاعدة أصولية متمثلة بأنه لا يجوز اجتماع تعريفين على اسم واحد، ومن هنا فإن ما سُمع عن العرب من قولهم: الضارب زيد، والضاربا زيد، ما هو إلا دليل على أن موضع التعريف في هذه الكلمة متمثل بـــ "أل" التعريف، أما الإضافة فلم تُكسبه تعريفاً، ولو أنها أكسبته تعريفاً لما جاز إدخال الألف واللام عليه.

والثاني: وهو دليل سماعي من القرآن الكريم يتمثل بالآية الكريمة التي أتبع بها كلامه، وهذه الآية الكريمة في ظني أتى بها ابن هشام تأييداً لموقفه القائل بعدم اكتساب الاسم تعريفاً بهذه الإضافة، علاوة على أنه جاء بها تمثيلاً على الإضافة اللفظية.

عمل المصدر الصريح:

ومن المواضع التي قبل فيها ابن هشام الدليل النحوي ما جاء في عمل المصدر الصريح، وذلك إذ يقول: "فَيلْزم تأثيم جَمِيع النَّاس إِذا تخلف مستطيع على الْحَج،

---

1. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 115.

2. السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 244.

وَفِيه مَعَ فَسَاد الْمَعْنى ضعف من جِهَة الصِّنَاعَة؛ لِأَن الْإِتْيَان بالفاعل بعد إِضَافَة الْمصدر إِلَى الْمَفْعُول شَاذ، حَتَّى قيل: إِنَّه ضَرُورَة، كَقَوْله[1]:

أفنى تلادي وَمَا جمعت من نشب   قرع القواقيز أَفْوَاهُ الأباريق

فِيمَن رَوَاهُ بِرَفْع أَفْوَاه، وَالْحق جَوَاز ذَلِك فِي النثر إِلَّا أَنه قَلِيل، وَدَلِيل الْجَوَاز هَذَا الْبَيْت فَإِنَّهُ رُوِيَ بِالرَّفْع مَعَ التَّمَكُّن من النصب، وَهِي الرِّوَايَة الْأُخْرَى، وَذَلِكَ على أَن القواقيز الْفَاعِل والأفواه مفعول، وَصَحَّ الْوَجْهَانِ؛ لِأَن كلا مِنْهُمَا قارع ومقروع"[2].

ولقد رُوي هذا البيت كما أشار ابن السراج بالنصب والرفع في "أفواه" ففي حالة النصب الأمر على ما هو عليه، أما حالة الرفع، فلا بد من القول من إضافة المصدر إلى مفعوله، وهو موصوف بالشذوذ[3].

إن القاعدة الأصيلة في عمل المصدر وما يتبعه من سائر المشتقات أنه لا يُضاف إلى مفعوله، وأن الأكثر فيه أن يضاف إلى فاعله، وأما ما ورد عن العرب من إضافة المصدر إلى مفعوله فهو من قبيل الشذوذ، وهو وصف جاء به أكثر النحاة لهذه الحالة التركيبية المتمثلة بعمل المصدر الصريح[4].

ولقد أشار الأشموني إلى أمرين هما[5]:

الأول: إن إضافة المصدر إلى مفعوله ليس من باب الضرورة الشعرية، أو من باب الشذوذ، بل ورد به النثر كما ورد به الشعر، ومنه قول النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ "وحجُّ البيتِ من استطاع إليه سبيلاً".

---

1. البيت للأُقيشر، انظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1423هــ). الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 547، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 4، ص: 491.

2. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 695.

3. المبرد. المقتضب، ج: 1، ص: 21.

4. ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص: 197.

5. الأشموني. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 208 ــ 209.

والثاني: أشار أيضاً إلى أن هذا التركيب مع المصدر الصريح وإن كان جائزاً إلا أنه ليس كثيراً في كلام العرب، بل إنه يوصف بالقلة.

لقد بيّن ابن هشام أن هناك من النحاة من لم يُضيف المصدر الصريح إلى مفعوله، وإنما رجحوا إضافة المصدر إلى فاعله فحسب، غير أنه استدل عليهم بقول الشاعر السابق، فجعل من هذا البيت الشعري والحديث النبوي سبيلاً للاحتجاج لمن قال بجواز إضافة المصدر إلى مفعوله، كما بيّن ابن هشام أن هذه الحالة التركيبية لا تختص بالنثر دون الشعر، ولا بالشعر دون النثر، فقد وردت في الشعر كما وردت في النثر، ومن هنا فلا يصلح وصف هذا الاستعمال المسموع عن العرب بالشذوذ كما هو الحال عند بعض النحاة.

إذن فإن ابن هشام قد قبل الدليل السماعي عن العرب المتمثل بالبيت الشعري، وأسنده بالحديث النبوي الشريف، وذلك كي يبين أن هذه الحالة التركيبية ليست من باب الشذوذ وإنما هي مسموعة عن العرب، ولكنها قد تُوصف بالقلة.

شروط الحذف:

ونجد ابن هشام يشير في بعض مواضع كتابه إلى الدليل المقامي أو الحالي، وهو دليل من خارج اللغة نفسها، غير أنه يستخدمه النحاة للحكم على بعض الاستعمالات اللغوية المسموعة عن العرب، ومن بين المواضع التي ذكر فيها ابن هشام هذا النوع من الدليل ما جاء في حديثه عن شروط الحذف، إذ يقول: " أَحدهَا وجود دَلِيل حَالي كَقَوْلِك لمن رفع سَوْطًا زيدا بإضمار اضْرِب وَمِنْه {قَالُوا سَلاما} أَي سلمنَا سَلاما أَو مقالي كَقَوْلِك لمن قَالَ من أضْرب زيدا وَمِنْه: "وَإِذا قيل لَهُم مَاذَا أنزل ربكُم قَالُوا خيرا[1]"، وَإِنَّمَا يحْتَاج إِلَى ذَلِك إِذا كَانَ الْمَحْذُوف الْجُمْلَة بأسرها كَمَا مثلنَا أَو أحد ركنيها نَحْو: "قَالَ سَلَام قوم منكرون"[2]، أَي سَلَام عَلَيْكُم أَنْتُم قوم منكرون فَحذف

[1]. سورة النحل، آية: 30.

[2]. سورة الذاريات، آية: 25.

خبر الأولى ومبتدأ الثَّانِيَة أَو لفظا يُفِيد معنى فِيهَا هِيَ مَبْنِيَّة عَلَيْهِ نَحْو: "تالله تفتأ"[1]، أَي لَا تفتأ"[2].

لقد اشتمل كلام ابن هشام السابق على حديث عن دليل سياقي أو مقامي أو حالي يدل على الحذف، فإن الحذف لا بد له من دليل يقوم عليه، إذ لا يمكن الحذف بلا دليل، إذ لا بد من وجود هذا الدليل الحالي، أو المقالي أو السياقي.

وهذا الدليل المقامي أو السياقي يستخدم عند حالة الحذف، أي حذف ركن من أركان الجملة، وذلك كي يتبين المتلقي السبب الكامن وراء ذلك الحذف، وهذا الدليل يخضع للتحليل النحوي أو التأويل التأصيلي في سياق الكلام أولاً: ثم في سياق الجملة نفسها[3].

ويكون الحذف في بعض هذه الأحوال بسبب معنوي متمثل بطبيعة المعنى ذاته، فقد يكون المعنى مفهوماً دون الحاجة إلى كثير عناء، فقوله مثلاً: تالله تفتأ، أي لا تفتأ، ولا حاجة لإيراد "لا" في السياق التركيبي، وهو ما أشار إليه ابن مالك في شرحه للكافية[4].

إذن فإن الحذف في هذه الآية الكريمة "تالله تفتأ" مقدر بـــ "لا"، فهو حذف مقدر[5].

ولقد أوردنا الحديث هاهنا عن هذا الدليل المقامي أو الحالي في الحذف لأنه مما ورد عند ابن هشام في أثناء حديثه عن الحذف، ولا بد من الإشارة إلى هذا الدليل وفقاً لما تقتضيه الدراسة، وفي واقع الأمر فإن هذا الدليل لا يدخل ضمن الأدلة التي تناقشها الدراسة.

---

1. سورة يوسف، آية: 85.

2. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 786 ــ 787.

3. انظر: ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر (2010م). الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ص: 19.

4. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 1، ص: 382.

5. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 300.

لكن ابن هشام قد ركّز الحديث عن هذا الدليل المقامي أو الحالي الذي تناوله في الموضع السابق، وأشار في موضع آخر إلى أنه لا يُشترط وجود هذا الدليل إذا كان المحذوف فضلة من الفضلات، إلا إذا ترتب على ذلك الحذف خلل في المعنى أو الصناعة، يقول ابن هشام مبيّناً ذلك: "وَأما إِذا كَانَ الْمَحْذُوف فضلَة فَلَا يشْتَرط لحذفه وجدان الدَّلِيل، ولَكِن يشْتَرط أَلا يكون فِي حذفه ضَرَر معنوي، كَمَا فِي قَوْلك: مَا ضربت إِلَّا زيدا، أَو صناعي، كَمَا فِي قَوْلك: زيد ضَربته، وقولك: ضَرَبَنِي وضربته زيد[1].

فهذا الكلام تابع لما سبق من كلام عن موضع الدليل المقامي أو الحالي عند ابن هشام، فإن الحديث متصل بعضه مع بعضه الآخر، لذا فليس الأمر في هذا الموضع كسائر المواضع الأخرى، فإن الحديث عن الدليل من وجهة نظر تقعيدية مختلف تماماً عنه من وجهة نظر تحليلية.

ويبين ابن هشام أن الفضلة إذا كانت مفعولاً به فإنها تُحذف اختصاراً واقتصاراً، يقول في ذلك: " جرت عَادَة النَّحْوِيين أَن يَقُولُوا يحذف الْمَفْعُول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الْحَذف لدَلِيل وبالاقتصار الْحَذف لغير دَلِيل ويمثلونه بِنحو:{كلوا وَاشْرَبُوا} أَي أوقعوا هذَيْن الْفِعْلَيْنِ وَقَول الْعَرَب فِيمَا يتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ من يسمع يخل أَي تكن مِنْهُ خيلة"[2].

لقد بيّن ابن هشام في نصه السابق أن كلمة النحويين: اختصاراً واقتصاراً، في المفعول به تدل على ناحية الدليل، فإن وُجِد الدليل على الحذف فإنه حذف اختصاري، أما إذا لم يوجد دليل عليه فإن الحذف اقتصاري، وهذا يتعلق بالمفعول به فقط، وإذا كان الفعل متعدياً لمفعولين فلا يجوز الحذف اقتصاراً، لأن فيه خللاً في التركيب والدلالة[3].

---

[1]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 787.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 797.

[3]. ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 62.

ويبين الأشموني أن الفعل إذا تعدى لمفعولين فإن المفعول الأول منهما يجوز حذفه اختصاراً واقتصاراً، أما المفعول الثاني فلا يجوز حذفه اقتصاراً، وهو فحوى كلام ابن هشام السابق[1].

إن المواضع السابقة التي تحدث فيها ابن هشام عن الدليل تتميز بما يلي:

أولاً: لم يكن ابن هشام متحدثاً عن الدليل من ناحية تطبيقية، التي يمكننا أن نسميها الجانب التحليلي للدليل.

ثانياً: ولما لم يكن حديثه عنه من الجانب التطبيقي فإنها تمثلت بالجانب التقعيدي البحت، كما أن حديثه ذاك عن الدليل يشي بشيء من الوصف والتحليل لأصول القواعد النحوية التي تتعلق بالحذف.

ثالثاً: وبناء على هذه الطبيعة الوصفية التقعيدية التي امتاز بها كلام ابن هشام عن الدليل في نصوصه السابقة التي تتعلق بالحذف فإنه لم يورد أدلة لغوية سماعية أو قياسية أو غير ذلك، بل اكتفى في بعض الأحيان بإيراد الأمثلة التي يصطنعها هو، دون إيراد نص لغوي استدلالي.

حذف جملة مقول القول:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن حذف جملة مقول القول، وبقاء القول، يقول: ""وَمن غَرِيبه حذف الْمَقُول وَبَقَاء القَوْل، نَحْو: "قَالَ مُوسَى أتقولون للحق لما جَاءَكُم"[2]، أَي: هُوَ سحر، بِدَلِيل أَسحر هَذَا"[3].

إن ابن هشام في نصه السابق وصف هذه الحالة التركيبية بأنها من غريب القول، يعني أن من القلة بمكان بقاء القول وحذف مقول القول، واستدلّ لمثل هذه الحالة بالآية الكريمة، وكي نفهم سياق الآية تماماً فالأفضل إيرادها هاهنا، يقول سبحانه وتعالى: "قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ"[4].

---

[1]. الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 381.

[2]. سورة يونس، آية: 77.

[3]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 829.

[4]. سورة يونس، آية: 77.

وصف الشيخ محيي الدين درويش في إعراب القرآن الكريم هذا القول لابن هشام بأنه فيه شيء من الغموض، فعبارته هذه ليست مفهومة، إذ كيف يُسأل عن قولهم للحق أسحر هذا، وهم في حقيقة الأمر قالوا: إن هذا لسحر، فقولهم: إن هذا لسحر، تأكيد منهم وقطع بأنه سحر، فكيف يُسأل عن وصفهم هذا، والتوجيه لهذا التركيب أن المعنى: أتعيبون الحق، وتطعنون به، وكان عليكم اتباعه والإذعان له[1].

وهذا القول بحذف مقول القول آتٍ من طبيعة سياق الآيات القرآنية الكريمة، فإن معنى "أتقولون للحق" أي استنكار من موسى ــ عليه السلام ــ لقولهم بأن هذا الحق سحر، ودلّ عليه استنكاره بقوله: أسحرٌ هذا، فهو حذف دلّ عليه سياق الآيات الكريمة[2].

لقد استدلّ ابن هشام على ما ذهب إليه من اعتبار حذف المقول وبقاء القول بالآية القرآنية الكريمة، وهي في ظاهرها تفيد ما بيّنه ابن هشام، غير أن موقف أكثر أهل التفسير أن المقصود ليس هذا، وإنما المقصود الاعتراض على هؤلاء الكفرة بما أنكروه من أمر موسى ــ عليه السلام ــ وابتعادهم عن الدين الحق، وكان الأولى بهم اتباع طريق الحق والهدى، وترك الإنكار عنهم.

غير أن موقف ابن هشام معتمد على دليل سماعي من العرب، وهو وإن ابتعد في تأويله لهذه الآية الكريمة، وحاول أن يبني عليها قاعدة، إلا أن هذا الاعتماد قابله شيء من الضعف عند أهل التفسير، فإنهم لم يتقبلوا هذا التأويل من ابن هشام.

التقدير بين المتعاطفين وفقاً للمعنى:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن العطف، وما يُقدر بين المتعاطفين وفق المعنى الذي يفيده السياق القرآني، يقول: ""وَيجب أَن يتبعهُ العاطف، نَحْو: "لَا

---

[1]. درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (1415هـ). إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص ــ سوريا، ودار اليمامة، دمشق، بيروت، ودار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الرابعة، ج: 4، ص: 282.

[2]. الشربيني، أحمد بن محمد (1285هـ). **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة ــ مصر، ج: 2، ص: 31.

يَسْتَوِي مِنْكُم من أنْفق من قبل الْفَتْح وَقَاتل"[1]، أَي: وَمن أنْفق من بعده، دَلِيل التَّقْدِير أَن الاسْتوَاء إِنَّمَا يكون بَين شَيْئَيْنِ، وَدَلِيل الْمُقدر[2]: "أُولَئِكَ أعظم دَرَجَة من الَّذين أَنْفقُوا من بعد وقاتلوا"[3].

يشتمل كلام ابن هشام السابق على بيان للدليل المعنوي أو السياقي الذي يحكم المحذوف من المتعاطفين، فإن المعنى قائم على أساس الاستواء بين فريقين، غير أن صدر الآية الكريمة لم يصرح بالفريق الثاني، وإنما صرّح بالفريق الأول فحسب، ولكن ما جاء في خاتمة الآية الكريمة أشار إشارة واضحة إلى معنى المساواة بين فريقين، وأشار إلى ذلك الفريق الثاني الذي لم يُذكر في صدر الآية الكريمة.

والحديث عن حذف حرف العطف ــ الواو أو الفاء ــ مع معطوفها كثير عند النحاة، وأشار إليه أغلبهم، إذ يجوز عند ابن مالك وغيره حذف الفاء والواو مع معطوفهما، ومن الأمثلة عليه هذه الآية الكريمة، والتقدير كما قال ابن هشام، ومنه أيضاً قوله سبحانه وتعالى: "لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ"[4]، فالتقدير بين أحد وأحد، فحذف المعطوف وحرف العطف معه[5].

غير أن حذف المعطوف عليه أكثر من حذف المعطوف هكذا أشار النحاة، إذ يُحذف المعطوف عليه مع الواو والفاء و"أم"، ومنه مثلاً قولهم: وبكم أهلاً وسهلاً، تعقيباً على من قيل له: مرحباً، فهذا من حذف المعطوف عليه وبقاء المعطوف، وهو أكثر من الوجه الأول الذي أشار إليه ابن هشام[6].

وكما يظهر لنا من خلال الشواهد السابقة فإن مسألة تقدير المعطوف المحذوف عائدة إلى طبيعة السياق الدلالي للنص، فإذا دلّ السياق على أن المعطوف محذوف كان هذا سبيلاً للحكم عليه بالحذف، أما إذا لم يدلّ فليس الأمر اعتباطاً، ولكي نتبيّن

---

1. سورة الحديد، آية: 10.
2. سورة الحديد، آية: 10.
3. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 819.
4. سورة البقرة، آية: 286.
5. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1261.
6. الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 189.

ذلك نضرب المثال الآتي: قوله سبحانه وتعالى: "وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ"[1]، فإن السرابيل إذا وقت الإنسان من الحر فمن باب أولى أن تقيه من البرد، لذا حُذِف المعطوف للدلالة عليه، والتقدير: تقيكم الحر وتقيكم البرد[2].

لقد كان حديث ابن هشام السابق حول مسألة تركيبية متعلقة بباب العطف، والعطف كما نعلم نظام تركيبي في اللغة العربية يعتمد على اساس التبعية بين المعطوف والمعطوف عليه، ولقد استدلّ ابن هشام لجواز حذف المعطوف وبقاء المعطوف عليه بالآية القرآنية الكريمة سابقة الذكر، وهو قد استفاد من ناحيتين في الاستدلال على حذف ذلك المعطوف، وهما:

الأولى: الفعل "يستوي" إذ إن هذا الفعل يحتّم في معناه اعتبار الاستواء بين طرفين، فلما لم يُذكر في نص الآية الكريمة إلا طرفاً واحداً دلّ على أن الطرف الثاني محذوف، فكان لا بد من تقديره كي يستقيم الكلام على وفق ما يقتضيه هذا الفعل من معنى.

الثانية: قوله بعد تقديم الاستواء "ممن أنفقوا من بعد وقاتلوا"، فهذه إشارة سياقية إلى ذلك الفريق الثاني الذي لم يُذكر في صدر الآية الكريمة، ومن هنا كان اعتماد ابن هشام في حكمه على هذه الآية الكريمة بأنها من قبيل حذف المعطوف.

حذف الموصوف:

وفي موضع آخر شبيه بالموضع السابق من حيث الدليل على الحذف عند ابن هشام جاء في كلامه عن حذف الموصوف، يقول: ""حذف الْمَوْصُوف إِنَّمَا يتَوَقَّف على وجدان الدَّلِيل، لَا على الِاخْتِصَاص، بِدَلِيل: "وألنا لَهُ الْحَدِيد أَن اعْمَلْ سابغات"[3]، أَي: دروعا سابغات"[4].

---

[1]. سورة النحل، آية: 81.

[2]. السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 226.

[3]. سورة سبأ، آية: 11.

[4]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 856.

فإن الكلام السابق من ابن هشام يتمثل بالدليل السياقي الدلالي الذي يعتمد على سياق الآيات الكريمة، وسياق الكلام عموماً، وارتباطات الكلمات مع بعضها كما مر بين المتعاطفين، غير أن هذا الكلام يختص بالحديث عن التركيب النعتي الذي يتكون من المنعوت، والنعت، ومن هنا فقد دخل هذا الدليل ضمن الأدلة المقبولة عند ابن هشام في إطار التراكيب المختلفة.

وعند حذف الموصوف تصبح الصفة في مقامها، وتأخذ كافة ميزاتها النحوية الإعرابية، وهذا الحذف أشار إليه أكثر النحاة، بل عُدّ حجة استدلالية عندهم في إثبات بعض مواقفهم الخلافية[1].

وهذا الحذف للموصوف لا يكون بلا سبب أو غاية، فإنه لا يحصل في تركيب الكلام إلا إذا كان ذلك الموصوف معلوماً لدى المتلقي، فليس من ضرر في حذفه، فإذا حُذف كان سياق الكلام دالاً عليه، ولا يترتب على ذلك الحذف خلل في المعنى أو السياق، وإلا فلا يصلح الحذف دون هذا السبب[2].

ولا يكون ذلك الحذف أيضاً إلا بدليل يؤخذ من التركيب نفسه، ففي الآية السابقة ما دلّ على الدروع التي حُذفت قوله: وألنا له الحديد، فإذا كان هذا افتتاح الآية الكريمة، ثم جاء سبحانه وتعالى بكلمة "سابغات" فليس هناك من الأشياء الموصوفة بأنها سابغات ضمن فكرة إلانة الحديد لداوود عليه السلام إلا الدروع، فالدروع هي الموصوف الذي حُذف، والدليل قوله: وألنا له الحديد، وكذلك: سابغات نفسها، فالسابغات صفة للدروع[3].

إذن فلا بد من دليل تركيبي أو سياقي يدل على ذلك المنعوت المحذوف، وإلا فليس من الصواب اعتبار حذف المنعوت دون دليل يدل عليه، وقد يُحذف النعت ويبقى المنعوت غير أن هذه الحالة التركيبية قليلة جداً في الكلام، وفي كافة الأحوال

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 93.

[2]. ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 735.

[3]. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 965.

يقام المثبت مكان المحذوف، فإذا حُذف الموصوف أُقيمت الصفة مكانه، وإذا حُذفت الصفة أُقيم الموصوف مكانها[1].

لقد تناول ابن هشام في نصه السابق حديثاً عن ذلك الدليل المعنوي أو السياقي الذي يدل على قيام الصفة مقام الموصوف، ولا بد من وجود هذا الدليل في الكلام، وإلا فلا يصلح الحذف، وهو دليل سياقي معنوي يرتبط بدلالات الكلمات على بعضها بعضاً، فإن كلمة "سابغات" تدل على الدروع، ومن هنا لم يحدث خلل في التركيب نتيجة للحذف الواقع على الموصوف، وهو ما أشار إليه ابن هشام.

لقد قبل ابن هشام هذا الدليل السماعي المتمثل بالآية القرآنية الكريمة، ورأى فيها سبيلاً لتقنين القاعدة اللغوية القائلة بجواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

دليل الفرق بين المثنى وجمع المذكر السالم:

وفي موضع آخر يبين لنا فيه ابن هشام كيفية التوصل إلى المثنى من الجمع السالم إذا كانا في حالة النصب أو الجر، يقول: "وَمن ذَلِك أَن يُبَادر فِي نحو:المصطفين والأعلين، إِلَى الحكم بِأَنَّهُ مثنى، وَالصَّوَاب أَن ينظر أَولا فِي نونه، فَإِن وجدهَا مَفْتُوحَة كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: "وَإِنَّهُم عندنَا لمن المصطفين الأخيار"[2]، حكم بِأَنَّهُ جمع، وَفِي الْآيَة دَلِيل ثَان وَهُوَ وَصفه بِالْجمعِ، وثالث وَهُوَ دُخُول من التبعيضية عَلَيْهِ بعد {وَأَنَّهُمْ}، ومحال أَن يكون الْجمع من الِاثْنَيْنِ"[3].

لقد اشتمل كلام ابن هشام السابق على بيان كيفية التوصل إلى المثنى من جمع المذكر السالم في حالة النصب والجر، فإن هذين العنصرين التركيبيين ينصبان ويجران بالعلامة الإعرابية نفسها وهي الياء، لذا فلا بد أن يتوصّل الناظر في اللغة متلقياً كان أم متحدثاً إلى معرفة المثنى من الجمع في مثل هذه الحالة.

قد يختلط الإعراب على الناظر في الكلام في حال النصب والجر بين المثنى وجمع المذكر السالم، فإنهما يحملان العلامة الإعرابية نفسها، وهي الياء، فلا بد من وجود دليل لغوي شكلي يقودنا إلى معرفة المثنى من الجمع السالم، وفعلاً فإن اللغة

---

1. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 205.
2. سورة ص، آية: 47.
3. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 880.

قد أوجدت دليلاً ذكره ابن هشام سابقاً وهو أن نون الجمع مفتوحة، فإذا رأى الناظر نون الكلمة مفتوحة وقد سُبقت بياء حكم فوراً أن هذه الكلمة من قبيل جمع المذكر السالم لا من قبيل المثنى[1].

وعلى الرغم من أن هذه العلامة الفارقة حالت دون الخلط بين نون المثنى ونون جمع المذكر السالم إلا أن اللغة أوجدت علامات أخرى تحول أيضاً بين هذا وذاك، ومن بين تلك العلامات أن نون المثنى مكسورة، وقد سُمع عن بعض العرب أنهم كسروا نون جمع المذكر السالم، وهناك علامة أخرى فارقة بين المثنى وجمع المذكر السالم وهي أن ياء المثنى مفتوح ما قبلها، وياء المذكر السالم مكسور ما قبلها، ومن هنا يمكن التفريق بين الكلمة التي هي من قبيل جمع المذكر السالم من الكلمة التي هي من قبيل المثنى[2].

وعلاوة على هذه العلامات الشكلية كلها التي تدلّ الناظر في اللغة على المثنى من جمع المذكر السالم فهناك علامة أخرى مهمة جداً في الحكم على الكلمة ألا وهي المعنى والسياق، فإذا كان سياق الكلام يدل على التثنية كانت الكلمة من قبيل المثنى، وإذا كان سياق الكلام يدل على الجمع كانت الكلمة جمع مذكر سالماً، وهي علامة جوهرية تختلف عن سائر العلامات الشكلية السابقة[3].

لقد أورد ابن هشام في حديثه عن الآية الكريمة السابقة ثلاث أدلة للحكم على كلمة "المصطفين" في الآية الكريمة أنها جمع مذكر سالم وليست مثنى، وهي:

الأولى: أن نونها مفتوحة، وإذا كانت النون مفتوحة فهي جمع مذكر سالم.

الثانية: أنها مسبوقة بـــ "من" التبعيضية، وهذه لا تدخل على المثنى، إذ كيف يُتصور بعض المثنى، إذن فهي داخلة على جمع، والعلامتان السابقتان علامتان شكليتان في الحكم على هذه الكلمة.

الثالثة: وهي علامة جوهرية في الحكم على الكلمة تتبيّن في أن هذه الكلمة أتت في سياق يدلّ أنها جمع، فقد قال سبحانه: إنهم، وهذا ضمير الجمع، وقال: الأخيار،

---

[1]. ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 46.

[2]. الأشموني. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 67.

[3]. الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 78.

وهو وصف بالجمع لكلمة "المصطفين" فدّت هذه العلامات كلها على أن كلمة "مصطفين" جمع مذكر سالم وليست مثنى.

تقديم معمول المضاف إليه على المضاف:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن جواز تقدم معمول المضاف إليه على المضاف، يقول: " جَوَاز أَنا زيدا غير ضَارب، لما كَانَ فِي معنى: أَنا زيدا لَا أضْرب، ولَوْلَا ذَلِك لم يجز، إِذْ لَا يتَقَدَّم الْمُضَاف إِلَيْهِ على الْمُضَاف، فَكَذَا لَا يتَقَدَّم معموله، لَا تَقول: أَنا زيدا أول ضَارب، أَو مثل ضَارب، وَدَلِيل الْمَسْأَلَة قَوْله تَعَالَى: "وَهُوَ فِي الْخِصَام غير مُبين"[1]، وَقَول الشَّاعِر[2]:

فَتى هُوَ حَقًا غَيْر مُلْغٍ تَوَلّهُ   ولَا تتَّخذ يَوْمًا سواهُ خَلِيلًا

وَقَوله[3]:

إِن امْرأ خصني يَوْمًا مودته ... على التنائي لَعِنْدي غَيْر مكفور

وَلَو قلت: جَاءَنِي غير ضَارب زيدا، لم يجز التَّقْدِيم؛ لِأَن النَّافِي هُنَا لَا يحل مَكَان غير"[4].

لقد اشتمل كلام ابن هشام السابق على عدم جواز تقدم معمول المضاف إليه على المضاف إلا إذا كان المضاف "غير" وكانت بمعنى النفي، وذلك نحو:ما بيّن ابن هشام في الأدلة السابقة.

لقد أجاز ابن مالك تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إذا كان فالمضاف "غير" وكانت بمعنى النفي، وذلك نحو: أنا زيداً غير ضارب، فإن معنى هذا التركيب: أنا زيداً لا أضرب، فكانت "غير" مؤولة بـــ "لا" مما يدل على أنها جاءت

---

1. سورة الزخرف، آية: 18.

2. انظر البيت أيضاً في: السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 510.

3. البيت لأبي زبيد الطائي، انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 134، والسيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (1974م). شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة ــ مصر، ج: 1، ص: 287.

4. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 885 ــ 886.

لمعنى النفي في مثل هذه الأحوال، ومن هنا فإنه يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وذلك نحو:ما جاء في الأبيات السابقة، فقوله: لعندي غير مكفور، مثلاً، كان الأصل فيه أن يقول: غير مكفور عندي، ولكن "غير" جاءت هاهنا بمعنى "لا" فكانت للنفي، ومن هنا جاز تقديم "عندي" وهي معمول لـــ "مكفور" على المضاف والمضاف إليه لاستيفائها الشروط المطلوبة في تقدم معمول المضاف إليه على المضاف[1].

ويقول الأشموني مبيناً سبب عدم جواز تقدّم معمول المضاف إليه على المضاف: " المضاف إلى الشيء يتكمل بما أضيف إليه تكمل الموصول بصلته، والصلة لا تعمل في الموصول، ولا فيما قبله؛ فلا يجوز في نحو:"أنا مثل ضارب زيدًا" أن يتقدم "زيدًا" على "مثل"، وإن كان المضاف "غيرًا" وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه، كما يتقدم معمول المنفي بـــ"لا"، فأجازوا: "أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ"، كما يقال: أنا زيدًا لا أضر"[2].

فقد جعل الأشموني حكمه لهذه الحالة التركيبية قائماً على قياس لغوي منطقي بين حالة تقدم معمول المضاف إليه على المضاف، وحالة تقدم الصلة على الموصول، فكما أنه لا يجوز تقدم الصلة على الموصول فكذلك الأمر هاهنا فلا يجوز تقدم معمول المضاف إليه على المضاف.

ولقد استدلّ ابن هشام كما رأينا لصحة هذا المذهب بثلاثة أدلة، واحد من القرآن الكريم واثنان من الشعر، وأشار في جميع هذه الحالات إلى أنه لولا أن "غير" جاءت بمعنى النفي لما جاز تقدم معمول المضاف إليه على المضاف، فكما يجوز تقدم معمول ما بعد "لا" عليها، فكذلك الأمر هاهنا.

لقد اعتمد ابن هشام في استدلاله السابق على هذه المسألة على دليل لغوي سماعي، ولم ينظر في أدلة القياس، على الرغم من أن القياس جائز في مثل هذه الحالة، فقد رأينا كيف أن الأشموني أوضح أن معمول المضاف مثله مثل صلة

---

[1]. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 2، ص: 996.

[2]. الأشموني. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 190.

الموصول، فكما أن صلة الموصول لا تتقدم على الموصول نفسه، فكذلك الأمر هاهنا فلا يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف، وهو دليل قياسي كما نرى، غير أن ابن هشام لم يذكره في نصه السابق.

حذف الخبر بعد "لولا":

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن حذف الخبر بعد "لولا" فيقول: "وَإِنَّمَا ذَلِك إِذا كَانَ كونا مُطلقًا، نحو:لَوْلَا زيد لَكَانَ كَذَا، يُرِيد لَوْلَا زيد مَوْجُود، أَو نَحوه، وَأما الأكوان الْخَاصَّة الَّتِي لَا دَلِيل عَلَيْهَا لَو حذفت فواجبة الذّكر، نحو:لَوْلَا زيد سلم مَا سالمنا، وَنحو:قَوْله عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام[1]: لَوْلَا قَوْمك حديثو عهد بِالْإِسْلَامِ لأسست الْبَيْت على قَوَاعِد إِبْرَاهِيم"[2].

يبيّن ابن هشام في نصه السابق أن خبر "لولا" إذا كان كوناً عاماً فإنه يُحذف بدليل العموم عليه، أما إذا كان كوناً خاصاً فلا يُحذف، بل يتوجب ذكره في الجملة، وضرب لذلك امثلة، وجاء بشاهد سماعي عن العرب ألا وهو حديث النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ إذ ذكر فيه الخبر بعد "لولا".

والقاعدة النحوية تشير إلى أنه إذا أُخبِر عن "لولا" بكون غير مقيد فإن الخبر يُحذف من الكلام، وذلك نحو: لولا الدين لهلك الناس، أما إذا كان الكون مقيداً بقيد ما فلا بد من ذكر الخبر، وذلك كما جاء في الحديث النبوي، فقد قُيّد الخبر بأن القوم حديثو عهد بالإسلام[3].

ولا بد من وجود دليل على الخبر إذا حُذف، إذ لا يصلح الحذف دون دليل عليه، وهذا الدليل في عرف النحاة كما يظهر للباحث دليل معنوي قائم على أساس السياق الكلامي في الجملة، فإن قولنا مثلاً: لولا زيد لأكرمتك، أي لولا وجود زيد، فإن سياق الكلام يدل على معنى وجود زيد، فهذا هو الدليل السياقي المعنوي الذي

---

[1]. مسلم، أبو الحسن بن الحجاج النيسابوري (د.ت). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، ج: 2، ص: 969.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 887.

[3]. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 1، ص: 354 ــ 355.

تتوجب الإشارة إليه في مثل هذه الحالة، أما إذا خلت الجملة من دليل على الحذف فلا يجوز، وقد يجوز عند بعض النحاة كما أشار لذلك المرادي[1].

إن هذا الدليل المعنوي يعد سبباً في حذف الخبر أو إثباته، فإذا كان في الجملة دليلاً على الكون المطلق جاز حذف الخبر وإبقاؤه، ومثال ذلك: لولا أنصارُ زيد حموه لهلك، فهناك دليل معنوي على حماية هؤلاء الأنصار لزيد، غير أنه رغم وجود هذا الدليل فيمكن حذف الخبر ويمكن إبقاؤه، فيجوز أن يقال: لولا أنصار زيد لهلك، ولولا انصار زيد حموه لهلك[2].

إن ابن هشام في نصه السابق أشار إلى ذلك الدليل المعنوي السياقي الذي يظهر في الكلام ليدل على أن الخبر كوناً مطلقاً، ومن هنا يجوز حذفه، أما إذا كان الخبر دالاً على شيء خاص فلا يجوز الحذف، ومن هنا ظهر لنا كيف أن ابن هشام قد قبل هذه الأدلة القياسية التي قعّدها النحاة من ناحية، وقبل منهم الحديث الشريف الدالّ على إبقاء الخبر في حال دلالته على شيء خاصّ، فقد استدلّ أيضاً كما نرى بشاهد سماعي من اللغة على هذه المسألة.

وبهذه المسألة نصل إلى نهاية هذا المبحث من هذا الفصل، غير أنه يجدر بنا أن نلخص النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا المبحث وهي على النحو:الآتي:

1 . لقد كان مفهوم الدليل عند ابن هشام في المسائل التي قبلها ضمن باب التراكيب يتراوح ما بين مفهوم الدليل الاستعمالي، والدليل القياسي، والدليل السياقي المتعلق بالمعنى وسياق الجملة.

2 . لقد ضرب ابن هشام عدداً كبيراً من الأدلة ضمن حديثه عن المسائل النحوية المختلفة، ولقد كانت تلك الأدلة التي يضربها أكثر النماذج ضمن هذا المبحث، وقلما وجدنا ابن هشام يشير إلى أن هذا الدليل استدلّ به أناس بعينهم، وإنما كان

---

[1]. المرادي. الجنى الداني، ص: 601.

[2]. السيوطي. همع الهوامع، ج: 1، ص: 393.

يأتي بالدليل دون إشارة إلى أحد، ومن ثم لا يعلق عليه بالرفض، وقد يعلّق عليه بالقبول غير أن ذلك كان قليلاً.

3 . تمثل الأدلة المقبولة عند ابن هشام سبيلاً لتوضيح القاعدة النحوية التي هو في صدد الحديث عنها، ولا نجد ابن هشام يوظف تلك الأدلة في حسم خلاف بين طرفين، أو إثبات حجة لأحد على أحد، وإنما كانت تلك الأدلة ضمن إطار الاستشهاد للقاعدة التي يتحدث عنها.

ثانياً: الأدلة التي رفضها ضمن التراكيب المختلفة:

كما كان ابن هشام يقبل الأدلة، فإنه كان يرفضها أيضاً، وكان يبيّن سبب رفضه لذلك الدليل، وهذا المبحث سيسلط الضوء على تلك الأدلة التي رفضها ابن هشام ضمن حديثه عن التراكيب بأشكالها.

"حاشى" في الاستثناء:

وأول هذه المواضع ما جاء عند ابن هشام في حديثه عن "حاشى" ضمن تركيب الاستثناء، حيث يقول: "تكون فعلا مُتَعَدِّيا متصرفا، تَقول: حَاشيَته، بِمَعْنى: استثنيته، وَمِنْه الحَدِيث أَنه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ: أُسَامَة أحب النَّاس إِلَيّ مَا حاشى فَاطِمة[1]، مَا نَافِيَة، وَالْمعْنَى أَنه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لم يسْتَثْن فَاطِمَة، وتوهم ابْن مَالك أَنَّهَا مَا المصدرية، وحاشا الاستثنائية بِنَاء على أَنه من كَلَامه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، فاستدل بِهِ على أَنه قد يُقَال: قَامَ الْقَوْم مَا حاشا زيدا، كَمَا قَال[2]:

رَأَيْت النَّاس مَا حاشا قُرَيْشًا   فَإِنَّا نَحن أفضلهم فعالا

---

[1]. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب (د.ت). المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ج: 12، ص: 298، ولقد بيّن الطبراني حين روى هذا الحديث أن سالماً راوي الحديث كلما رواه قال: ما حاشا فاطمة، فهذه الجملة من زيادة الراوي لا من الحديث نفسه.

[2]. انظر البيت في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 3، ص: 388.

وَيَردهُ أَن فِي مُعْجم الطَّبَرَانِيّ ماحاشى فَاطِمَة وَلَا غَيرهَا، وَدَلِيل تصرفه قَوْله[1]:

وَلَا أرى فَاعِلا فِي النَّاس يُشبههُ   وَلَا أحاشي من الأقوام من أحد

وتوهم الْمبرد أَن هَذَا مضارع حاشا الَّتِي يسْتَثْنى بهَا، وَإِنَّمَا تِلْكَ حرف أَو فعل جامد لتَضَمّنه معنى الْحَرْف"[2].

لقد رفض ابن هشام دليل ابن مالك من الحديث النبوي الذي يقول فيه "ما حاشى فاطمة" فافترض ابن مالك أن "حاشى" هنا استثنائية، غير أن ابن هشام رفض ذلك وبيّن أن حاشى هنا ليست استثناء، وإنما هي فعل متعدٍّ.

إن هذا الدليل السماعي الذي أتى به ابن مالك للدلالة على أن "ما حاشا" ليست فعلاً وإنما هي استثناء، بيّن العلماء أن كلمة "ما حاشا" زيدت من كلام الراوي، ولم يردْ النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أن يستثني فاطمة، بل أراد أن ينفي عنها هذا الاستثناء، والدليل على ذلك ما جاء في معجم الطبراني من قوله: ما حاشا فاطمة ولا غيرها، فما هنا نافية وليست مصدرية داخلة في الاستثناء[3].

أما ابن مالك فقد استدلّ بهذا الحديث وذلك البيت الشعري على أن "حاشا" استثناء وليست فعلاً متعدياً، هذا ما بيّنه ابن عقيل في شرحه[4].

ولقد أكّد الصبان على أن معنى "ما حاشا" في هذا السياق النفي لا الاستثناء كما ذكر ابن مالك[5].

وكما رأينا من خلال كلام ابن هشام السابق فإنه لم يكن معارضته لدليل ابن مالك لمجرد فكرة عارضها فحسب، بل إنه أورد من الأدلة ما يكفي لدعم قوله ذاك، وهذه الأدلة تمثلت في نفيه كون هذه الجملة من قوله صلى الله عليه وسلم، بل هي من

---

[1]. انظر البيت في: الشيباني، أبو عمرو (2002م). شرح المعلقات التسع، تحقيق وشرح: عبد المجيد همو، مؤسسة الأعلمي للطباعة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 91، وهذا الكتاب منسوب للشيباني غير أنه لا تصح نسبته إليه.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 164.

[3]. انظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 689، حاشية الصفحة.

[4]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 239.

[5]. الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 2، ص: 247.

زيادة الراوي، كما بيّن أن النصوص اللغوية قد أثبتت أن المقصود من قولهم: ما حاشا كذا، أي أن المقصود فعل بمعنى "ما أستثني كذا" وليس القصد تركيب الاستثناء.

ومن الأدلة أيضاً على صحة كلام ابن هشام ورفضه لكلام ابن مالك أن هناك نصوصاً لغويةً سماعيةً تشهد أن هذا الفعل متصرف، وهي قول الشاعر: وما أحاشي من الأقوام من أحد، فقد اشتق الفعل المضارع من هذا الفعل، وهو ما يؤكد كلام ابن هشام، فلو لم يكن "حاشا" فعلاً لما جاز اشتقاق المضارع منه.

اللام المتصلة بالمستغاث:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن اللام التي تتصل بالمستغاث في حال النداء: ""وَزعم الْكُوفِيُّونَ أَن اللَّام فِي المستغاث بَقِيَّة اسْم وَهُوَ آل، وَالْأَصْل يَا آل زيد، ثمَّ حذفت همزَة آل للتَّخْفِيف، وَإِحْدَى الْأَلفَيْنِ لالتقاء الساكنين، وَاسْتَدَلُّوا بقوله[1]:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم   إِذا الدَّاعِي المَثُوْبُ قَالَ يالا

فَإِن الْجَار لَا يقْتَصر عَلَيْهِ، وَأجِيب بِأَن الأَصْل: يَا قوم لَا فرار، أَو لَا نفر، فَحذف مَا بعد لَا النافية، أَو الأَصْل يَا لفُلَان، ثمَّ حذف مَا بعد الْحَرْف، كَمَا يُقَال: ألاتا، فَيُقَال: ألافا، يُرِيدُونَ أَلا تَفْعَلُونَ وَألا فافعلوا"[2].

لقد افتتح ابن هشام حديثه عن هذا الدليل الذي استدلّ به الكوفيون على مذهبهم بقوله: وزعم، وهذه الكلمة تشي بأن ابن هشام لا يوافق مذهبهم في ذلك، ولا يرى أن دليلهم الذي استدلوا به صالح للاستدلال، ثم بدا ذلك واضحاً حين فنّد ذلك الدليل وبيّن ما فيه من ضعف وفساد.

لقد أوضح سيبويه وغيره من النحاة أن هذه اللام التي تتصل بالاسم بعد حرف النداء إنما هي للاستغاثة، وتدل على البعيد فلا يجوز أن تدخل على الاسم إذا كان المنادى قريباً، وهذه اللام تشير إلى التعاقب بينها وبين المضاف إليه في حال كون الاسم مستغاثاً، فهي بمثابة: يا زيداه، فقولنا: يا لزيد، ويا زيداه، متماثلان، فاللام هذه

---

1. البيت بغير نسبة في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 2، ص: 6، وابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 377.

2. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 289 ــ 290.

تتعاقب مع الهاء التي هي مضاف إليه في حال الاستغاثة، ولم يشر سيبويه إلى أنها بقية من كلمة "آل" كما بيّن الكوفيون في نص ابن هشام السابق[1].

وهذه اللام التي تدخل الاسم تفيد التعجب، فإن إدخال الناطق إياها يدل على أنه يتعجب من أمر المستغاث به، وقد تُفتح هذه اللام، وقد تُكسر، أما إذا فُتِحت فهي داخلة على المستغاث به، وأما إذا كُسِرت فهي داخلة على المستغاث لأجله[2].

واستناداً إلى هذا الخلاف فقد اختُلف أيضاً في ما تتعلق به هذه اللام، فقد قيل بأنها متعلقة بالفعل المحذوف، وقيل بأنها متعلقة بياء النداء، في حين بيّن الكوفيون أن هذه اللام ليست متعلقة بشيء من هذا، وإنما هي بقية من كلمة "آل" إذ حذفت الهمزة وبقيت اللام متصلة بالاسم، فالاسم بعدها مخفوض بالإضافة وليس بحرف الجر[3].

إن كثرة الاستعمال أدت إلى ذلك الحذف الذي دخل كلمة "آل" على ما يقول الكوفيون، ولم يبقَ منها سوى اللام التي اتصلت بالفعل، في حين أن البصريين بقوا على رأيهم بأن هذه اللام ليست بقية "آل" وإنما هي لام الجر[4].

ولقد رفض ابن هشام دليل الكوفيين هذا، غير أن رفضه لم يكن رفضاً حاسماً بالنسبة لدليلهم الاستعمالي، وإنما أعاد توجيه هذا الدليل وفق ما يقتضيه مذهبه القائل بأن هذه اللام بقية "لا"، فحذفت الألف، وبقيت اللام، وهو في ظني بعيد، والصواب أن اللام هذه للجر كما قال البصريون، غير أن ما يهمنا هاهنا أن ابن هشام رفض هذا الدليل، ولسنا بصدد ترجيح أحد هذه الأقوال.

"لعل" الناصبة:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن "لعلّ"، فيقول: "لعل: حرف ينصب الِاسْم وَيرْفَع الْخَبَر، قَالَ بعض أَصْحَاب الْفراء: وَقد ينصبهما، وَزعم يُونُس أَن ذَلِك

---

[1]. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 220، وابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 352.

[2]. الزجاجي. اللامات، ص: 87.

[3]. المرادي. الجنى الداني، ص: 104.

[4]. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 72 ـــ 73.

لُغَة لبَعض الْعَرَب، وَحكى: لَعَلَّ أَبَاك مُنْطَلقًا، وتأويله عندنَا على إِضْمَار يُوجد، وَعند الْكسَائي على إِضْمَار يكون"[1].

لقد رفض ابن هشام توجيه يونس بن حبيب السابق في أن "لعل اباك منطلقاً" لغة من لغات العرب، وبيّن أنه على تأويل محذوف، وتقديره: يوجد، كما بيّن ان الكسائي يرى بأنها على تقدير: يكون، وهذا كله رفض لموقف يونس السابق.

وما حصل مع "لعل" في المثال السابق قد يحصل مع سواها من الحروف ــ أخوات إن ــ إذ يشير ابن الوراق إلى أن هذه الحروف قد ترفع أحد شقي الجملة الاسمية وتنصب الآخر، وقد ترفعهما، وقد تنصبهما، غير أن الرفع ضعيف جداً وغير مسموع؛ لأن الأصل في هذه الحروف أنها تعمل عمل الأفعال تشبيهاً لها بهذه الأفعال، وأما نصبهما فقليل جداً ولا يُقاس عليه[2].

وقول العرب "لعل أباك منطلقاً" رجّح يونس بن حبيب أنه لغة من لغات العرب وليس حالة تركيبية مخصوصة بعينها، وهو ما رفضه ابن هشام سابقاً، وبيّن أن هذا النصب إنما جاء وفق إضمار فعل ناصب لــ "منطلقاً"[3].

لقد مثل الشاهد السماعي النثري عن العرب "لعل اباك منطلقاً" خرقاً للقاعدة النحوية التي وضعها النحاة بعد استقرائهم لكلام العرب، التي تقول بأن "لعل" تنصب الاسم وترفع الخبر، غير أن هذا الشاهد والدليل الاستعمالي لا يقول بتلك القاعدة، ولا ينضوي تحتها، فقد تمثل النصب في طرفي الجملة الاسمية التي دخلت عليها "لعل"، ومن هنا ظهر الخلاف والاختلاف بين النحاة، فذهبوا في ذلك المذاهب التي بيّنها ابن هشام في نصه السابق.

أما الفيروزآبادي فقد أشار إلى هذه المذاهب كلها، غير أن الظاهر من كلامه أنه

---

[1]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 377.

[2]. ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ــ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 235.

[3]. البغدادي. خزانة الأدب، ج: 10، ص: 243.

يرجح القول بأن هذه الجملة لغة من لغات العرب، وليست على تقدير فعل محذوف[1].

ولو أننا حاولنا أن ننظر في تقديرات النحاة السابقة فإننا نجدها ليست بالقوة المذكورة، فتقدير الفعل "يوجد" ناصباً لـــ "منطلقاً" في الدليل السماعي السابق لا يستقيم معه التركيب، فكيف قُدّر هذا الفعل، ولو جاز لنا تقديره لجاز في أحوال أخرى، كما أن الأمر ذاته مع تقدير الكسائي، فإن تقدير "يكون" المحذوفة يتنافى مع الحالات التركيبية التي تُحذف فيها "كان" مع اسمها، تلك الحالات التي أشار إليها النحاة في كتبهم.

إن اعتراض ابن هشام على توجيه الدليل السماعي عن العرب كما ورد عند يونس بن حبيب في ظن الباحث لم يكن صحيحاً، وإن الأصح في ذلك اعتبار هذه الجملة التركيبية مرتبطة بلغة من لغات العرب، وليست حالة تركيبية استثنائية لـــ "لعل"، وبناء على هذا الكلام يتضح لنا التوجيه الأفضل لذلك الدليل الاستعمالي من كلام العرب.

إعمال اسم الفاعل مصغراً:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن إعمال اسم الفاعل مصغراً، حيث يقول: "وَمن هُنَا رد على الْكسَائي فِي استدلاله على إِعْمَال اسْم الْفَاعِل المصغر بقول بَعضهم: أظنني مرتحلا، وسويرا فرسخا، وعَلى سِيبَوَيْهٍ فِي استدلاله على إِعْمَال فعيل بقوله[2]:

حَتَّى شآها كُلَيْل موهنًا عمل ...

---

[1]. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (1992م). بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 432.

[2]. البيت بلا نسبة في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 8، ص: 155، وهو صدر البيت، أما عجزه فقوله: باتت تراباً وباتَ الليل لم ينمِ، وهو لساعدة بن جوي في: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 114.

وَذَلِكَ أَن فرسخا ظرف مَكَان، وموهنا ظرف زمَان، والظرف يعْمل فِيهِ رَوَائِح الْفِعْل بِخِلَاف الْمَفْعُول بِهِ، ويوضح كَون الموهن لَيْسَ مَفْعُولا بِهِ أَن كليلا من كل وَفعله لَا يتَعَدَّى عَن سِيبَوَيْهٍ بِأَن كليلا بِمَعْنى مكل، وَكَأن الْبَرْق يكل الْوَقْت بدوامه فِيهِ، كَمَا يُقَال: أَتعبت يَوْمك، أَو بِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتشْهد بِهِ على أَن فَاعِلا يعدل إِلَى فعيل للْمُبَالغَة، وَلم يسْتَدلّ بِهِ على الإعمال، وَهَذَا أقرب، فَإِن فِي الأول حمل الْكَلَام على الْمجَاز مَعَ إِمْكَان حمله على الْحَقِيقَة"[1].

لقد بيّن ابن هشام في نصه السابق أنه يعترض على الكسائي وسيبويه فيما استدلوا به من إعمال اسم الفاعل مصغراً بالبيت الشعري وما سواه من الأمثلة، وبيّن أن هذه الشواهد التي سيقت ليست ضمن لبّ المسألة، فإن ما ورد إنما جاء بإعماله في الظرف لا في المفعول به.

وحين أراد النحاة بيان هذا الموقف من إعمال اسم الفاعل مصغّراً رأوا أن اسم الفاعل في الشواهد السابقة لم يأتِ ضمن صيغة التكبير التي يُعرف بها، وإنما جاء مصغراً، ولهذا السبب لم يقولوا بإعماله، أما هذه الشواهد التي عمل فيها إنما هي من قبيل إعمال اسم الفاعل في حال كونه مصغراً في الظرف ــ الزماني والمكاني ــ وليس في المفعول به، والظروف يعمل بها رائحة الفعل وليس الفعل، ومن هنا فإنه لا يقاس على عمل اسم الفاعل في هذه الظروف مع عمله في المفعول به[2].

وقال النحويون إن سيبويه قد غلط في هذه المسألة، وذلك أن "كليل" البرق الضعيف، وفعله لا يتعدى، فكيف قال فيه سيبويه إنه عامل، والصواب أنه غير عامل، إذ المنتصب بعده ظرف وليس مفعولاً به، ومن هنا ضعف الاحتجاج لهذا القول[3].

لقد ضعّف ابن هشام القول بأن اسم الفاعل يعمل مصغراً، أو أن صيغة "فعيل" تعمل كما يعمل اسم الفاعل تماماً، فتنصب المفعول به، والصواب أن هذا لا يصح، وأن الدليل الذي استدلّ به سيبويه على إعمال "فعيل" لم يكن مستقيماً في استدلاله، إذ

---

1. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 568 ــ 569.

2. المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 115.

3. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 2، ص: 1036.

إن الصواب عدم اعتباره دليلاً، لأن الاسم المنتصب بعد "كليل" في البيت الشعري ظرف، والظرف كما يقول النحاة يعمل فيه رائحة الفعل، وهذا مناط تضعيف قول سيبويه، وبه قال ابن هشام وغيره من النحويين.

عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس، إذ يقول: "عطف الْخَبَر على الإنشاء وَبِالْعَكْس: مَنعه البيانيون، وَابْن مَالك فِي شرح بَاب الْمَفْعُول مَعَه من كتاب التسهيل، وَابْن عُصْفُور فِي شرح الْإِيضَاح، وَنَقله عَن الْأَكْثَرين، وَأَجَازَهُ الصفار بِالْفَاءِ تلميذ ابْن عُصْفُور وَجَمَاعَة مستدلين بقوله تَعَالَى: "وَبشر الَّذين آمنُوا وَعمِلُوا الصَّالِحَات} فِي سُورَة الْبَقَرَة {وَبشر الْمُؤمنِينَ} فِي سُورَة الصَّفّ قَالَ أَبُو حَيَّان: وَأَجَازَ سِيبَوَيْهٍ: جَاءَنِي زيد، وَمن عَمْرو العاقلان، على أَن يكون العاقلان خَبرا لمَحْذُوف... وَأَقُول: أما آيَة الْبَقَرَة فَقَالَ الزَّمَخْشَرِيّ: لَيْسَ الْمُعْتَمد بِالْعَطْف الْأَمر حَتَّى يطْلب لَهُ مشاكل، بل المُرَاد عطف جملَة ثَوَاب الْمُؤمنِينَ على جملَة عَذَاب الْكَافرين، كَقَوْلِك: زيد يُعَاقب بالقيد، وَبشر فلَانا بِالْإِطْلَاق، وَجوز عطفه على اتَّقوا، وَأتم من كَلَامه فِي الْجَوَاب الأول أَن يُقَال: الْمُعْتَمد بِالْعَطْف جملَة الثَّوَاب، كَمَا ذكر وَيُزَاد عَلَيْهِ فَيُقَال: وَالْكَلَام مَنْظُور فِيهِ إِلَى الْمَعْنى الْحَاصِل مِنْهُ، وَكَأَنَّهُ قيل: وَالَّذين آمنُوا وَعمِلُوا الصَّالِحَات لَهُم جنَّات فبشرهم بذلك، وَأما الْجَوَاب الثَّانِي فَفِيهِ نظر؛ لِأَنَّهُ لَا يَصح أَن يكون جَوَابا للشَّرط، إِذْ لَيْسَ الْأَمر بالتبشير مَشْرُوطًا بعجز الْكَافرين عَن الْإِتْيَان بِمثل الْقُرْآن، وَيُجَاب بِأَنَّهُ قدم علم أَنهم غير الْمُؤمنِينَ، فَكَأَنَّهُ قيل: فَإِن لم يَفْعَلُوا فبشر غَيرهم بالجنات، وَمعنى هَذَا فبشر هَؤُلَاءِ المعاندين بِأَنَّهُ لَا حَظّ لَهُم من الْجنَّة"[1]. لقد رفض ابن هشام أدلة المستدلين بجواز عطف الإنشاء على الخبر كما في آيتي البقرة والصف، وهاتان الآيتان من أدلة من أجاز العطف، غير أن توجيه ابن هشام لهذا العطف الشكلي اختلف تماماً عما كانت عليه وجهتهم.

---

1. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 627 ــ 628.

إن هذا العطف غير جائز عند البيانيين، وذلك لأن الأساس التساوي بين الجملتين المتعاطفتين في كافة أحوالهما، ودون شك فإن الجملة الخبرية لا تساوي الجملة الإنشائية في كافة أحوالها وتركيباتها، فمن هنا ليس بالإمكان اعتبار العطف بينهما، وهو مانع تركيبي منعه النحاة والبيانيون معاً[1].

كما يكمن السبب في عدم جواز عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية وبالعكس أن هاتين الجملتين مختلفتان في طبيعتهما من حيث الدلالة، والتركيب، والتناسب، والبيان، إلى غير ذلك من الأمور التي تختلف بين الجملتين، فإذا قلنا بعطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية وبالعكس والعطف يفيد التشارك بين هاتين الجملتين فأين هذا التشارك والتماثل بينهما ما دامت الأولى خبرية والثانية إنشائية أو العكس؟ ومن هنا رفض البيانيون ذلك[2].

أما أهل التفسير فإنهم يجيزون عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية وبالعكس، وقالوا إن هذا هو مذهب سيبويه، ولا يُشترط في عطف الجمل اتحاد المعاني، بل يُعطف الطلب على الخبر، والخبر على الطلب، وكانت هاتان الآيتان دليلهما إلى ذلك، ومن القائلين بهذا القول أبو حيان الأندلسي[3]، والسمين الحلبي[4]، وابن عادل الحنبلي[5].

وعموماً فإن ما يهمنا في هذا الموضع أن ابن هشام قد رفض هذا الدليل من قبل القائلين بجواز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس، وبيّن فساد ذلك من

---

1. الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 406.

2. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (1996م). موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 164.

3. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (1420هــ). البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 179.

4. السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 1، ص: 208.

5. النعماني، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل (1998م). اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 446.

خلال المعنى، وقام ابن هشام بإعادة توجيه هذا الدليل القرآني السماعي حيث يكون العطف فيه وفقاً للمعنى، فالقصد هاهنا معنى ثواب المؤمنين في مقابل معنى عقاب الكافرين، وليس المقصود عطف الجملة على الجملة.

ويرى الباحث عكس ذلك لأن عطف الجمل لا يُشترط فيه اتحاد المعاني كما أشار سيبويه والمفسرون من بعده، كما أن القصد بالعطف التشارك وليس التماثل، ولو قلنا بالتماثل لخرج من باب العطف كثيراً من الأمور التي عُدّت منه، فالتشارك هو الأساس ومن هنا فإنه يجوز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس، وهذا خلاف كلام ابن هشام.

التنازع:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن التنازع يقول: " كفاني ... ولَم أطلب قَليلاً من المَال[1]

وَإِنَّهُ حجَّة على رُجْحَان اخْتِيَار إِعْمَال الأول؛ لِأَن الشَّاعِر فصيح وَقد ارْتَكَبهُ مَعَ لُزُوم حذف مفعول الثَّانِي وَترك إِعْمَال الثَّانِي مَعَ تمكنه مِنْهُ وسلامته من الْحَذف، وَالصَّوَاب أَنه لَيْسَ من التَّنَازُع فِي شَيْء لاخْتِلَاف مطلوبي العاملين، فَإِنِّي كفاني طَالب للقليل، وأطلب طَالب للْملك محذوفا للدليل، وَلَيْسَ طَالبا للقليل؛ لِئَلَّا يلْزم فَسَاد الْمَعْنى، وَذَلِكَ لِأَن التَّنَازُع يُوجب تَقْدِير قَوْله: ولَم أطلب"[2].

لقد رفض ابن هشام هذا الدليل الاستعمالي على إعمال العامل الأول في التنازع، وكان رده في ذلك عائداً إلى طبيعة المعنى الواضح من خلال البيت الشعري.

لقد أورد سيبويه بيت امرئ القيس هذا وعلق عليه بالقول الآتي: " فإنَّما رفعَ لأنَّه لم يَجعل القليلَ مطلوباً، وإنَّما كانَ المطلوبُ عندهَ المُلْكَ وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ونصبَ فَسَدَ المعنى"[3].

---

[1]. البيت لامرئ القيس، انظر: الكندي، امرئ القيس بن حجر بن الحارث (2004م). ديوانه، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية، ص: 139، وتكملته: ولو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليل من المال.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 660.

[3]. سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 79.

فمعنى كلام سيبويه هذا أن البيت الشعري ليس من التنازع في شيء، وأنه لا يصلح حجة لمن احتج به، فإن مطلوب كل عامل يختلف عن مطلوب العامل الآخر، وشرط التنازع أن يطلب العاملان معمولاً واحداً.

وبناء على هذا الكلام فإن تقدير البيت يختلف في تركيبه، إذ كي يكون موافقاً لما قاله سيبويه وعامة البصريين فإن التركيب يكون كالآتي: كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب الملك، فمطلوب العامل الثاني محذوف دلّ عليه سياق الكلام، وبهذا التقدير تتضح صورة البيت الشعري على أتم وجه، ولا يبقى فيه خلاف من حيث إعمال الأول أو إعمال الثاني[1].

إن مسألة التنازع في النحو:العربي تتطلب وجود عاملين اثنين يطلبان معمولاً واحداً، مثل: ضربتُ وضربني زيداً، أما إذا كان العاملان يطلب كل منهما معمولاً مختلفاً عن الآخر فإن شرط التنازع لا يستقيم في مثل هذه الحالة، كأن يقال: أكل وضربت زيدٌ، فلا يصلح في مثل هذه الحالة اعتبار "زيد" من قبيل التنازع، لأن العاملين يطلب كل منهما معمولاً آخر مختلفاً عن معمول العامل الثاني[2].

ومن المعروف أن مسألة إعمال الأول أو إعمال الثاني في باب التنازع مسألة خلافية بين النحويين البصريين والكوفيين، إذ يرى الكوفيون أن أولى العاملين بالعمل هو الأول، واحتجوا بهذا البيت، ويرى البصريون أن أولى العاملين بالعمل هو الثاني لأنه أقرب إلى المعمول، ورفضوا حجة الكوفيين بهذا البيت[3].

ومن خلال كلام ابن هشام السابق فإنه يظهر لنا بوضوح أنه يقول بقول البصريين، ويرى أن إعمال الثاني أولى من إعمال الأول، ومن ناحية ثانية فإن بيت امرئ القيس لا حجة للكوفيين به، ورفضه رفضاً مطلقاً، ووجّه البيت الشعري توجيهاً آخر يتماشى مع الدلالة والمعنى العام للبيت، ولم يكتفِ بالإشارات الشكلية العامة التي توجد في البيت من حيث رفع "قليل" فإن تركيب البيت يشتمل على شيء من التضليل التركيبي، والواقع أن ما بيّنه ابن هشام هو الصحيح في ظننا، إذ إن كل

---

1. المبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 76.

2. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 40.

3. انظر المسألة في: الأنباري. الإنصاف. ج: 1، ص: 71.

من العاملين يطلب معمولاً مختلفاً عن العامل الآخر، وبهذا يتضح سبب رفض ابن هشام لهذا الدليل الاستعمالي من كلام العرب.

ما يكتسبه الاسم من الإضافة:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عما يكتسبه الاسم من الإضافة، ويشير إلى أنه يكتسب البناء، يقول: " وَالْحَادِي عشر الْبناء وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَة أَبْوَاب
أَحدهَا أَن يكون الْمُضَاف مُبْهما كَغَيْر وَمثل وَدون وَقد اسْتدلَّ على ذَلِك بِأُمُور مِنْهَا قَوْله تَعَالَى: "وحيل بَينهم وَبَين مَا يشتهون"[1]، "وَمنا دون ذَلِك"[2]، قَالَه الْأَخْفَش وخولف وَأجِيب عَن الأول بِأَن نَائِب الْفَاعِل ضمير الْمصدر أَي وحيل هُوَ أَي الْحول كَمَا فِي قَوْله[3]:

وَقَالَت مَتى يبخل عَلَيْك ويعتلل يسؤك وَإِن يكْشف غرامك تدرب

أَي ويعتلل هُوَ أَي الاعتلال وَلَا بُد عِنْدِي من تَقْدِير عَلَيْك مدلولا عَلَيْهَا بالمذكورة وَتَكون حَالا من الْمُضمر ليتقيد بهَا فتقيد مَا لم يفده الْفِعْل وَعَن الثَّانِي بِأَنَّهُ على حذف الْمَوْصُوف أَي وَمنا قوم دون ذَلِك كَقَوْلِهِم منا ظعن وَمنا أَقَامَ أَي منا فريق ظعن وَمنا فريق أَقَامَ وَمِنْهَا قَوْله تَعَالَى: "لقد تقطع بَيْنكُم"[4]، فِيمَن فتح بَينا قَالَه الْأَخْفَش وَيُؤَيِّدهُ قِرَاءَة الرّفْع وَقيل بَين ظرف وَالْفَاعِل ضمير مستتر رَاجع إِلَى مصدر الْفِعْل أَي لقد وَقع التقطع أَو إِلَى الْوَصْل لِأَن {وَمَا نرى مَعكُمْ شفعاءكم} يدل على التهاجر وَهُوَ يسْتَلْزم عدم التواصل أَو إِلَى {مَا كُنتُم تَزْعُمُونَ} على أَن الْفِعْلَيْنِ تنازعاه"[5].

لقد اعترض ابن هشام على من استدلّ بالآيتين الكريمتين والبيت الشعري في جانب اكتساب المضاف البناء من المضاف إليه، وأعاد كما عهدناه توجيه الدليل بما يتوافق مع المذهب الذي يتبناه.

---

1. سورة سبأ، آية: 54.
2. سورة الجن، آية: 11.
3. البيت لامرئ القيس في ديوانه، ص: 74.
4. سورة الأنعام، آية: 94.
5. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 670.

يكتسب المضاف البناء إذا أُضيف إلى اسم مبني آخر، كالضمائر أو أسماء الإشارة، وذلك نحو:الآيتين الكريمتين والبيت الشعري، وهذا ما يشير إليه ابن مالك في شرحه للكافية، ويعد هاتين الآيتين نموذجاً على هذا الاكتساب[1].

غير أن جمهور البصريين لا يقولون ببناء "بينهم" و" دون" في الآيتين الكريمتين، وإنما يقدرون للفعل "تقطع" فاعل مستتر تقديره: هو، ويقدرون في منا دون ذلك"، كلمة "قوم" أي: منا قومٌ دون ذلك، وعلى هذا التقدير عند البصريين فلا يجوز الاستدلال بهاتين الآيتين على اكتساب المضاف البناء من المضاف إليه المبني، كاسم الإشارة والضمير[2].

أما الآية الكريمة الثانية وهي آية الجن فإن الصفة قد حلت محل الموصوف، وليس الأمر على ما اعتُبر من أنه من قبيل وقوع المضاف مبنياً، فإن التقدير في قوله: ومنا دون ذلك، أي منا قومٌ دون ذلك، فحُذفت هذه الصفة، وبقي المضاف حالاً محلها، وبذا فليس للمحتجين بهذه الآية الكريمة أي حجة[3].

فإن هذه الصفة قد حلّت محل الموصوف المحذوف من السياق التركيبي، وهذا ما ينفي اعتبار أن تكون "دون" في حالة بناء، وأن بناءها ذاك قد جاء من قبيل إضافتها للمبني، أي أنها اكتسبت البناء من الإضافة إلى اسم الإشارة المبني أصلاً[4].

أما بيت امرئ القيس فإن فاعل "يعتلل" مستتر تقديره: هو، ولقد حذف "عليك" من الكلام، والتقدير: يعتلل هو عليك، وهذا الحذف جاء من طبيعة السياق، فما دامت "عليك" الأولى تدل على الثانية، فلا إشكال في حذف الثانية، وهو ما حصل فعلاً في هذا البيت الشعري[5].

لم تختلف توجيهات ابن هشام للآيتين الكريمتين والبيت الشعري عما قاله النحاة من قبله ومن بعده، فقد أوضح ابن هشام أن التقدير الذي قال به بعض النحاة من

---

[1]. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 2، ص: 922.

[2]. الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 427.

[3]. ابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 372.

[4]. الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 2، ص: 386.

[5]. الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 418.

اعتبار "بين، ودون" قد اكتسبتا البناء مما أُضيفت لهما ليس صحيحاً، إذ إن هناك تقديراً محذوفاً في التركيب، هذا التقدير المحذوف يؤدي بالتركيب إلى الابتعاد عن أساسه الذي يظهر لنا في الآية الكريمة، ويذهب به إلى تركيب آخر مختلف يحمل سياقاً آخر مختلفاً.

ففي الآية الأولى يتمثل التقدير بـــ: تقطع هو بينهم.

وفي الآية الثانية: منا قومٌ دونَ ذلك.

وفي البيت الشعري: يعتلل هو.

وبناء عليه فلا يصح الاستدلال بهذه الأدلة على اكتساب المضاف البناء من المضاف إليه، وهو رفض من ابن هشام لاستدلال النحاة بهذه الأدلة.

مجيء "ما" نكرة موصوفة:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن مجيء "ما" نكرة موصوفة، يقول: "وَقَالَ أَبُو حَيَّان: لم يثبت مَجِيء مَا نكرَة مَوْصُوفَة، وَلَا دَلِيل فِي: مَرَرْت بِمَا معجب لَك، لاحْتِمَال الزِّيَادَة، وَلَو ثَبت نحو:سرني مَا معجب لَك، لثبت ذَلِك انْتهى"[1].

يمثل النص السابق قولاً لأبي حيان نقله عنه ابن هشام، والظاهر لنا من هذا النقل أن ابن هشام يتبنى هذا الموقف من عدم جواز مجيء "ما" نكرة موصوفة، وضرب لذلك مثالاً، غير أن المثال لا يصلح أن يكون سبيلاً لفرض القاعدة لاحتمال زيادة "ما" في ذلك المثال.

ويظهر للباحث أن أكثر النحويين يجيزون مجيء "ما" نكرة موصوفة، هذا ما أشار إليه ابن الصائغ، وذلك عند حديثهم عن أحوالها في الكلام[2].

ونجد المرادي يجيز مجيء "ما" نكرة موصوفة، ويبين أن القصد من قولنا: مررت بما معجب لك، أي بشيء معجب لك، كما تأتي "ما" في مواضع أخرى نكرة غير موصوفة، وهذا ما ينافي به قول ابن هشام[3].

---

[1]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 738.

[2]. انظر: ابن الصائغ، ج: 2، ص: 593.

[3]. المرادي. الجنى الداني، ص: 337، والمرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 1، ص: 433.

وحجة من أجاز أن "ما" تقع نكرة موصوفة أنها وإن كانت لا تقبل "أل" غير أنها تقع موقع إنسان وشيء، وبهذا يصح وقوع الوصف عليها، ومن هنا أُجيز نحو:المثال السابق[1].

لقد ظهر لنا من خلال كلام ابن هشام السابق الذي نقله عن أبي حيان أنه لا يقول بجواز مجيء "ما" نكرة موصوفة، وهذا المذهب آتٍ من طبيعة التركيب الذي تدخله "ما" فيُظنّ أنها نكرة موصوفة، وذلك عند قولنا مثلاً: مررت بما معجب لك، فإن النحاة قالوا في مثل هذا المثال إن "ما" هاهنا نكرة موصوفة، غير أن أبا حيان وابن هشام من بعده نفيا ذلك باحتمال الزيادة، فإن زيادة "ما" في مثل هذا التركيب محتملة، وما دامت محتملة فلا يجوز اعتبارها نكرة موصوفة.

لقد رفض ابن هشام دليل من استدل بهذا المثال على جواز مجيء "ما" نكرة موصوفة، وبيّن أن السبب في ذلك آتٍ من الطبيعة الدلالية لـــ "ما" نفسها، فهي قد تدل على الزيادة كما تدلّ على النكرة، ومن هنا فلا يصح اعتبار وجه دون النظر إلى الوجه الآخر.

تأنيث الفعل مع الفاعل:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن تأنيث الفعل مع الفاعل، يقول: تجلى الشَّمْس، يحْتَمل كَون تجلى مَاضِيا تركت التَّاء من آخِره لمجازية التَّأْنِيث، وكَونه مضارعا أَصله: تتجلى، ثمَّ حذفت إِحْدَى التَّاءَيْنِ على حد قَوْله تَعَالَى: "نَارا تَلَظّى"[2]، ولَا يجوز فِي هَذَا كَونه مَاضِيا وَإِلَّا لقيل: تلظت؛ لِأَن التَّأْنِيث وَاجِب مَعَ الْمجَازِي إِذا كَانَ ضميرا مُتَّصِلا، وَبِمَا ذكرنَا من الْوَجْهَيْنِ فِي الْمِثَال الأول تعلم فَسَاد قَول من استْدلَّ على جَوَاز نحو:قَائِم هِنْد، فِي الشّعْر بقوله[3]:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيْشَ أَبُوْهُمَا ...

---

[1]. الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 85.

[2]. سورة الليل، آية: 14.

[3]. البيت للبيد بن ربيعة، انظر: العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل (2004م). ديوانه، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 50.

لجَوَاز أَن يكون أَصله تتمنى"[1].

لقد أورد ابن هشام في نصه السابق اعتراضاً على من استدلّ بالبيت الشعري على جواز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث، وكان استدلاله ناتجاً من طبيعة الاحتمال الحاصل ضمن إطار القاعدة النحوية التي تجعل من تأنيث الفعل وتذكيره أمراً جوازياً في الكلام.

إن أصل القاعدة النحوية تشير إلى أن الفاعل إذا كان مؤنثاً حقيقياً فلا بد من تأنيث الفعل معه، وإذا كان مذكراً فلا بد من تذكير الفعل معه، أما إذا كان الفاعل مؤنثاً معنوياً في الوضع والاصطلاح كالظلمة والنعل ونحوها، فإنه يجوز تأنيث الفعل معها، ويجوز تذكيره، فيجوز مثلاً قولهم: طلع الشمس، على تذكير الفعل، إذ إن الشمس مؤنث مجازي وليس حقيقياً[2].

ووفق هذه القاعدة النحوية فإن الاسم الظاهر إذا كان متصلاً بالفعل جاز تأنيث الفعل معه وتذكيره إذا كان الفاعل مؤنثاً، وهذه القاعدة تختص بحالة تذكير الفعل، وذلك لغلبة المذكر على المؤنث في اللغة عموماً[3].

ولقد بيّن السيوطي أن ترك التاء في مثل هذا الدليل الشعري ليس من قبيل الصواب النحوي، وإنما هو من قبيل الضرورة الشعرية، وهذا الأصح مذهباً في هذه الحالة، إذ إن الضرورة الشعرية هي التي دعت الشاعر لإبقاء الفعل غير مشتمل على تاء التأنيث الساكنة، وهذا علاوة على احتمال الفعل المضارع في هذه الحالة، إذ لا شيء يمنع من ذلك[4].

وبناء على ما سبق فإن كلام ابن هشام حول الدليل الشعري الذي استدل به من قال بجواز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث في الشعر فيقال مثلاً: قام هند، ليس بصواب، إذ إن هذا يعد خرقاً للقاعدة النحوية التي وضعها النحاة وفقاً لما استقرؤوه من كلام العرب.

---

1. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 741.
2. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 247.
3. ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 1، ص: 313.
4. السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 332.

ومن ناحية ثانية فإن البيت الشعري الذي استدلّ به هؤلاء القائلون بجواز التذكير ليس مشتملاً على احتمال الفعل الماضي، فإن قوله: تمنى، قد يحتمل الماضي، وقد يحتمل المضارع، فيكون الفعل: تتمنى، غير أن إحدى التاءين حُذِفت وهو كثير في المضارع، ومن هنا يضعف الاحتجاج بهذا الدليل الشعري عند ابن هشام.

استثناء الأكثر من الأقل:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن استثناء الأكثر من الأقل، يقول: "السَّادِس: قَول كثير من النَّحْوِيين فِي قَوْله تَعَالَى: "إِن عبَادي لَيْسَ لَك عَلَيْهِم سُلْطَان إِلَّا من اتبعك"[1]، إِنَّه دَلِيل على جَوَاز اسْتِثْنَاء الْأَكْثَر من الْأَقَل، وَالصَّوَاب أَن المُرَاد بالعباد المخلصون لَا عُمُوم المملوكين، وَأَن الِاسْتِثْنَاء مُنْقَطع بِدَلِيل سُقُوطه فِي آيَة سُبْحَان: "إِن عبَادي لَيْسَ لَك عَلَيْهِم سُلْطَان وَكفى بِرَبِّك وَكيلا"[2]، وَنَظِير الْمِثَال الْآتِي"[3].

لقد رفض ابن هشام القول بأن هذه الآية الكريمة دليل على جواز مجيء استثناء الأكثر من الأقل، وبيّن حجته في ذلك.

إن أكثر النحويين من البصريين والكوفيين لا يجيزون الاستثناء بأكثر من النصف، وقد أجاز بعضهم النصف، ويسمى بالاستثناء المساوي، أما أن يكون الاستثناء بأكثر من النصف فهو أمر لم يقل به إلا قليل من النحويين، أما أكثرهم فلا يقولون بهذا القول[4].

وبناء عليه فهناك خلاف بين النحويين في مقدار المستثنى، فقد ذهب أكثر البصريين إلى أن ما دون النصف. فلا يجوز عندهم استثناء النصف، ولا استثناء الأكثر. وذهب بعضهم إلى جواز استثناء النصف. فيجيزون: عندي عشرة إلا

---

1. سورة الحجر، آية: 42.

2. سورة الإسراء، آية: 65.

3. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 779.

4. انظر: البجائي، أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الله (2001م). الحدود في علم النحو، تحقيق: نجاة حسن عبد الله مولي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: 112، السنة، 33، المدينة المنورة ــ السعودية، ص: 273.

خمسة. وذهب الكوفيون إلى جواز استثناء الأكثر. ووافقهم ابن مالك. والخلاف إنما هو في الاستثناء المتصل. واستدل من أجاز استثناء النصف، بقوله تعالى: "قم الليل إلا قليلاً، نصفه"[1]، لأن نصفه بدل من قليلاً، والضمير عائد على الليل. وأطلق على النصف قليل، والمعنى: قم نصف الليل أو أقل أو أكثر. قاله ابن خروف. واستدل من أجاز استثناء الأكثر بقوله تعالى: "إن عبادي ليس لك عليهم سلطان، إلا من اتبعك، من الغاوين". ومعلوم أن الغاوين أكثر[2].

غير أن بعض النحاة ومن بينهم السيوطي قالوا بجواز مجيء المستثنى أكثر من المستثنى منه، واحتجوا لرأيهم هذا بالآية القرآنية الكريمة[3].

أما ابن هشام في نصه السابق فقد رفض الاستدلال بهذه الآية الكريمة على مذهب من قال بجواز استثناء الأكثر من الأقل، وكان رده لهذا الدليل ينقسم إلى قسمين:

الأول: أن المعنى ليس مقصوداً به جميع العباد، وإنما يقصد به عباد الله المخلصين فحسب، وبهذا يكون المستثنى أقل من المستثنى منه.

والثاني: أن الاستثناء منقطع وليس متصلاً، وبهذا فإن من اتبع الشيطان ليس من جملة عباد الله تعالى.

التوكيد المعنوي:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن التوكيد المعنوي فيقول: "فَإِن سِيبَوَيْهٍ سَأَلَ الْخَلِيل عَن نحو:مَرَرْت بزيد وأتاني أَخُوهُ أنفسهمَا، كَيفَ ينْطق بالتوكيد؟ فَأَجَابَهُ: بِأَنَّهُ يرفع بِتَقْدِير هما صَاحِبَايَ أَنفسهمَا، وَينصب بِتَقْدِير: أعنيهما أَنفسهمَا، وَوَافقَهُمَا على ذَلِك جمَاعَة وَاسْتَدَلُّوا بقول الْعَرَب: إِن محلا وَإِن مرتحلا ... [4].

---

[1]. سورة المزمل، آية: 1 ــ 2.

[2]. المرادي. الجنى الداني، ص: 512 ــ 513.

[3]. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 267.

[4]. انظر هذا الشطر من بيت للأعشى في: ابن قتيبة. الشعر والشعراء، ج: 1، ص: 70، والشجري. أمالي الشجري، ج: 2، ص: 63.

وَإِن مَالا وَإِن ولدا، فحذفوا الْخَبَر مَعَ أَنه مُؤَكد بإن، وَفِيه نظر فَإِن الْمُؤَكّد نِسْبَة الْخَبَر إِلَى الِاسْم لَا نفس الْخَبَر"[1].

وفي هذا الكلام الوارد عن ابن هشام رفض فيه الدليل السماعي عن العرب الذي احتُج به للحذف في التوكيد، وبيّن أن القصد من التوكيد نسبة الخبر إلى الاسم لا الخبر نفسه.

لقد بيّن سيبويه أن هذه الأقوال المسموعة عن العرب جاءت دليلاً على حذف الخبر، فالتقدير في : إن محلاً وإن مرتحلاً، أي: إن لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً، وكذلك الحال في: إن مالاً وإن ولداً، أي: وإن لنا مالاً وإن لنا ولداً، وهذا يأتي في حال قول الرجل للرجل مثلاً: هل لكم أحد إن الناس ألبوا عليكم، فيقول: إن زيداً وإن عمراً، أي: إن لنا زيداً وإن لنا عمراً[2].

فإن هذه الحالة التركيبية تتعلق تعلقاً مباشراً وواضحاً بالخبر، وليست متعلقة بالتوكيد مثلاً، بل هي على تعلّق وثيق بالخبر فحسب، ومن هنا فإن هذه الجملة التي سُمعت عن العرب تمثل دليلاً على حذف الخبر لا على حذف أي مكون آخر من مكونات الجملة اسمية كانت أم فعلية[3].

وهذا الحذف لا يختص بــ "إن" وحدها، بل قد يحصل حذف الخبر مع أخواتها أيضاً، كقول القائل: يا ليت أيام الصبا رواجعاً، فحُذف الخبر معها، والتقدير: رواجعاً لنا، فقد وقع الحذف بغير توكيد كما هو الحال في المثال السابق[4].

إن ابن هشام في نصه السابق رفض استدلال من استدلّ بهذا الدليل المسموع من كلام العرب على جواز الحذف في التوكيد ونصبه، وكانت حجته نابعة من طبيعة العلاقة بين الاسم والخبر، فاعتبر أن التوكيد داخل في نسبة الخبر للاسم لا في الخبر ذاته، ومن هنا جاز حذفه.

ويضيف الباحث على حجة ابن هشام ما يلي:

---

1. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 793 ــ 794.
2. سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 141.
3. ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 247.
4. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 49.

أولاً: لا يصح الاحتجاج بهذا الشاهد لأنه ثمة فرق كبير بين حذف عامل النصب في التوكيد، وحذف الخبر ذاته.

ثانياً: لقد قام دليل من استدلّ بهذا الشاهد على أساس توكيد "إن" ولكن سُمع عن العرب حذف الخبر مع أخوات "إن" اللواتي لا يفدن التوكيد كما هو الحال مع "إن" ومن هنا لا يصح الاستدلال بما ذكروا.

نفي "كاد" وإثباتها:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن هشام عن "كاد" فيقول: "قَوْلهم إِن كَاد إِثْبَاتهَا نفي، ونفيها إِثْبَات، فَإِذا قيل: كَاد يفعل، فَمَعْنَاه أَنه لم يفعل، وَإِذا قيل: لم يكد يفعل، فَمَعْنَاه أَنه فعله، دَلِيل لأوّل: "وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَك عَن الَّذِي أَوْحَينَا إِلَيْك"[1]، وَقَوله كَادَت النَّفس أَن تفيض عَلَيْهِ ...

وَدَلِيل الثَّانِي: "وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ"[2]، وَقد اشْتهر ذَلِك بَينهم... وَالصَّوَاب أَن حكمهَا حكم سَائِر الْأَفْعَال فِي أَن نَفيهَا نفي وإثباتها إِثْبَات، وَبَيَانه أَن مَعْنَاهَا المقاربة، وَلَا شكّ أَن معنى كَاد يفعل قَارب الْفِعْل، وَأَن معنى مَا كَاد يفعل مَا قَارب الْفِعْل، فخبرها منفي دَائِما، أما إِذا كَانَت منفية فَوَاضِح؛ لِأَنَّهُ إِذا انْتَفَت مقاربة الْفِعْل انْتَفَى عقلا حُصُول ذَلِك الْفِعْل، وَدَلِيله: "إِذا أخرج يَده لم يكد يَرَاهَا"، وَلِهَذَا كَانَ أبلغ من أَن يُقَال: لم يرهَا لِأَن من لم ير قد يُقَارب الرُّؤْيَة"[3].

لقد رفض ابن هشام ما استدلّ به القائلون بأن نفي "كاد" إثبات لها، وإثباتها نفي لها، وكان اعتماده في هذا الاعتراض على الجانب الدلالي.

وبيّن ابن مالك أن هذا الاعتقاد الذي ساد بين النحويين لم يكن صحيحاً، إذ إن "كاد" شأنها في هذا شأن سائر الأفعال، غير أن معناها هو الذي ضلل النحويين، فإن نفيها نفي لمعناها، وإثباتها إثبات لمعناها، فمعنى المقاربة الذي تشتمل عليه هو الحكم الفيصل في الدلالة[4].

---

[1]. سورة الإسراء، آية: 73.

[2]. سورة البقرة، آية: 71.

[3]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 868 ـ 869.

[4]. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 1، ص: 54.

ولقد تابع ابن مالك في مذهبه هذا أكثر النحويين ومن بينهم الأشموني الذي أشار إلى أن استفحال هذا المفهوم بين أوساط النحويين أدى إلى نظم بيتين من الشعر يعدان لغزاً في عرفهم والقصد منها "كاد" يقول:

أَنْحَوِيَّ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِي لَفْظَةٌ   جَرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُوْدِ

إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُوْرَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ   وَإِنْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُوْدِ

والمقصود بهذا اللغز "كاد"، والصواب غير ذلك[1].

وابن هشام شأنه في هذا شأن سائر النحويين، فقد رفض هذا القول، وبيّن أن "كاد" في نفيها وإثباتها مثلها مثل سائر الأفعال، فإن نفيها نفي لمعناها، وإثباتها إثبات لمعناها، وما حصل عند هؤلاء النحويين إنما هو ناشئ من طبيعة معنى "كاد" الدال على المقاربة.

وبعد أن تناول الباحث مواضع رفض ابن هشام للأدلة النحوية في مواضع التراكيب المختلفة فإنه يؤكد على ما يلي:

أولاً: لقد كان اعتراض ابن هشام على الدليل النحوي وفق منهجية علمية سليمة، فلم يعترض ولم يرفض لمجرد الاعتراض أو الرفض، بل كان يدعم رأيه الرافض بحجة لغوية سليمة.

ثانياً: لقد كانت حجة ابن هشام في أكثر الأحيان تنبع من أشياء ثلاث:

أ . إعادة توجيه الدليل اللغوي بما يخدم رأيه وينفي رأي المعترض عليه.

ب . إيراد دليل آخر يدعم به رأيه.

ج . اللجوء إلى المعنى والدلالة، ثم يجعل منها فيصلاً في الحكم على هذا الدليل بالرفض.

---

[1]. الأشموني. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 292.

الفصل الثالث

الدليل عند ابن هشام ضمن الأدوات وحروف المعاني

تناول ابن هشام الحديث عن الأدوات وحروف المعاني بشكل مُسهب في كتابه "مغني اللبيب"، فقد جعل قسماً لهذه الأدوات وحروف المعاني يبلغ حوالي شطر الكتاب، مما يدلّ على اهتمامه الخاصّ بهذه الأدوات وهذه الحروف، ويشير مصطلح الأدوات إلى تلك العناصر التكميلية التي تظهر في الجملة التركيبية، والتي لها أثرها الكبير في ناحية المعنى من جهة، والاختصاص ببعض الدلالات النحويه من جهة أخرى[1]، فأدوات الاستفهام مثلاً هي التي تدلّ على الاستفهام، ومتى شوهدت هذه الأدوات في جملة من الجمل دلّ ذلك على أن الجملة استفهامية، والأمر نفسه يحصل مع أدوات الشرط والتعجب، والجر، وغيرها من أدوات اللغة المختلفة.

ومن هنا فقد درج النحاة على إيراد الحديث عن هذه الأدوات ضمن أبوابها، ودرجت تسميتهم لها بالأدوات شمولاً للحروف والأسماء، فقولنا: أدوات الشرط يدلّ على حروف الشرط، وأسماء الشرط، كما أن قولنا: أدوات الاستفهام يدلّ على أسماء الاستفهام وحروف الاستفهام، فكلمة "أدوات" تشمل هذين العنصرين المكونين لمجموعة تلك الأدوات ذات الدلالة المخصصة[2].

كما أن لبعض هذه الأدوات أحكاماً خاصة، كحكم الصدارة في الجملة، وحكم الاختصاص وعدمه، وهذه الأحكام قد يدرسها بعض النحويين وفقاً لطبيعة تلك الأدوات[3].

---

1. انظر: التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج: 2، ص: 1211.

2. الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (1420هـ). إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 213.

3. انظر مثلاً: حسن، عباس (د.ت). النحو:الوافي، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، الطبعة الخامسة عشرة، ج: 4، ص: 461.

أمّا بالنسبة لحروف المعاني فهي التي تقع في الكلام وتأتي لمعنى، كالسين مثلاً التي تفيد الاستقبال، ولقد سُمِّيت هذه الحروف بحروف المعاني لأنها تختص بها، أو لأنها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، فلو لم يكن من وإلى في الكلام لما استطعت أن تفهم قولنا: خرجت من الكوفة إلى البصرة، فلولا هذان الحرفان لما عُرف ابتداء من انتهاء، أو لأن لها معنى كالباء في "بِزَيْدٍ" فهي بخلاف الباء في "بكر"، فالأولى تفيد معنى، في حين أن الثانية لا تفيد معنى فهي حرف بنية[(1)].

ولا تقع حروف المعاني في آخر الكلام مهما كان حالها، فهي إما أن تقع في أول الكلام، أو أن تقع في حشوه، أما أن تقع في نهايته فهذا أمر مستحيل، فقد اهتمّ العرب بهذه الحروف، وعنوا بها، فهم إما أن يجعلوها في بداية الكلام عناية بها، وإما أن يجعلوها في حشو الكلام تحسيناً لها[(2)].

وهذا الفصل من هذه الدراسة يتناول الحديث عن موقف ابن هشام من الاستدلال ضمن هذه الحروف ــ حروف المعاني ــ قبولاً ورفضاً، إذ تحدّث ابن هشام ضمن كتابه "مغني اللبيب" عن عدد كبير من هذه الحروف، وأتى بأدلّتها كما أتى بها النحاة من قبله، فقبل بعضها، ورفض بعضها الآخر وفق ما سنرى في هذا الفصل.

أولاً: الأدلة التي قبلها ابن هشام في الأدوات وحروف المعاني:

ويشتمل هذا المبحث على قسمين من الأدلّة: الأول: الأدلة التي قبلها ابن هشام عن النحويين من قبله، والثاني: الأدلة التي جاء بها ابن هشام نفسه في أثناء حديثه عن حرف من حروف المعاني تلك.

1 . مجيء "أل" موصولة:

يختص هذا النوع من أنواع "أل" بالفعل المضارع، حيث سمِعت بعض الشواهد اللغوية التي دخلت فيها "ال" على الفعل المضارع، فما كان من النحاة إلا أن يبحثوا لها عن تأويل، فكان تأويلهم لها مرتبطاً بالاسم الموصول، فسموها بــ "أل" الموصولة، وهي التي تدخل الفعل المضارع وتكون بمعنى "الذي"[(3)].

---

[1]. الكفوي. الكليات، ص: 394 ــ 395.

[2]. ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 227.

[3]. ابن مالك. شرح تسهيل المقاصد، ج: 1، ص: 328.

يقول ابن هشام في بيان مجيء "ال" اسماً موصولاً وليس حرف تعريف: "أَن تكون اسْما مَوْصُولا بِمَعْنى الَّذِي وفروعه، وَهِي الدَّاخِلَة على أَسمَاء الفاعلين والمفعولين، قيل: وَالصِّفَات المشبهة، وَلَيْسَ بِشَيْء؛ لِأَن الصّفة المشبهة للثبوت فَلَا تؤول بِالْفِعْلِ، وَلِهَذَا كَانَت الدَّاخِلَة على اسْم التَّفْضِيل لَيست مَوْصُولَة بِاتِّفَاق، وَقيل: هِيَ فِي الْجَمِيع حرف تَعْرِيف، وَلَو صَحَّ ذَلِك، لمنعت من إِعْمَال اسْمِي الْفَاعِل وَالْمَفْعُول كَمَا منع مِنْهُ التصغير وَالْوَصْف، وَقيل: مَوْصُول حرفي، وَلَيْسَ بِشَيْء؛ لِأَنَّهَا لَا تؤول بِالْمَصْدَرِ، وَرُبمَا وصلت بظرف أَو بجملة اسمية أَو فعلية فعلهَا مضارع، وَذَلِكَ دَلِيل على أَنَّهَا لَيست حرف تَعْرِيف، فَالْأول كَقَوْله[1]:

من لَا يزَال شاكرا على المعه ... فَهُوَ حرٍ بعيشة ذَات سعه

وَالثَّانِي كَقَوْله[2]:

من الْقَوْم الرَّسُول الله مِنْهُم   لَهُم دَانَتْ رِقَاب بني معدِّ

وَالثَّالِث كَقَوْله[3]:

صَوتُ الْحمارِ الْيُجَدِّعُ

والجميع خَاص بالشعر خلافًا للأخفش وَابْن مَالك فِي الْأَخير"[4].

لقد تحدّث ابن هشام في نصه السابق عن مجيء "أل" لغير التعريف، فتكون على هذا بمعنى "الذي"، واستدلّ على ما ذهب إليه بهذه الأدلة النقلية عن العرب، فقوله:

---

[1]. الرجز بغير نسبة عند: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 1، ص: 32، وابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 203.

[2]. انظر البيت بغير نسبة عند: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ص: 289، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 5، ص: 483.

[3]. انظر البيت بغير نسبة عند: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 57، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 5، ص: 482.

[4]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 71 ــ 72.

على المعه، بمعنى: الذي معه، وقوله: الرسول الله منهم، أي: الذين رسول الله منهم، وقوله: اليجّدع، أي: الذي يّجدع[1].

و"أل" الموصولة هذه تدخل على الصفات نحو: الضارب، والمضروب، وفيها ثلاثة مذاهب هي: مذهب الأخفش الذي قال إنها للتعريف، والثاني مذهب المازني، وقال: إنها حرف موصول لا اسم موصول، أما الثالث وهو مذهب الجمهور فهي اسم موصول بمعنى الذي، والصواب عند المرادي أن تكون اسماً موصولاً على مذهب الجمهور، ودليله على ذلك عودة الضمير إليها في نحو: الضاربها زيدٌ هند، فقد عاد الضمير إلى "ال" لأنه لا يصح عودته إلى متأخر[2].

وهذه الأدلة التي استدلّ بها ابن هشام على مجيء "أل" موصولة وصفها أكثر النحويين بأنها أدلّة سماعية عن العرب جاءت للضرورة والشذوذ، يعني ذلك أن ابن هشام قد بنى موقفه هذا على أدلّة شاذّة عن العرب[3].

إن ابن هشام حين استدلّ بهذا الدليل السماعي عن العرب اعتمد فيه على قاعدة نحوية لا تسمح بدخول "أل" التعريف على هذه العناصر التركيبية التي أتى بها ابن هشام، وهي الجملة، فإن الجملة نكرة، ولا يصلح إدخال عنصر التعريف عليها، إذ إن النحاة جميعاً يصفون الجمل بأنها نكرات[4]، ومن هنا اتكأ ابن هشام على هذه القاعدة النحوية، فما دامت الجملة نكرة فلا يجوز إدخال "أل" التعريف على "رسول الله منهم، ولا يجوز إدخالها على "معه"، وكذلك فإن "أل" التعريف من علامات الأسماء، فلا يجوز إدخالها على الفعل[5]، ومن هنا بطل اعتبارها للتعريف في قوله: "اليجدع"، فكان هذا دليل ابن هشام لتأييد ما ذهب إليه.

---

1. ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 1، ص: 203.

2. المرادي. الجنى الداني، ص: 202.

3. الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 151.

4. انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 31، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 503.

5. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 17.

2 . حكم "ثم" العاطفة بعد فعل الشرط:

يتحدث ابن هشام عن حكم "ثم" العاطفة بعد فعل الشرط، وبيّن أن الكوفيين قد أجازوا إجراءها مجرى الواو والفاء بنصب الفعل المضارع بعدها، يقول ابن هشام: "أجْرى الْكُوفِيُّونَ ثمَّ مجْرى الْفَاء وَالْوَاو فِي جَوَاز نصب الْمُضَارع المقرون بهَا بعد فعل الشَّرْط، وَاسْتدلَّ لَهُم بِقِرَاءَة الْحسن: "وَمن يخرج من بَيته مُهَاجرا إِلَى الله وَرَسُوله ثمَّ يُدْرِكهُ الْمَوْت فقد وَقع أجره على الله"[1]، بِنصب {يدْرك}، وأجراها ابْن مَالك مجراهما بعد الطّلب"[2].

ارتكز الكوفيون في حجتهم السابقة على قراءة قرآنية كريمة جعلوا منها دليلاً لهم على جواز مجيء الفعل المضارع بعد "ثم" العاطفة منصوباً وذلك كله بعد فعل الشرط، وهذا الرأي الذي تبنّاه الكوفيون مقيس على الواو والفاء، فإن العطف بالواو والفاء على فعل الشرط يكون بالنصب، فقيست "ثم" على الواو والفاء، فجُعِل العطف بها نصباً على فعل الشرط[3].

إن ابن هشام حين أورد الكلام على قول الكوفيين بدا وكأنه يوافقهم، فهو لم ينفِ دليلهم، ولم يأتِ بدليل ينقضه، ومن ناحية أخرى فإن هذا الدليل الذي جاء به الكوفيون دليل سماعي سُمع عن العرب، لذا يصحّ الاستدلال به في التقعيد، وزاد بعضهم "أو" كذلك وألحقها بالواو والفاء وثم[4].

إلا أنّ مما يُضعف دليل الكوفيين هذا أن الآية الكريمة قرئت بقراءتين أخريين، قراءة بالرفع، وقراءة بالجزم، مما يدلّ على ندرة هذا الاستعمال الخاص بـــ "ثم"

---

[1]. سورة النساء، آية: 100، والقراءة تعزى للحسن البصري، انظر: ابن جني. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج: 1، ص: 195، ولم أعثر لها على تخريج سوى في هذا الكتاب من بين كتب القراءات التي عدت إليها.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 161.

[3]. ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 4، ص: 45، وابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1607.

[4]. المرادي. توضيح المقاصد، ج: 3، ص: 1286.

العاطفة مع فعل الشرط، الأمر الذي دفع البصريين وجمهور النحويين إلى نقض دليل الكوفيين هذا واعتباره من الشاذ القليل النادر[1].

أما السيوطي فإنه أشار إلى أن الأحسن في هذه الحالة مع حروف العطف كلها أن يشترك الفعلان بالجزم، أي أن الأحسن عدم النصب مع الواو ومع الفاء ومع أو، ومع ثم، وذلك لأن العطف في حال كون الفعل مجزوماً يكون وفق ملفوظ سابق موجود في الكلام، أما العطف بالنصب فهو وفق ملفوظ مقدّر ليس منطوقاً في الكلام[2].

وما يهمنا من كلام ابن هشام السابق موقفه هو، فإنه لم ينفِ كلام الكوفيين، ولم ينقضه، مما يدلّ على أنه يوافق مذهبهم في ذلك، أو أنه ساكت عن هذا المذهب على الأقل، وهو أمر متعلّق بالدليل النحوي في إطار واحد من حروف المعاني ألا وهو "ثم" العاطفة.

3 . مجيء "حيث" للزمان:

بيّن النحاة أن "حيث" تأتي في أكثر أمرها مضافة إلى الجملة، ويندر أن تُضاف إلى المفرد، كما أنها تأتي لمعنى المكان لا لمعنى الزمان، وأجاز الأخفش مجيئها للزمان كما تجيء للمكان، وتُبنى على الضم، ومن العرب من يبنيها على الفتح، ومنهم من يبنيها على الكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تُقلب ياؤها واواً عند بعض العرب، وتلزم الإضافة إلى الجملة[3].

ورد الحديث عند ابن هشام عن مجيء "حيث" للزمان في حديثه عنها من ناحية الشرط، فهي إذا اتصلت بها "ما" الكافة أصبحت شرطية، يقول ابن هشام: ""وَإِذا اتَّصَلت بهَا مَا الكافة ضمنت معنى الشَّرْط، وجزمت الْفِعْلَيْنِ، كَقَوْله[4]:

حَيْثُمَا تستقم يقدر لَك الله نجاحا فِي غابر الْأَزْمَان

---

1. الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 409.
2. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 400.
3. انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 209.
4. البيت بلا نسبة في: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 4، ص: 30.

وَهَذَا الْبَيْت دَلِيل عِنْدِي على مجيئها للزمان"[1].

استعمل ابن هشام هذا البيت دليلاً سماعياً على مجيء "حيث" للزمان، إذ هي في هذا البيت ارتبطت بالزمان لا بالمكان، وقد اشار النحاة أن حيث" تأتي غالباً للمكان، وقلما تأتي للزمان، ومن شواهدهم على ذلك هذا البيت[2]، غير أن ابن هشام كان معارضاً للكثرة وموافقاً للقلة ضمن حديثه عن هذه المسألة، فقد بنى موقفه النحويّ السابق على ذلك البيت الشعري الذي تظهر فيه "حيث" للزمان لا للمكان، على الرغم من أن جمهور النحويين يقولون بمجيء "حيث" للمكان، وشذّ مجيئها للزمان.

يُعزى هذا القول النحوي للأخفش ويستدلّ القائلون بهذا البيت، فإن حيث هاهنا جاءت للزمان، وهو أمر واضح بدلالة سياق البيت عليه[3].

ومن ناحية أخرى فإن بعض النحاة قد ردّوا هذا الدليل النحوي على مجيء "حيث" للزمان من ناحيتين: الأولى: أنها تحتمل أن تكون بمعنى "أين" أي: اينما تستقم يُقدر....، والثانية: أن احتمال إرادة المكان في هذا الشاهد حاضرة، فقد يكون القصد حيثما تستقم، أي في أي مكان استقمت، فإرادة المكان محتملة في هذا البيت، وبذا يضعف الاستدلال به[4].

أما السيوطي فقد ردّ مثل هذه الأدلة التي نُقلت عن الأخفش بأنها بمعنى "حين" أي: حينما تستقم يُقدر...، وبذا يضعف أيضاً الاستدلال بهذا البيت[5].

لقد اعتمد ابن هشام على هذه الحجة السماعية عن العرب التي قرر اعتماداً عليها أن "حيث" تأتي للزمان كما تأتي للمكان، ولم يُشر إلى احتمال إرادة المكان، أو احتمال مجيئها بمعنى غير معناها الأصلي، كما لم يُشر إلى ندرة ذلك في كلام

---

1. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 178.

2. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق ـــ سوريا، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 77.

3. انظر: ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 902 ـــ 903.

4. ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 2، ص: 233.

5. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 211.

العرب، والظاهر عند الباحث أن "حيث" لا تأتي إلا للمكان، للعلة التي ذكرها النحاة من قبل، وهي احتمال إرادة المكان، واحتمال تأويلها بلفظ آخر يُقصد به المكان لا الزمان مثل: أينما، أو حينما.

4 . مجيء "رب" للمستقبل:

"رب" حرف جر في قول البصريين، واسم عند الكوفيين، والراجح عند جمهور النحاة أنها حرف جر لاشتمالها على خصائص الحرف وخلوها من خصائص الاسم، وهي تفيد التقليل في أكثر أحيانها[1].

يتحدث ابن هشام عن مجيء "رب" للمستقبل فيقول: " وَمن دُخُولهَا على الْفِعْل الْمُسْتَقْبل قَوْله تَعَالَى: "رُبمَا يود الَّذين كفرُوا"[2]، وَقيل: هُوَ مؤول بالماضي على حد قَوْله تَعَالَى: {وَنفخ فِي الصُّور} وَفِيه تكلّف لاقْتِضَائه أَن الْفِعْل الْمُسْتَقْبل عبر بِهِ عَن مَاض متجوز بِهِ عَن الْمُسْتَقْبل، وَالدَّلِيل على صِحَة استِقْبَال مَا بعْدهَا قَوْله[3]:

فَإِن أهلك فَرب فَتى سيبكي   عَليّ مهذب رخص البنان

وَقَوله[4]:

يَا رب قائلة غَدا   يَا لهف أم مُعَاوِيَة"[5].

اشتمل نص ابن هشام السابق على مجموعة من الأدلة التي تؤيد مجيء "رب" سابقة لفعل الاستقبال، بخلاف ما ذهب إليه المبرد وابن السراج في نص ينقله ابن

---

1. المرادي. الجنى الداني، ص: 438 ـــ 439.
2. سورة الحجر، آية: 2.
3. البيت لجحدر، انظر: القالي. أمالي القالي، ج: 1، ص: 282، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 1، ص: 209، 210.
4. البيت لأم معاوية، انظر: المرادي. الجنى الداني، ص: 451، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 438.
5. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 183.

السراج عن أبي العباس، حيث بيّن أن "رب" إنما يُنبأ بها عما كان من الزمان، فلا تدخل إلا على الفعل الماضي، أو ما في حكمه[1].

غير أن هذه الأدلة النقلية عن العرب، وغيرها أيضاً مما ذكره النحاة يدلّ على جواز تعلّق "رب" بالزمن الحاضر، ومن هنا فلا يؤخذ بكلام المبرد وابن السراج السابق، إذ لا يمكن القول بأن "رب"لا تدخل إلا على الفعل الماضي وهناك مجموعة من الشواهد والأدلة النقلية عن العرب التي تؤيد مجيئها دالة على الزمن الحاضر من خلال تعلّقها باسم الفاعل أو الفعل المستقبل[2].

ونجد بعض النحاة قد وصف هذا الاستعمال السماعي عن العرب بالقلة، فإن هذه الأبيات ومثلها التي سُمعت عن العرب لا ترقى إلى مستوى أن تكون قاعدة يُعتمَد عليها في الحديث عن "ربّ" بل هي حالة شاذة قليلة في كلام العرب[3].

وما يظهر لنا من خلال كلام ابن هشام السابق أنه يقول بجواز دلالة "رب" على الزمن المستقبل، وكان دليله في ذلك دليلاً نقلياً عن العرب، ولم يعتمد على دليل قياسي مثلاً، فإن المسموع عن العرب هو الفيصل عنده في الحكم على مثل هذا النموذج التركيبي المرتبط بأحد حروف المعاني وهو "رب"، وهذا الدليل الذي ذكره ابن هشام إنما نقله عمّن سبقه من النحاة، وأكّده هو بأن اضاف فكرته إليه.

5 . الترتيب مع الفاء:

يقول ابن هشام مبيّنا حكم الترتيب مع الفاء: " وَقَالَ الْجرْمِي: لَا تفِيد الْفَاء التَّرْتيب فِي الْبِقَاع وَلَا فِي الأمصار بِدَلِيل قَوْله[4]:

... بَين الدُّخُول فحومل

---

[1]. انظر المبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 65، وابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 416.

[2]. انظر: ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 3، ص: 119.

[3]. المرادي. الجنى الداني، ص: 457.

[4]. البيت لامرئ القيس: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (2004م). ديوان امرئ القيس، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية، ص: 21.

وَقَوْلهمْ: مُطِرْنَا مَكَان كَذَا فمكان كَذَا، وَإِن كَانَ وُقُوع الْمَطَر فيهمَا فِي وَقت وَاحِد"[1].

إن الأصل في الفاء أن تفيد الترتيب مع التعقيب، ولا تفيد الجمع كما تفيده الواو، فتقول مثلاً: جاء محمد فزيد، هذا يدل أن محمداً قد جاء قبلاً، ثم جاء زيد دون مهلة[2].

غير أن الجرمي قد أشار إلى أن الفاء في بعض الأحيان قد تفيد مطلق الجمع، واستدلّ لهذا بقول امرئ القيس السابق، إذ لم يسقط اللواء عند الدخول، ثم سقط عند حومل، وإنما سقط بينهما، وكذلك الحال حين نقول: مطرنا بمكان كذا فمكان كذا، والمطر قد أصاب المكانين في آن معاً، ولم يكن هناك ترتيب فيهما[3].

يمثل رأي الجرمي هذا رأياً متوسطاً بين ما قاله الجمهور: بأن الفاء تفيد الترتيب مطلقاً، وما قاله الفراء: بأنها لا تفيد الترتيب مطلقاً، فجاء رأي الجرمي يشتمل على شيء من التوسط في ذلك، وبيّن أن الفاء تفيد الجمع لا الترتيب إذا تعلّقت بالأمصار والبلدان، واستدلّ بهذه الأدلة[4].

ويظهر للباحث من خلال كلام ابن هشام السابق أنه يقبل دليل الجرمي هذا، فإنه لم يعلّق عليه بالرفض، ولم يرده بدليل آخر، وإنما أورد هذا الدليل النقلي عن العرب، واستطاع من خلاله أن يُثبت تلك القاعدة التي أشار إليها الجرمي، التي تتعلق بحرف العطف "الفاء"، وهذا الحرف أحد حروف المعاني، ومن هنا كان لا بد من دلالته على معنى من المعاني سواء الترتيب، أم الجمع.

6 . جواب "لمّا":

يتعدد جواب "لما" شأنه في ذلك شأن غيره من أدوات الشرط الأخرى، فقد يكون جملة ابتدائية، نحو: "فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلى البَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ"[5]، وقد يأتي جوابها مقروناً

---

[1]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 214.

[2]. ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 692.

[3]. المرادي. الجنى الداني، ص: 63.

[4]. الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 161.

[5]. سورة لقمان، آية: 32.

ب"إذا" التي للمفاجأة، نحو:قوله تعالى: "فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ"[1]، فلا يُشترط أن يأتي جوابها مفرداً، بل قد يأتي جملة كما رأينا[2].

يتحدث ابن هشام عن جواب "لمّا" فيقول: " وَيكون جوابها فعلا مَاضِيا اتِّفَاقًا وَجُمْلَة اسمية مقرونة بإذا الفجائية، أَو بِالْفَاءِ عِنْد ابْن مَالك، وفعلا مضارعا عِنْد ابْن عُصْفُور، دَلِيل الأول: "فَلَمَّا نجاكم إِلَى الْبر أعرضتم"[3]، وَالثَّانِي: "فَلَمَّا نجاهم إِلَى الْبر إِذا هم يشركُونَ"[4]، وَالثَّالِث: "فَلَمَّا نجاهم إِلَى الْبر فَمنهمْ مقتصد"[5]، وَالرَّابِع: "فَلَمَّا ذهب عَن إِبْرَاهِيم الروع وجاءته الْبُشْرَى يجادلنا"[6]، وَهُوَ مؤول بجادلنا"[7].

اشتمل كلام ابن هشام السابق على حديث عن الكيفية التي يأتي بها جواب "لما" في العربية، وهو على أنماط أربع كما بيّن، ولم يكتفّ ابن هشام بإيراد تلك الأنماط الأربعة فحسب دون أن يستدلّ لكل نمط منها بدليل سماعي من اللغة، بل أورد الدليل على كل منها: مجيء جوابها جملة فعلية فعلها ماضٍ، وجملة اسمية مفتتحة بـــ "إذا" الفجائية، أو بالفاء، ومجيئه جملة فعلية فعلها مضارع[8].

ويرى الكوفيون أنه قد تُزاد الواو مع جواب "لما" واستدلّوا بقوله سبحانه وتعالى: " فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ"[9]، فإن جواب "لما" في هذه الآية: "وأوحينا" عند الكوفيين،

---

1. سورة الأنبياء، آية: 12.
2. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1646.
3. سورة الإسراء، آية: 67.
4. سور' العنكبوت، آية: 65.
5. سورة لقمان، آية: 32.
6. سورة هود، آية: 74.
7. ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 370.
8. ابن مالك. شرح الكافية، ج: 3، ص: 1646.
9. سورة يوسف، آية: 15.

ويجعلون الواو زائدة، والصواب أنه محذوف دلّ عليه سياق الكلام، والتقدير: فلما ذهبوا به فعلوا ما أجمعوا عليه[1].

أما مجيء جواب "لما" فعلاً مضارعاً فهو قول لابن عصفور، ودليله الآية السابقة، غير أن جمهور النحويين لا يقولون بجواز مجيء جواب "لما" فعلاً مضارعاً، وأوّلوا الآية الكريمة على أنها بمعنى "جادلنا" وجواب "لما" محذوف تقديره: أقبل، يجادلنا، ففي هذه الحالة ينتفي مجيء جواب "لما" فعلاً مضارعاً[2].

ومن خلال ما سبق يظهر لنا أن ابن هشام قد أخذ بهذه الأدلة التي ساقها للاستدلال على أحوال جواب "لما" ولا بد لها من جواب، فبيّن ابن هشام تلك الحالات التي تتعلق بهذا الجواب، وأوضح الكيفية التي يأتي بها، على أنه مقرون ببعض الأدوات الأخرى كالفاء وإذا الفجائية.

وما يهمنا في هذا الموضع من حيث دراستنا أن ابن هشام قد اعتمد على دليل استعمالي من كلام العرب وهي الآيات القرآنية الكريمة كي يثبت أحوال جواب "لما" في الكلام، فإن الحديث عن التقعيد بغير دليل لا قيمة له، فمن هنا وجب عليه أن يأتي بهذه الأدلة كي تتضح صورة القاعدة بأكمل وجه.

7 . اتصال "ما" الحرفية بـــ "لعل":

تنقسم "ما" الحرفية إلى ثلاثة أقسام: ما المصدرية، وما النافية، وما الزائدة، والنافية قد تكون عاملة وقد لا تعمل[3].

يقول ابن هشام عن اتصال "ما" الحرفية بـــ "لعل" وأثرها في عملها: " وتتصل بلعل مَا الحرفية فتكفها عَن الْعَمَل، لزوَال اختصاصها حِينَئِذٍ، بِدَلِيل قَوْله[4]:

---

1. المرادي. الجنى الداني، ص: 596.

2. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 222.

3. انظر: المرادي. الجنى الداني، ص: 322.

4. البيت للفرزدق: الفرزدق، همام بن غالب (1354هـــ). ديوان الفرزدق، ، تحقيق: عبد الله بن إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ـــ مصر، الطبعة الأولى، ص: 213، وأوله: أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما ....

لعلما ... أَضَاءَت لَك النَّار الْحمار المقيدا"[1].

إن "ما" التي لحقت بـــ "لعل" في البيت السابق هي ما الكافة التي تلحق "إن" وأخواتها، فتكفها عن العمل، ويُبتدأ الكلام بعدها، أي أن الجملة التي تلي ما الكافة وما أُلحقت به تكون جملة جديدة لها تركيبها الجديد، وهذا ما بيّنه ابن هشام بزوال الاختصاص، فلم تعد "لعل" مختصة بالجملة الاسمية، فقد جاء بعدها الجملة الفعلية كما رأينا، مما يدلّ على كفّها عن عملها واختصاصها[2].

إن السبب في عدم عمل "لعلما" يتمثل بزوال اختصاصها، فإن خروجها عن اختصاصها أدى إلى زوال ذلك العمل، ولو أنها بقيت مختصة بالجملة الاسمية لبقي عملها، وهو ما أشار إليه بعض النحاة عند حديثهم عن "ليتما" فهي حين دخلتها "ما" الكافة لم تقفو اختصاصها بالجملة الاسمية، ومن هنا ذهب بعض النحاة إلى لزوم عملها، لأنها بقيت مختصة، فجاز بقاء عملها لعدم زوال اختصاصها وجاز عدم إعمالها قياساً بأخواتها من الحروف الناسخة[3].

وحين تدخل "ما" الكافة على واحد من حروف النصب هذه ــ أخوات إن ــ فإنها تهيئها للدخول على الجملة الفعلية، وهذا هو معنى زوال اختصاص هذا الحرف تماماً[4].

تمثل "لعل" واحدة من الأدوات الناصبة في العربية، وذلك أنها تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، شأنها في ذلك شأن سائر أخوات "إن" وإذا دخلت عليها "ما" الزائدة كفّتها عن العمل وهيئتها للدخول على الجملة الفعلية، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية، وهو ما بيّنه ابن هشام في نصه السابق، واعتمد على دليل نقلي سماعي عن العرب تأكيداً لما ذهب إليه.

إن الدليل الذي ساقه ابن هشام دليل استعمالي سماعي عن العرب يدلّ على أن "لعلما" لا تعمل النصب في الجملة الاسمية، هذا من ناحية، وزوال اختصاصها من

---

1. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 378.

2. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 389.

3. الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 312.

4. الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 316.

ناحية أخرى، وهو دليل نقله ابن هشام عمّن سبقه، وأكّده بكلامه هذا، وهو موافق له، ولا يرفضه أو يرده.

8 . زيادة "من" الجارة في الكلام:

يبيّن ابن هشام أن "من تزاد في الكلام بثلاثة شروط مجتمعة هي: الأول: سبقها بنفي أو نهي أو ما شابهه، الثاني: تنكير مجرورها، الثالث: كون مجرورها فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ، يقول: "وَلم يشْتَرط الْأَخْفَش وَاحِدًا من الشَّرْطَيْنِ الْأَوَّلين وَاسْتدلَّ بِنَحْو: "وَلَقَد جَاءَك من نبأ الْمُرْسلين[1]"، "يغْفر لكم من ذنوبكم"[2]، "يحلونَ فِيهَا من أساور من ذهب"[3]، "يكفر عَنْكُم من سَيِّئَاتكُمْ"[4]، وَلم يشْتَرط الْكُوفِيُّونَ الأول وَاسْتَدَلُّوا بقَوْلهمْ: قد كَانَ من مطر[5].

يتضمن الكلام السابق لابن هشام حديثاً عن زيادة "من" في الكلام، ويتضمن الشروط اللازمة للحكم عليها بالزيادة، وإن كان بعض النحاة قد انتقص بعضاً من هذه الشروط كالأخفش والكوفيين وفقاً لكلام ابن هشام السابق.

ففي الأدلة السماعية السابقة التي ساقها ابن هشام إثبات بأن تلك الشروط التي يتوجب وقوعها في "من" الجارة حتى يُحكم عليها بالزيادة ليست ملزمة، ففي الآيات الكريمة دخلت "من" على معرفة، وهذا ينقض الشرط الأول الذي يقول بأنها تدخل على نكرة، وفي قول الكوفيين "قد كان من مطر" دليل على عدم لزوم سبقها بنفي أو شبهه[6].

لقد ألغى الأخفش والكوفيين الشروط التي يجب توافرها في "من" الجارة حتى يُحكم بزيادتها، وهذا الإلغاء وافقهم عليه بعض النحاة كابن مالك مثلاً، فإن الأدلة

---

[1]. سورة الأنعام، آية: 34.

[2]. سور' الأحقاف، آية: 31.

[3]. سورة الكهف، آية: 31.

[4]. سورة البقرة، آية: 271.

[5]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 428.

[6]. ابن جني. الخصائص، ج: 3، ص: 108.

التي ساقها الأخفش والكوفيون تؤكد عدم ثبات تلك الشروط بالوجه الملزم في زيادة "من" الجارة في الكلام[1].

فمن خلال ما سبق يمكننا القول بأن مسألة زيادة "من" في الكلام تخضع لعدد من الشروط التي لم يقطع النحاة بلزومها كلها، فتارة نجد الأخفش يُلغي شرط تنكيرها، وتارة نجد الكوفيين يلغون شرط سبقها بالنفي أو شبهه، وتارة نجد البصريين وعامة النحاة لا يلغون لا هذا ولا ذاك، فلا بد من توافر الشروط الثلاث في "من" الجارة حتى يُقطع بزيادتها[2].

ويظهر لنا من خلال ما سبق كله أن ابن هشام لم يرفض الأدلة التي استدلّ بها الأخفش والكوفيون في مسألة زيادة "من"، مما يدلّنا على قبوله لتلك الشروط، وإن كان لم يقل بقولهم، فإنه قد افتتح كلامه بإيراد الحديث عن الشروط الواجب توافرها في "من" حتى يُحكم بزيادتها، مما يؤكد لنا أنه يقول بهذه الشروط، وفي الوقت نفسه لا يرفض أدلّة الأخفش والكوفيين.

9 . مجيء "من" الاستفهامية مشتملة لمعنى النفي:

يتحدث ابن هشام عن "من" الاستفهامية، ويبين أنها تأتي لمعنى النفي في بعض الأحوال، وذلك إذ يقول: " واستفهامية نَحْو: "من بعثنَا من مرقدنا"[3]، "فَمن رَبكُمَا يَا مُوسَى"[4]، وَإِذا قيل: من يفعل هَذَا إِلَّا زيد؟ فَهِيَ من الاستفهامية أشربت معنى النَّفْي، وَمِنْه: "وَمن يغْفر الذُّنُوب إِلَّا الله"[5]، ولَا يتَقَيَّد جَوَاز ذَلِك بِأَن يتقدمها الْوَاو خلافًا لِابْنِ مَالك، بِدَلِيل: "من ذَا الَّذِي يشفع عِنْده إِلَّا بِإِذْنِهِ"[6]"[7].

---

[1]. المرادي. توضيح المقاصد، ج: 2، ص: 750.

[2]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3،، ص: 17.

[3]. سورة يس، آية: 36.

[4]. سورة طه، آية: 49.

[5]. سورة آل عمران، آية: 135.

[6]. سورة البقرة، آية: 255.

[7]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 431.

وكما هو معلوم في النحو العربي فإن "مَن" تأتي لعدد من المعاني الاستفهام والشرط والموصول والنكرة وهذه المعاني تتحدد بطبيعة السياق الكلامي للتركيب المشتمل عليها، كما أن هذه التراكيب الخاصة بـــ "مَن" ترتبط بمعانٍ أخرى ودلالات سياقية، فقد تدلّ على النفي أو الإنكار أو ما شابه ذلك، ومن بينها معنى النفي الذي أشار إليه ابن هشام سابقاً[1].

ولقد أتى ابن هشام بهذا الدليل الاستعمالي من كلام الله سبحانه وتعالى ردّاً على ابن مالك الذي افترض أن مجيء "من" للنفي لا بد أن يُسبق بالواو[2]، فجاء ابن هشام بهذا الدليل من القرآن الكريم الذي أتت فيه "من" للاستفهام المشرب معنى النفي دون أن تُسبق بالواو.

لقد عبّر ابن هشام عن معنى النفي الموجود في جملة الاستفهام "من يفعل هذا إلا زيد" بأنه مشرب معنى النفي، الأمر الذي جعل بعض النحاة يسمون هذا النمط الدلالي المرتبط بـــ "من" الاستفهامية هذه بأنه شبه النفي، فهذه الجملة شبه منفية وليست منفية تماماً[3].

كان الحديث السابق عند ابن هشام عن "من" الاستفهامية، وهي إحدى أدوات الاستفهام في النحو:العربي، وكان حديثه ينصب على نمط من أنماط الاستفهام بـــ "من" وهذا النمط مشتمل على معنى النفي، وذلك إذا أتت "من" ضمن جملة تركيبية على نحو: من يفعل هذا إلا زيد، فالمعنى: ما يفعل هذا إلا زيد، ولكن ابن مالك اشترط أن تُسبق "من" في مثل هذا النمط الاستفهامي بالواو، فاستدلّ ابن هشام بدليل سماعي قرآني يؤكّد أنه ليس شرطاً أن تُسبق بالواو، وجاء بدليله من القرآن الكريم.

يتضح لنا من خلال كلام ابن هشام السابق أنه يرفض كلام ابن مالك القائل بأن "من" إذا أُشربت معنى النفي فلا بد لها أن تُسبق بالواو، ودليله على ذلك قوله سبحانه وتعالى: من ذا الذي يشفع عنده...، فإن هذه الآية الكريمة اشتملت على "من" الاستفهامية المتضمنة لمعنى النفي دون أن تُسبق بالواو.

---

[1]. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 1، ص: 430.

[2]. انظر: ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 2، ص: 377 ــ 378.

[3]. الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 504.

10 . اسمية "مع":

يتحدث ابن هشام عن مجيء "مع" اسماً فيقول: " مَعَ: اسْم، بِدَلِيل التَّنْوِين فِي قَوْلك: مَعًا، وَدخُول الْجَار فِي حِكَايَة سِيبَوَيْه: ذهبت من مَعَه، وَقِرَاءَة بَعضهم[1]: "هَذَا ذكر من معي"[2].

لقد اعتمد ابن هشام على نص نُقل عن سيبويه يبين فيه أن "مع" تأتي اسماً، وقد أوضح سيبويه في كتابه أن هناك مجموعة من الحروف التي تخرج عن حرفيتها فتصير اسماً أو ظرفاً، ومن بينها "مع" إذ يقال: ذهب مِن معه، إذ لو لم تكن اسماً لما دخل حرف الجر عليها[3].

ولما شابه "مع" الحرف بوضعه على حرفين كان حقه أن يُبنى، غير أنه أُعرب في أكثر اللغات عند العرب، ولم يأتِ مبنياً، وهو اسم بالأدلة التي ذُكرت في نص ابن هشام هكذا بيّن ابن مالك[4].

وهذا الاسم "مع" يأتي اسماً للزمان أو للمكان، وهو مفتوح العين، ولقد حُكم باسميته نتيجة لورود بعض الكلام المسموع عن العرب الذي جُر فيه هذا الاسم بـــ "مِن"، نحو:قوله: ذهب من معي، نحو:القراءة السابقة[5].

لقد أيّد ابن هشام ما ذهب إليه من اسمية "مع" بدليلين الأول: دليل تقعيدي يتعلق بأن التنوين خاصّ بالأسماء، و"مع" وردت منونة في بعض حالتها، والتنوين حق الاسم، فمن هنا حُكِم باسميتها[6].

---

[1]. تُعزى هذه القراءة ليحيى بن يعمر، وطلحة بن مصرف، انظر: ابن جني. المحتسب، ج: 2، ص: 61، والقراءة هي: هذا ذكر مِنْ معي. فإن "من" هاهنا حرف جر وليست اسماً موصولاً.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 439.

[3]. سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 420.

[4]. ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 2، ص: 239.

[5]. المرادي. الجنى الداني، ص: 306.

[6]. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 18.

أما الدليل الثاني فتمثل بما نُقل عن العرب من الأدلة الاستعمالية، وهو قول سيبويه "ذهب من معه"، والقراءة القرآنية الكريمة، فهذه الأدلة التي أتى بها ابن هشام أيّدت مذهبه القائل بأن "مع" اسم وليس حرفاً.

11 . أصل "مذْ":

هناك تلاقٍ ظاهر بين الظرفين "مذ ومنذ" في العربية، حتى إن النحاة درجوا على الحديث عنهما ضمن عنوان واحد في كتبهم النحوية، فقال بعضهم بأن "منذ" أصل لـــ "مُذ" وبهذا قال ابن هشام، والدليل على ذلك عودة الضمة إلى الذال في بعض أحوال الكلام[1].

يتحدث ابن هشام عن أصل "مذ" في العربية، فيقول: " وأصل مذ مُنْذُ، بِدَلِيل رجوعهم إِلَى ضم ذال مذ عِنْد ملاقاة السَّاكِن، نَحْو: مذ الْيَوْم، وَلَوْلَا أَن الأَصْل الضَّم لكسروا، وَلِأَن بَعضهم يَقُول مذ زمن طَوِيل، فيضم مَعَ عدم السَّاكِن، وَقَالَ ابْن ملكون هما أصلان لِأَنَّهُ لَا يتَصَرَّف فِي الْحَرْف"[2].

يفترض النحاة في العربية أن أصل "مذ" منذ، وأن النون قد حُذفت منها، فبقيت الذال ساكنة، والدليل على هذا القول أنه إذا تلا "مذ" ساكن ضُمت الذال ولم تُكسر، لأن أصلها بالنون والضم، فلما جاء الساكن عادت الذال إلى أصلها من التحريك[3].

ووفق هذا التأويل النحوي عند النحاة العرب القدماء فإن "مذ" ترجع إلى شيء من الأصل في حال التقاء الساكنين، وهذا الرجوع إلى الأصل ماثل بالحركة التي تظهر على الذال من الكلمة، وهي الضمة، فالأصل عندهم "منذُ" بضم الذال، فإذا كان هذا هو الأصل فالأولى عند التقاء الساكنين أن تعود الذال إلى أصلها، ولا تتحرّك بحركة أخرى ليست من جنس أصلها[4].

إن الأصل في قاعدة التقاء الساكنين في العربية أن يُكسر الأول، ووفق هذه القاعدة فإن الأصل في قولنا: مذِ اليوم، أن تُكسر الذال، غير أن المسموع من كلام

---

[1]. انظر: ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 2، ص: 216.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 442.

[3]. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 194.

[4]. ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 363.

العرب جاء بضم الذال وليس بكسرها، مما يدلّ على اتصال هذا الاستعمال اللغوي بحالة تأصيلية متمثلة بعودة الذال إلى أصلها من الضم، لذا حُكم بأن أصل" مُذ" منذ[1].

ومن ناحية ثانية فإن ابن جني لم يأخذ بهذا القول السابق عن النحاة، فإنه لا يرى بأن الضمة التي تظهر في قولنا: مذُ اليوم، إنما هي ضمة "منذُ" التي تمثل أصل الكلمة، بل يرى أن الضمة هذه إنما جيء بها لمنع التقاء الساكنين على أصل القاعدة، ولكن حُرِّكت الذال بالضمة بدلاً من الكسرة إتباعاً لضمة الميم السابقة لها، وليس تأثراً بالأصل المفترض[2].

ويرى الباحث أن كلام ابن جني أقرب إلى الصواب من كلام من سبقه وبعض من لحق بهم من النحاة، إذ إن الأصح أن يقال: إن "مذ، ومنذ" أصلان، ولا يمثل احدهما أصلاً للآخر، فهما مستعملان معاً في العربية، ولو كان أحدهما أصلاً للآخر لكان من المتوقع أن يذهب ذلك الأصل ويبقى الفرع، أو العكس، أما أن يسير اللفظان جنباً إلى جنب في الاستعمال اللغوي فهو دليل على أصالتهما معاً.

ولقد اعتمد ابن هشام على دليل استعمالي مسموع من كلام العرب لتأكيد ما ذهب إليه من أن أصل "مذ" منذ، فاستعمل هذا الدليل تأكيداً لهذا الافتراض، ولم يتنبّه إلى مسألة الإتباع التي أشار إليها ابن جني من قبل.

12 . مجيء "حاشا" اسماً:

يقول ابن هشام متحدّثاً عن "حاشا": " الثَّامِنَة: بنَاء حاشا فِي {وقلن حاش لله} لشبهها فِي اللَّفْظ بحاشا الحرفية، وَالدَّلِيل على اسميتها قِرَاءَة بَعضهم حاشا بِالتَّنْوِينِ على إعرابها، كَمَا تَقول: تَنْزِيها لله، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهَا لَيست حرفا لدخولها على الْحَرْف، وَلَا فعلا إِذْ لَيْسَ بعْدهَا اسْم مَنْصُوب بهَا"[3].

---

[1]. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1990م). التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 39.

[2]. ابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 344 ــ 345.

[3]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 894.

لقد وردت قراءة قرآنية كريمة لقوله سبحانه وتعالى: "حاشا لله" بتنوين "حاشا" وهو أمر يشير إلى احتمال اسميتها وهو ما اعتمد عليه ابن هشام في استدلاله على أنها اسم لا حرف ولا فعل[1].

ولكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن تنوين الكلمة علامة شكلية على الاسم، ولكن هناك علامات شكلية أخرى يجب توافرها في الكلمة كي تكون اسماً، وعلامات جوهرية أيضاً لها دورها في تحديد هوية الكلمة أهي اسم أم فعل أم حرف، فربما لحق التنوين كلمة وهي فعل مقطوع بفعليتها، ولكن دخلها التنوين على سبيل الشذوذ لا على سبيل الأصالة، كقوله تعالى مثلاً: "لَنَسفَعاً بِالنَّاصِيَةِ[2]"، وكلمة "نسفع" فعل لا شك فيها، غير أن التنوين دخلها، ولا يعني دخوله أنها صارت اسماً.

أما الجانب الثاني من استدلال ابن هشام على اسمية "حاشا" في الآية الكريمة فهو إثبات أنها ليست حرفاً، ولا فعلاً، إذ إن الحرف لا يدخل على الحرف ولا يعمل فيه، فلما وليتها اللام في "لله" دلّ على أنها ليست بحرف، إذ إن الحرف لا يدخل على الحرف، فلا يصحّ وصفها بأنها حرف وقد دخلت على حرف مثلها[3].

وهذه الحالة البنائية لـــ "حاشا" الدالة على أنها اسم وليست بحرف ولا فعل اعتمدت على القراءة القرآنية الكريمة، أما في سائر القراءات الأخرى التي لم تقرأ بالتنوين فإنها تُخرّج على أنها من قبيل شبه "حاشا" الاسمية بالحرفية، فإن "حاشا" تأتي اسماً وتأتي حرفاً، فإذا لم تُنوّن وهي اسم كان السبب في عدم تنوينها عائد إلى شبهها بتلك الحرفية فبُنيت بناء على ذلك[4].

---

[1]. انظر القراءة في: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1988م). معترك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 158، وتعزى القراءة لأبي السمال.

[2]. سورة العلق، آية: 15.

[3]. انظر: ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 1، ص: 235، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 2، ص: 133.

[4]. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 691.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن ابن هشام قد اعتمد على ما يلي للحكم باسمية "حاشا" في الآية الكريمة:

أولاً: دليل استعمالي من كلام العرب تمثّل بالقراءة القرآنية الكريمة التي قرأ فيها أبو السمال "حاشا" بالتنوين مما يدل على اسميتها؛ لأن التنوين يدخل الأسماء، ولا يدخل الأفعال والحروف.

ثانياً: دليل قياسي ناشئ من استقراء القاعدة النحوية العربية، وذلك أن الحرف لا يدخل على الحرف، ولا يعمل فيه، فلما أُتبعت "حاشا" في الآية الكريمة بقوله: "لله" دلّ على أنها ليست حرفاً، إذ لو كانت حرفاً لما جاء بعدها حرف آخر.

ثالثاً: دليل قياسي أيضاً مرتبط بأصول القواعد النحوية، وهي أن "حاشا" لو كانت فعلاً لوجب أن يتبعها منصوب، ولما لم يتبعها منصوب دلّ على أنها ليست فعلاً.

وفي نهاية هذا المبحث يشير الباحث إلى النتائج الآتية:

1 . إن أكثر الأدلة التي أوردها ابن هشام حول الأدوات وحروف المعاني وقبلها كانت من عنده هو، وقلما كان ينقلها عن غيره.

2 . حين كان ابن هشام ينقل بعض الأدلة عن غيره قلّما كان ينسب ذلك الدليل إلى صاحبه.

3 . إن أكثر الأدلة التي اعتمد عليها ابن هشام في تدعيم رأيه النحوي تمثلت بالأدلة السماعية عن العرب، سواء أكان قرآناً، أم قراءات، أم شعراً، أم نثراً، وقلما كان يعتمد ابن هشام على الدليل القياسي أو الأصولي في ما ذهب إليه.

ثانياً: الأدلة التي رفضها ابن هشام في الأدوات وحروف المعاني:

وكما كان ابن هشام يقبل الأدلة في الأدوات وحروف المعاني بتنوعها، فإنه كان كذلك يرفض بعض الأدلة، وهذا المبحث سيسلط الضوء على تلك المواضع التي رفض فيها ابن هشام تلك الأدلة.

1 . اتصال "أنْ" بفعل الأمر:

يتحدث ابن هشام عن جواز مجيء "أنْ" مفتوحة الهمزة ساكنة النون متصلة بفعل الأمر، خلافاً في ذلك لأبي حيان، إذ يقول: "كَونهَا توصل بِالْأَمر، والمخالف فِي ذَلِك أَبُو حَيَّان، زعم أَنَّهَا لَا توصل بِهِ، وَأَن كل شَيْء سمع من ذَلِك ف أَن فِيهِ تفسيرية،

وَاسْتَدلَّ بدليلين، أَحدهمَا: أَنَّهُمَا إِذا قدرا بِالْمَصْدَرِ فَاتَ معنى الْأَمر، الثَّانِي: أَنَّهُمَا لم يقعا فَاعِلا وَلَا مَفْعُولا، لَا يَصح: أعجبني أَن قُم، وَلَا: كرهت أَن قُم، كَمَا يَصح ذَلِك مَعَ الْمَاضِي وَمَعَ الْمُضَارع، وَالْجَوَاب عَن الأول أَن فَوَات معنى الأمرية فِي الموصولة بِالْأَمر عِنْد التَّقْدِير بِالْمَصْدَرِ كفوات معنى الْمُضِيّ والاستقبال فِي الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عِنْد التَّقْدِير الْمَذْكُور... وَعَن الثَّانِي أَنه إِنَّمَا امْتنع مَا ذكره لِأَنَّهُ لَا معنى لتعليق الْإِعْجَاب والكراهية بالإنشاء لَا لما ذكر"[1].

اشتمل كلام ابن هشام السابق على حديث عن مجيء "أنْ" المصدرية متصلة بفعل الأمر، ولقد خالف فيها أبا حيان الأندلسي، الذي لم يُجز اتصال "أنْ" المصدرية بفعل الأمر، بخلاف الفعل الماضي والمضارع.

لقد أوضح سيبويه أن "أنْ" هذه تتصل بفعل الأمر كاتصالها بالفعل الماضي والمضارع، وهي في هذا كله مصدرية، والدليل على مصدريتها دخول الباء عليها، كنحو:قولنا: كتبت إليه بأن قم، فجواز دخول الباء عليها دليل على مصدريتها، وجواز اتصالها بفعل الأمر كاتصالها بالفعل الماضي والمضارع[2].

في حين أن ابن السراج نقلاً عن سيبويه أجاز أن تكون "أنْ" في هذه الحالة موصولة وتفسيرية، فجائز كلا الوجهين، فأما التفسيرية فهي التي تكون بمعنى "أي"، وأما الموصولة فهي التي تأتي مع الماضي والمضارع[3].

أما المرادي فإنه رفض كلام سيبويه كما رفض كلام غيره من النحاة الذين قالوا بجواز مجيء "أن" موصولة في هذه الحالة، وردّ كلام سيبويه بجواز دخول الباء في قوله: كتبت إليه بأن قم، أنها الباء الزائدة، ولا يستدلّ بها في هذه المسألة، وهو ردّ على سيبويه[4].

إن ابن هشام في نصه السابق يرفض ما استدلّ به أبو حيان الأندلسي من رفضه لدخول أن الموصولة على فعل الأمر، وأن جميع ما ورد عن العرب في ذلك إنما

---

[1]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 44 ــ 45.

[2]. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 162.

[3]. ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 208.

[4]. المرادي. الجنى الداني، ص: 216 ــ 217.

هو من قبيل "أن" التفسيرية لا من قبيل الموصولة، وردّ دليلي أبي حيان بأن ما وصف به فعل الأمر من فوات معنى المصدرية يفوت أيضاً مع الماضي والمضارع، أما دليله الثاني وهو عدم استقامة المعنى في قولنا: أحببت أن قم، وما شاكله، فهو ليس بخاضع للإعجاب أو الكراهية حتى يُحكم عليه بأنه جائز أو ممتنع.

وبهذا الكلام يكون ابن هشام قد ردّ دليل أبي حيان الأندلسي في ناحية مجيء "أنْ" موصولة مع فعل الأمر، فابن هشام يجيز ذلك، ويرد على أبي حيان ما قاله في ذلك، وكان ردّ ابن هشام متناسباً مع الدليل الذي ساقه أبو حيان، فقد اعتمد أبو حيان على القياس في مثل هذه الحالة، فكان ردّ ابن هشام عليه منطلقاً من القياس لا من أي شيء آخر.

2 . **مجيء "إنْ" الثقيلة بمعنى "نعم"**:

يشير النحاة إلى جواز مجيء "إنّ" الثقيلة بمعنى "نعم" أي للإيجاب، فتقول مثلاً: إن عبدُ اللهِ قائمٌ، أي: نعم عبد الله قائم، ولا تعمل "إن" شيئاً في مثل هذه الحالة التركيبية[1].

يبين ابن هشام أن من معاني "إنّ" الثقيلة أن تأتي بمعنى "نعم" فيقول في ذلك: "الثَّانِي: أَن تكون حرف جَوَاب بِمَعْنى نعم خلافًا لأبي عُبَيْدَة، استْدلَّ المثبتون بقوله[2]:

وَيَقُلْنَ شيب قد علاك وَقد كَبرت فَقلت إِنَّه

ورُدّ بِأَنا لَا نسلم أَن الْهَاء للسكت، بل هِيَ ضمير مَنْصُوب بهَا، وَالْخَبَر مَحْذُوف، أَي: إِنَّه كَذَلِك"[3].

---

[1]. الزاجاجي. حروف المعاني والصفات، ص: 30.

[2]. البيت لعبد الله بن قيس الرقيات، انظر البيت في: ابن عبد ربه، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد (1404هـ). العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 45، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 11، ص: 213، 216.

[3]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 56.

يشتمل كلام ابن هشام السابق حديثاً عن مجيء "إنّ" بمعنى نعم، إذ تأتي "إنّ" بمعنى نعم، ولا محل لها من الإعراب كما أنها لا تعمل فيما بعدها شيئاً، مثل: إنّ زيدٌ قائم، فإنها لم تعمل في هذه الجملة شيئاً[1].

لقد بيّن سيبويه أن من كلام العرب أن تأتي "إنه" بمعنى "أجل" فتكون للجواب الموافق، وهو بمنزلة "نعم" كما نرى، واستدلّ سيبويه بهذا البيت الشعري الذي أورده ابن هشام سابقاً[2].

وهذه الهاء التي لحقت "إن" في البيت السابق هاء السكت، فقد بيّن ابن السراج أن للواقف على الحروف أن يُتبعها بهاء السكت كي يتبين لفظها، فيقول في "إن: إنه، فيُتبعها بهاء السكت، وهذه في الجواب بمعنى "أجل"[3].

ونجد أكثر النحويين يقولون بجواز مجيء "إنّ" للجواب بمعنى "نعم، أو أجل"، كالزمخشري[4]، والسهيلي[5]، وابن الصائغ، وغيرهم[6].

لم يكن اعتراض ابن هشام في نصه السابق على أصل القاعدة التي تقول بأن "إنّ" تأتي بمعنى "نعم" أو "أجل" وإنما كان الاعتراض عنده على الدليل الذي سيق لذلك، وهو ما أكّده من قبل ابن هشام في شرح التسهيل، فبيّن أن هذا الشاهد لا يصلح أن يكون شاهداً على مجيء "إن" للجواب بمعنى نعم، وذلك لإمكانية التأويل فيه، فإنه قد يؤول على : إنه كذلك، كما بيّن ابن هشام سابقاً، غير أن ابن مالك عقّب بأن الشواهد الأخرى على جواز مجيء "إنْ" للجواب بمعنى "نعم" كثيرة، وليست حصراً

[1]. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهوندي (1984م). حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 30.

[2]. سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 151.

[3]. ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 383.

[4]. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 397.

[5]. السهيلي. نتائج الفكر في النحو، ص: 263.

[6]. ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 542.

في هذا الشاهد، مما يدلّ على موافقته للقاعدة ورفضه للاستدلال بهذا الدليل خصوصاً[1].

وابن هشام قد تابع ابن مالك في هذا المذهب، فإن رفضه للدليل وليس للقاعدة الأصلية، فإنه يجيز أن تأتي "إن" بمعنى نعم، غير أن هذا الدليل الاستعمالي عنده مؤول بغير التأويل الذي ذهب إليه بعض النحاة، وذلك أنه عدّ "إنْ" على بابها في هذا البيت، وكان الخبر فيها محذوف، وهو ما يميل إليه الباحث أيضاً.

3 . مجيء السين المفردة للاستمرار:

يبين ابن هشام رفضه لقول من قال إن السين المفردة تأتي للاستمرار لا للاستقبال، وذلك في قوله: " السِّين المفردة حرف يخْتَص بالمضارع وَيُخَلِّصهُ للاستقبال، وَينزل منْهُ منزلَة الْجُزْء، ولِهَذَا لم يعْمل فِيهِ مَعَ اخْتِصَاصه بِهِ، ولَيْسَ مقتطعا من سَوف خلافًا للكوفيين، ولَا مُدَّة الِاسْتِقْبَال مَعَه أضيق مِنْهَا مَعَ سَوف خلافًا للبصريين، وَمعنى قَول المعربين فِيهَا: حرف تَنْفِيس: حرف توسيع؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا تقلب الْمُضَارع من الزَّمن الضّيق وَهُوَ الْحَال إِلَى الزَّمن الْوَاسِع وَهُوَ الِاسْتِقْبَال، وأوضح من عبارتهم قَول الزَّمَخْشَرِيّ وَغَيره: حرف اسْتِقْبَال، وَزعم بَعضهم أَنَّهَا قد تَأتي للاستمرار لَا للاستقبال، وَاسْتدلَّ عَلَيْهِ بقوله تَعَالَى: "سَيَقُولُ السُّفَهَاء من النَّاس مَا ولاهم عَن قبلتهم"[2]، مُدعيًا أَن ذَلِك إِنَّمَا نزل بعد قَوْلهم: {مَا ولاهم} قَالَ: فَجَاءَت السِّين إعلاما بالاستمرار لَا بالاستقبال انْتهى، وَهَذَا الَّذِي قَالَه لَا يعرفهُ النحويون، وَمَا اسْتندَ إِلَيْهِ من أَنَّهَا نزلت بعد قَوْلهم: {مَا ولاهم} غير مُوَافق عَلَيْهِ"[3].

لقد اشتمل كلام ابن هشام السابق على حديث عن مجيء السين للاستقبال، كما اشتمل رفضاً لمجيئها بمعنى الاستمرار، وتأكيداً على مجيئها بمعنى الاستقبال، فقد تحدّث أكثر النحويين عن هذا المعنى في السين المفردة، وما أشار إليه ابن هشام من

---

1. ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 2، ص: 33.
2. سورة البقرة، آية: 142.
3. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 184.

مجيئها بمعنى الاستمرار لم يعثر عليه الباحث، وإنما جُلّ ما عثر عليه من أقوال العلماء قولهم أنها للاستقبال[1].

ومعنى الاستقبال في السين أنها تخلّص الفعل المضارع من الزمن الحاضر الذي هو زمن ضيق، إلى المستقبل الذي هو معنى الاستقبال فيها، وهو أوسع من الزمن الحاضر[2].

وتأتي السين للتنفيس مع الفعل المضارع، شأنها في ذلك شأن سوف وسف، وسو، وكلها للتنفيس، ولا ميزة لأحد هذه الحروف عن الآخر، فمعنى التنفيس مرتبط بها جميعاً[3].

لقد رفض ابن هشام الدليل السماعي من القرآن الكريم بأن "سيقول السفهاء من الناس..." جاءت فيها السين للاستمرار لا للاستقبال، وهذا قول لبعض النحويين، إذ حجتهم في ذاك أنهم قالوا هذا القول بعد أن تولوا عن قبلتهم، فبيّن ابن هشام أن هذا الكلام لا يعرفه النحويون، ولا حجة لهم فيه، ويوافق السيوطي ابن هشام فيما ذهب إليه من مناقشة هذا الدليل الاستعمالي من كلام العرب[4]، غير أن رد ابن هشام لهذا الدليل لم يكن واضحاً بالوضوح الذي نجده في سائر الأدلة الأخرى

4 . الظرف "علُ":

يتحدث ابن هشام عن "عل" فيقول: " عل بلام خَفِيفَة: اسْم بِمَعْنى فَوق التزموا فِيهِ أَمريْن أَحدهمَا اسْتِعْمَاله مجرورا بِمن وَالثَّانِي استعماله غير مُضَاف فَلَا يُقَال أَخَذته من عل السَّطْح كَمَا يُقَال من علوه وَمن فَوْقه وَقد وهم فِي هَذَا جمَاعَة مِنْهُم الْجَوْهَرِي وَابْن مَالك وَأما قَوْله[5]:

يَا رب يَوْم لي لَا أظلله   أرمض من تَحت وأضحى من علُه

---

[1]. انظر مثلاً: الفارسي. التعليقة على كتاب سيبويه، ج: 2، ص: 267.

[2]. انظر: الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 128.

[3]. ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 1، ص: 23.

[4]. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 594.

[5]. البيت بلا نسبة في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 2، ص: 397، ولأبي ثروان في: الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 636.

فالهاء للسكت بِدَلِيل أَنه مَبْنِيّ وَلَا وَجه لبنائه لَو كَانَ مُضَافا"[1].

لقد اشتمل كلام ابن هشام السابق حديثاً عن الظرف "علُ" وأنه ملازم للقطع عن الإضافة، فهو لا يُضاف البتة، وهذا هو السبب في بنائه، فلو كان مضافاً لم يكن هناك وجه لبنائه، أما حين بُني على الضم فقد دلّ أنه غير مضاف وملازم للقطع عن الإضافة بدليل حركة الضم بعد اللام فيه [2].

أما الجوهري وابن مالك فقد أوهمهم هذا البيت الشعري فاستعملوه دليلاً على جواز إضافة هذا الظرف، إذ إن الهاء في قوله: من عله" وفق مذهبهم ضمير في محل مضاف إليه، وهو وهم خاطئ، إذ إن هذه الهاء للسكت وليس للإضافة[3].

غير أن الأزهري وافق الجوهري وابن مالك فيما ذهبوا إليه من إعراب "علُ" وأنه ليس مبنياً دائماً، وإنما كان بناؤه عارضاً مثل بناء قبل وبعد، ولكنه لم يرفض كون الهاء في البيت السابق للسكت، ووصف دخول هاء السكت عليه بأنه شذوذ، لأن هاء السكت لا تدخل المبني بناءً عارضاً[4].

غير أن الصواب قول ابن هشام، لأن عليه جمهور النحويين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلا دليل آخر على إضافة "عل" سوى هذا البيت، مما يؤكد أنها لا تُضاف، وأنها مبنية دائماً[5].

لقد كان رفض ابن هشام لدليل من قال بجواز إضافة الظرف "علُ" إلى اسم بعده نابعاً من الطبيعة التقعيدية التي قررها النحاة بالنسبة لهذا الظرف، فإن استقراء كلام العرب جعلهم يقولون بأن هذا الظرف ملازم للقطع عن الإضافة، وهو بذاك ملازم للبناء، ولا تصحّ إضافته، أما هذا الدليل الذي استدلّ به القائلون بجواز إضافته فهو ليس على بابه،وأن الهاء التي أُلحقت بهذا الظرف هاء السكت لا هاء الضمير، إذ لو

---

[1]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 205.

[2]. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1489.

[3]. انظر: الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 171.

[4]. الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 636.

[5]. الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني. ج: 2، ص: 409.

كانت هاء ضمير لما بُني الظرف، ولكنه لما بُني لم يكن هناك وجه لبنائه إلا باعتبار الهاء للسكت وليست ضميراً.

5 . مسألة في "لا" المشبهة بـــ "ليس":

ثمة بعض الأدوات في العربية التي تأتي بمعنى "ليس" فمن هنا شُبِّهت بها في العمل، وأخذت بعض ملامح حكمها وتركيبها، وهي ما الحجازية، ولا، ولات، وإنْ، فهذه الأربعة شُبِّهت بليس في معناها، وأخذت حكمها[1].

يتحدث ابن هشام عن "لا" المشبهة بليس ويبين أنها تخالف "ليس" من ثلاث جهات، وذلك إذ يقول: " وَلَا هَذِه تخَالف لَيْسَ من ثَلَاث جِهَات

أحْدَهَا: أَن عَملهَا قَلِيل حَتَّى ادعِي أَنه لَيْسَ بموجود

ثانيهما: أَن ذكر خَبَرهَا قَلِيل حَتَّى إِن الزّجاج لم يظفر بِهِ، فَادّعى أَنَّهَا تعْمل فِي الِاسْم خَاصَّة، وَأَن خَبَرهَا مَرْفُوع، وَيَردهُ قَوْله[2]:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ ممَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وَأما قَوْله[3]:

نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل فَبُوِّئت حصنا بالكُماة حصينا

فَلَا دَلِيل فِيهِ كَمَا توهم بَعضهم لاحْتِمَال أَن يكون الْخَبَر محذوفا وَغير اسْتِثْنَاء"[4].

يشتمل كلام ابن هشام السابق على بيان لما تخالف فيه "لا" "ليس"، وهي ثلاثة أمور، من بينها أن عملها قليل جداً، بل يكاد بعض النحاة يجعلونها مختصة بالاسم فقط دون الخبر، وبيّن الأدلة التي تؤيد مذهب القائلين بهذا القول.

يبيّن ابن مالك أن إعمال "لا" عمل ليس أمر مقطوع بجوازه في العربية لما سُمع عن العرب من إعمالها، غير أن الأشهر في ذلك إعمالها بالنكرة أكثر من إعمالها

---

1. انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 112.

2. البيت بغير نسبة في: ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 1، ص: 376، والمرادي. الجنى الداني، ص: 292.

3. انظر البيت بغير نسبة في: ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 1، ص: 376، والمرادي. الجنى الداني، ص: 293.

4. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 315 ــ 316.

بالمعرفة، فإن إعمال ليس بالمعرفة شاذ في السماع، واستدلّ على هذا كله بمجموعة من الأبيات كان من بينها هذا البيت[1].

أما المرادي فإنه قد بيّن أن من قال بأن "لا" لا تعمل عمل ليس فإن كلامه مردود بما سُمع عن العرب من إعمالها عمل ليس، وهذا السماع دليل قاطع على إعمالها[2]، وبهذا القول قال أيضاً ابن عقيل[3].

لم يكن ابن هشام منكراً في نصه السابق لإعمال "لا" عمل ليس، بل إنه يقول بهذا القول، غير أنه خالف من قبله من النحويين بأن دليلهم المسموع عن العرب يحتمل احتمالاً آخر غير ما حملوه عليه، فإن النحاة حملوا قول الشاعر:

نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل   فبُوِّئت حصنا بالكُماة حصينا

على إعمال "لا" عمل ليس، واسمها: صاحب، وخبرها: غيرَ، ولكن ابن هشام رفض هذا الاستدلال لأن احتمال الاستثناء وارد في هذا البيت، فكما يصحّ الاستدلال به على إعمال "لا" عمل ليس، فقد يصحّ الاستدلال به على إرادة الاستثناء في "غير"، ففي هذه الحالة لا يعود خبر "لا" مذكوراً في الكلام، ولا بد من تقديره محذوفاً، وهذا هو موضع رفض ابن هشام للدليل، وليس الأمر على رفضه للقاعدة ككل.

6. "لات" كلمة وبعض كلمة:

يتحدّث ابن هشام عن "لات" فيقول: " وَالثَّالِث أَنَّهَا كلمة وَبَعض كلمة وَذَلِكَ أَنَّهَا لَا النافية وَالتَّاء زَائِدَة فِي أول الْحِين قَالَه أَبُو عُبَيْدَة وَابْن الطراوة

وَاسْتدلَّ أَبُو عُبَيْدَة بِأَنَّهُ وجدهَا فِي الإِمَام وَهُوَ مصحف عُثْمَان رَضِي الله عَنهُ مختلطة بِحِين فِي الْخط وَلَا دَلِيل فِيهِ فكم فِي خطّ الْمُصحف من أَشْيَاء خَارِجَة عَن الْقيَاس، وَيشْهد لِلْجُمْهُورِ أَنه يُوقف عَلَيْهَا بِالتَّاءِ وَالْهَاء وَأَنَّهَا رسمت مُنْفَصِلَة عَن الْحِين وَأَن التَّاء قد تكسر على أصل حَرَكَة التقاء الساكنين، وَهُوَ معنى قَول

---

[1]. ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 1، ص: 376 ــ 377.

[2]. المرادي. الجنى الداني، ص: 293.

[3]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 314 ــ 315.

الزَّمَخْشَرِيّ وَقُرِئَ بِالْكَسْرِ على الْبناء كجير اه وَلَو كَانَ فعلا مَاضِيا لم يكن للكسر وجه"[1].

يشتمل كلام ابن هشام السابق على إيراد لمذهب أبي عبيدة وابن الطراوة في "لات" إذ يريان أنها من "لا" النافية والتاء متصلة بـــ "حين" ودليلهم على ذلك ما كُتِب في خط مصحف عثمان باتصالهما معاً، وهذا الدليل هو الذي اعترض عليه ابن هشام في نصه السابق.

والمذهب القائل بزيادة التاء في "حين" هو مذهب بعض البغداديين، فإنهم يرون أن "لات حين" مكونة من "لا" و"تحين" فالتاء متصلة بالحين وليست لاحقة بـــ "لا"[2].

ومما يؤيد مذهب هؤلاء أن هناك بعض الكلمات الأخرى التي تدخل التاء في أولها وليس الأمر مقصوراً على "حين" فحسب، إذ يُسمع عن العرب دخول التاء في "أوان، والآن" ففي هاتين الكلمتين تدخل التاء في أولهما، شأنهما في ذلك شأن "حين"، وهو ما يؤيد مذهبهم[3].

غير أن ابن هشام لم يكن رافضاً لفكرة دخول التاء في "حين" من حيث إنها سُمعت عن العرب، وإنما كان رفضه للدليل السماعي الاستعمالي الذي كُتب به خطّ المصحف العثماني، وكانت فيه التاء متصلة بـــ "حين" وليس بـــ "لا"، هذا هو موضع رفض ابن هشام لا غير.

إن هذه التاء الداخلة في أول "الآن، وأوان" ليست كالتاء التي تتصل بـــ "لا"، إذ هذه لم تُسبق بنفي في نصها وسياقها، أما "حين" فإنها مسبوقة بالنفي، ومما سُمع عن العرب في ذلك قولهم: حسبك تالآن، فكما هو ظاهر فإن التاء لم تُسبق بنفي، وإنما جاءت متصلة بالكلمة اتصالاً مباشراً، مما يجعلها تختلف عن حالة "لات حين"[4].

---

[1]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 335.

[2]. الزجاجي. حروف المعاني والصفات، ص: 70.

[3]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 89.

[4]. انظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1996م). الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 181 ـــ 182.

وكما سُمع عن العرب اتصال التاء بـــ "لات" سُمع عنهم أيضاً اتصالها بالحين، ومن ذلك قولهم[1]:

الْعَاطِفُوْنَ تَحِيْنَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُوْنَ زَمَانَ أَيْنَ المُطْعِمُ

فقد اتصلت التاء بالحين في الشاهد السابق، وهو دليل على جواز الاتصال بينهما ضمن هذا التركيب[2].

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن كلا الوجهين جائز في العربية ـــ وجه اتصال التاء بـــ "لات" أو اتصالها بالحين ـــ ولكل من الوجهين أدلة تؤيده، ولكن موضع الرفض عند ابن هشام لم يكن من هذه الناحية، بل ردّ دليل أبي عبيدة وذلك أن رسم المصحف العثماني ليس فيصلاً في مثل هذه الحالة، إذ إن كثيراً من الأمور النحوية لو اعتُمد فيها على رسم المصحف لاختلفت، ولكن رسم المصحف ليس قياساً في النحو.

ومن هنا يظهر لنا أن ابن هشام قد اعتمد على حجة فكرية قياسية في ردّ دليل أبي عبيدة في اتصال التاء بالحين في قولنا: لات حين، ولم يعتمد على دليل سماعي نقلي من كلام العرب.

ثم إن ابن هشام أيّد موقفه بما استدلّ به جمهور النحويين، وذلك أنهم أشاروا إلى أن الدليل على أن التاء متصلة بلا في قولنا: لات، أنهم وقفوا عليها بالهاء، وأنها رُسمت منفصلة عن الحين، وأنها تُكسر عند التقاء الساكنين، فهذا كله دليل على أنها متصلة بـــ "لا" وليست جزءاً من الحين[3].

7 . في معنى "لن":

يتحدث ابن هشام عن المعنى الذي تأتي به "لن" في كلام العرب، فيقول: " وَلَا تفِيد لن توكيد النَّفْي خلافًا للزمخشري فِي كشافه، وَلَا تأبيده خلافًا لَهُ فِي أنموذجه،

---

[1]. انظر البيت في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 4، ص: 175 بغير نسبة، ومنسوب إلى أبي وجزة في: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 89.

[2]. انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: 1، ص: 458.

[3]. انظر في ذلك: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 89 ـــ 90.

وَكِلَاهُمَا دَعْوَى بِلَا دَلِيل، قيل: وَلَو كَانَت للتأبيد لم يُقيد منفيها بِالْيَوْمِ فِي "فَلَنْ أكلم الْيَوْم إنسيا"[1]، ولكان ذكر الْأَبَد فِي: "وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أبدا"[2]، تَكْرَارا وَالْأَصْل عَدمه"[3].

لقد رفض ابن هشام في نصه السابق دليل الزمخشري في الكشاف على مجيء "لن" بمعنى تأكيد النفي أو بمعنى تأبيد النفي، ووصف ذلك أنه دعوى بلا دليل، وقد بيّن الزمخشري أن "لن" تفيد تأكيد النفي في بعض الحالات، كما أنها تفيد تأبيد هذا النفي في بعض السياقات، ولم يأتِ بدليل مقنع لهذا القول الذي قال به[4].

يبين ابن مالك أن هذا المعنى الذي جاء به الزمخشري في "لن" ليس صحيحاً، وأنه لا يقيم رأيه هذا على حجة ودليل مقنع، لذا فلا صحة لهذا القول[5].

إن ما حمل الزمخشري على القول بهذا القول في "لن" قوله سبحانه وتعالى: " وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي"[6]، فإن هذا المعنى المستفاد من أن موسى ــ عليه السلام ــ لن يرى الله ابداً هو الذي دفع الزمخشري إلى أن يقول بهذا القول[7].

لقد اعتمد ابن هشام في رده لأدلة الزمخشري ورأيه القائل بأن "لن" تأتي لتأكيد النفي وتأبيده على أدلة نقلية سماعية، وهي آيات من القرآن الكريم، غير أنها تشتمل على شيء من القياس والتأويل النحوي، فلو كانت "لن" تفيد تأكيد النفي لما كان هناك دافع إلى ذكر اليوم في آية مريم، ولكان ذكر الأبد في آية البقرة نوع من التكرار بغير فائدة.

وزاد السيوطي على حجة ابن هشام حجة أخرى تمثلت في أنها لو أفادت تأكيد النفي وتأبيده لما صحّ اقترانه بالتوقيت في قوله سبحانه وتعالى: " قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ

---

1. سورة مريم، آية: 26.
2. سورة البقرة، آية: 95.
3. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 374.
4. انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 307.
5. ابن مالك. شرح الكافية، ج: 3، ص: 1531.
6. سورة الأعراف، آية: 143.
7. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 365 ــ 366.

عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى"[1]، فإنها لو أفادت التأبيد لما كان هناك دافع لذكر التوقيت في قوله: حتى يرجع إلينا موسى، لأن "لن" تفيد التأبيد، ولا سبيل للتوقيت[2].

8 . في مجيء "ليس" حرف عطف:

يبين ابن هشام رفضه لدليل من استدلّ على جواز مجيء "ليس" حرف عطف وذلك في قوله: " الرَّابِع: أَن تكون حرفا عاطفا، أثبت ذَلِك الْكُوفِيُّونَ أَو البغداديون على خلاف بَين النقلَة، وَاسْتَدَلُّوا بِنحو :قَوْله[3]:

أَيْن المفر والإله الطَّالِب والأشرم المغلوب لَيْسَ الْغَالِب

وَخرج على أَن الْغَالِب اسْمهَا وَالْخَبَر مَحْذُوف، قَالَ ابْن مَالك: وَهُوَ فِي الأَصْل ضمير مُتَّصِل عَائِد على الأشرم أَي ليسه الْغَالِب كَمَا تَقول الصّديق كانه زيد ثمَّ حذف لاتصاله، وَمُقْتَضى كَلَامه أَنه لَوْلَا تَقْدِيره مُتَّصِلا لم يجز حذفه وَفِيه نظر"[4].

لقد اشتمل كلام ابن هشام السابق على بيان أن "ليس" قد تأتي حرف عطف هكذا نسبه إلى الكوفيين أو البغداديين على خلاف بين النقلة، وبيّن دليلهم في ذلك وهو البيت السابق.

غير أن هذا البيت لا يستدلّ به عند البصريين، ويرون أن قوله: ليس الغالب، مؤول على أن "الغالب" اسم "ليس" وخبرها ضمير محذوف عائد على "الأشرم"، والتقدير في ذلك: ليسه الغالب، إذ يصحّ مثل هذا التقدير في "كان" وأخواتها، والمسير إلى ما له نظير في العربية أولى من المسير إلى ما ليس له نظير، فما دام البيت يؤول على غير العطف فهو أولى[5].

---

[1]. سورة طه، آية: 91.

[2]. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 366.

[3]. هذا الرجز ينسب لنفيل بن حبيب، انظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1233.

[4]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 390.

[5]. انظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ج: 3، ص: 346.

ويبين المرادي أن القول بمجيء "ليس" حرف عطف قول للكوفيين، غير أن الأرجح في هذه المسألة قول البصريين، وهو ما عليه جمهور النحاة، إذ إن هذا الدليل السماعي عندهم لا حجة لهم فيه بسبب تأويله تأويلاً آخر محتملاً في العربية[1]، وبهذا قال السيوطي[2].

لقد اعتمد ابن هشام في ردّه لدليل الكوفيين السابق على نظرة تأويلية قياسية محتملة في العربية، ولم يعتمد على نموذج سماعي آخر من كلام العرب، لأن كلام العرب كله يؤيد الا تكون "ليس" حرفاً عاطفاً، غير أن الكوفيين لما قالوا بهذا القول اعتمدوا على هذا الدليل السماعي فحسب.

وردّ ابن هشام عليهم في هذا الدليل هو نفسه ردّ البصريين، إذ إن تأويل التركيب هو الذي مكّنهم من توجيه هذا الدليل الوجهة الصحيحة، ويرى الباحث أن القول بمجيء "ليس" حرفاً عاطفاً ليس صحيحاً، إذ ليس هناك دليل في العربية يؤيد هذا القول تأييدا تاماً، ولا يمكن عدّ "ليس" حرف عطف لمجرد دليل سماعي واحد يمكن توجيهه وجهة أخرى مختلفة عن تلك التي وجهها بها الكوفيون.

9 . مجيء "ما" بمعنى المصدر:

يتحدّث ابن هشام عن مجيء "ما" بمعنى المصدر في كلامه عن قول الشاعر[3]:

فَمَا تَكُ يَا أبن عبد الله فِينَا   فَلَا ظلما نَخَاف وَلَا افتقارا

اسْتدلَّ بِهِ ابْن مَالك على مجيئها للزمان وَلَيْسَ بقاطع لاحْتِمَاله للمصدر أَي للْمَفْعُول الْمُطلق فَالْمَعْنى أَي كَون تكن فِينَا طَويلا أَو قَصِيرا"[4].

يبيّن ابن مالك أن "ما" في حال مجيئها شرطاً فإنها تكون ظرفاً، وما ينطبق عليها في هذا الحكم ينطبق أيضاً على "مهما" واستدلّ بهذا البيت الشعري على مجيئها ظرفاً[5]،

---

1. المرادي. الجنى الداني، ص: 498.
2. السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 217.
3. الفرزدق. ديوانه، ص: 193.
4. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 398.
5. ابن مالك. شرح الكافية، ج: 3، ص: 1626.

غير أن ما وجده الباحث أن ابن مالك يجيز اعتبار "ما" في البيت السابق مصدراً، وليس الأمر على ما ذكر ابن هشام من أن ابن مالك عدّها للزمان فقط دون أن يشير إلى معنى المصدر فيها[1].

لقد ردّ ابن هشام استدلال ابن مالك بهذا البيت الشعري على مجيء "ما" ظرفاً للزمان، ولم يشِر إلى أنها قد تأتي مصدراً ــ مفعولاً مطلقاً ــ وبيّن أنها تحتمل أن تكون مفعولاً مطلقاً، أي في حال تكون فينا طويلاً أو قصيراً، وهو رد تأويلي لهذا الشاهد الشعري، ولم يكن ردّ ابن هشام نابعاً من شاهد سماعي آخر، وإنما كان ردّه متمثلاً بإعادة توجيه الدليل بما يوافق ما ذهب إليه ابن مالك.

10 . من معاني "مهما":

ومهما اسم شرط يدل على ما تدل عليه "ما" الشرطية، ولما كانت هكذا دفع ذلك بالخليل إلى القول بأن "مهما" عبارة عن "ما" زيدت عليها "ما" فكأنهم أرادوا أن يوالوا بين مائين، فلما توالت الماءان قلبوا ألف الأولى هاءً، فانقلبت من طماما" إلى "مهما"[2].

يتحدث ابن هشام عن بعض معاني مهما فيقول: " الثَّانِي: الزَّمَان وَالشَّرط، فَتكون ظرفا لفعل الشَّرْط، ذكره ابْن مَالك، وَزعم أَن النَّحْوِيين أهملوه، وَأنْشد لحاتم[3]:

وَإنَّك مهما تعط بَطْنك سؤله وفرجك نالا مُنْتَهى الذَّم أجمعا

وأبياتا أخر، وَلَا دَلِيل فِي ذَلِك لجَوَاز كَونهَا للمصدر بِمَعْنى أَي إِعْطَاء كثيرا أَو قَلِيلا، وَهَذِه الْمقَالة سبق إِلَيْهَا ابْن مَالك غَيره وشدد الزَّمَخْشَرِيّ الْإِنْكَار على من قَالَ بهَا فَقَالَ: هَذِه الْكَلِمَة فِي عداد الْكَلِمَات الَّتِي يحرفها من لَا يَد لَهُ فِي علم الْعَرَبيَّة، فَيَضَعهَا فِي غير موضعهَا، ويظنها بِمَعْنى مَتى، وَيَقُول: مهما جِئتني أَعطيتك، وَهَذَا

---

[1]. ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 4، ص: 69.

[2]. ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 869 ــ 870.

[3]. انظر البيت عند: التبريزي، أبي زكريا يحيى بن علي بن محمد (د.ت). شرح ديوان الحماسة، دار القلم، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 333، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 9، ص: 27.

من وَضعه ولَيْسَ من كَلَام وَاضع الْعَرَبيَّة، ثمَّ يذهب فيفسر بهَا الْآيَة فيلحد فِي آيَات الله انْتهى[1]، وَالْقَوْل بذلك فِي الْآيَة مُمْتَنع"[2].

يشتمل كلام ابن هشام السابق على حديث لمعنى " مهما" في الكلام، فقد عدّها ابن مالك في موضع الظرف، والواقع أنها تأتي في معنى المصدر، هكذا بيّن ابن هشام سابقاً.

وابن مالك حين أتى بهذا الدليل السماعي من كلام العرب أيّده بمجموعة من الأدلّة كما أشار ابن هشام من قبل، غير أن جميع تلك الأدلة التي ساقها للدلالة على مجيء "مهما" ظرفاً دون الإشارة إلى معنى المصدر مؤولة بمعنى المصدر كما بيّن ابن هشام سابقاً[3].

وما دام هذا البيت وما شاكله من الأبيات التي احتج بها ابن مالك تؤوّل بالمصدر فلا حجة له في تأويلها بالظرف، هكذا قال ابنه بدر الدين، وتابعه بذلك المرادي[4].

لقد أوضح الزمخشري أن هذا الاعتبار في "مهما" باطل، بل إنه قد يؤدي إلى الإلحاد في آيات الله سبحانه وتعالى إذا اعتُبرت "مهما" بمعنى ظرف الزمان، فتكون على ذلك بتقدير "حتى" إذ إن المعنى ليس كمعنى الزمان في "حتى" وإنما هو بمعنى المصدر، لذا فلا يجوز القول بأن "مهما" تأتي للزمان، لأن هذا القول من وضع النحوي نفسه لا من وضع المتكلم بالعربية[5].

إن هذا الموضع الذي ردّ فيه ابن هشام دليل ابن مالك لا يختلف كثيراً عن الموضع السابق، بل إنه على صلة مباشرة به، إذ إن المعنى المخصوص ضمن هذا

---

1. الآية هي قوله تعالى" وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ"، سورة الأعراف، آية: 132، والمقصود من الإلحاد هاهنا اعتبار "مهما" للوقت، وهذا بعيد عن معنى الآية، ومتعلق بمعنى المصدر، فمن هنا يظهر الإلحاد كما بيّنه الزمخشري.

2. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 436 ــ 437.

3. انظر: ابن مالك. شرح الكافية، ج: 3، ص: 1627.

4. المرادي. الجنى الداني، ص: 610.

5. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله (1407هــ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة، ج: 2، ص: 146.

الدليل الاستعمالي عند ابن هشام نفس المعنى المخصوص في الدليل السابق عند الحديث عن "ما"، وقد ارتبط توجيه هذا الدليل الاستعمالي بمسألة مجيء "مهما" ظرفاً للزمان، ولقد نفاه ابن هشام وأيّد رأيه هذا بكلام للزمخشري يبيّن فيه أنه لا يصحّ ربط "مهما" بالزمان كأنها بمعنى "حتى" وإنما الصواب عدّها بمعنى المصدر، أي: المفعول المطلق.

وابن هشام في رفضه لهذا الدليل اعتمد على شيئين اثنين هما: الأول: إعادة توجيه الشاهد الاستعمالي بما يتوافق مع طبيعة القواعد النحوية العربية، الثاني: قول لأحد النحاة المتقدمين عليه وعلى ابن مالك الذي يبين فيه عدم جواز القول بظرفية "مهما" في مثل هذه الحالة.

11 . مجيء "مهما" للاستفهام:

يقول ابن هشام موضحاً قولاً لبعض النحويين الذين قالوا بجواز مجيء "مهما" للاستفهام: " الثَّالِث الِاسْتِفْهَام ذكره جمَاعَة مِنْهُم ابْن مَالك وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بقوله[1]:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلِيْ وَسِرْبَالِيَهْ

فزعموا أَن مهما مُبْتَدأ ولي الْخَبَر وأعيدت الْجُمْلَة توكيدا وأودى بِمَعْنى هلك ونعلي فَاعل وَالْبَاء زَائِدَة مثلهَا فِي {كفى بِاللَّه شَهِيدا} وَلَا دَلِيل فِي الْبَيْت لاحْتِمَال أَن التَّقْدِير مَه اسْم فعل بِمَعْنى اكفف ثمَّ استُؤْنف استفهاما ب مَا وَحدهَا"[2].

لقد اشتمل كلام ابن هشام السابق على ردّ لدليل ابن مالك في جواز مجيء "مهما" للاستفهام، ولقد بيّن ابن مالك أن هذا البيت دليل على جواز مجيء "مهما" استفهاماً، وقصد الشاعر في هذا البيت: ما لي الليلة، فجاءت "مهما للاستفهام كما تأتي للشرط[3].

أما ابن الصائغ فإنه لا يرى أن "مهما" هذه هي نفسها الشرطية، وإنما يرى أن الكلمة مكونة من "ماما" وهي ما الاستفهامية كُررت مرتين، ولما جاورت ما

---

[1]. البيت لبشر بن أبي خازم، انظر: الفراهيدي. الجمل في النحو، ص: 282، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 9، ص: 18، 19، 524.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 437.

[3]. ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 4، ص: 69.

الاستفهامية الأولى ما الاستفهامية الثانية قُلبت ألفها هاءً للمجاورة، فالتقدير: ما ما لي الليلة[1].

غير أن القول بمجيء "مهما" استفهاماً يعدّ شذوذاً عن القاعدة النحوية الأصلية، وهذا ما قال به ابن مالك نفسه، فإن الأصل في "مهما" الشرط، وشذّ مجيئها للاستفهام، والدليل على مجيئها استفهاماً هذا البيت الشعري، وبيّن المرادي أيضاً أن فيه نظر، فقد تكون "مه" الأولى بمعنى "أكفف" والثانية "ما" الاستفهامية[2].

لقد ردّ ابن هشام دليل ابن مالك الاستعمالي الذي أيّد فيه رأيه القائل بجواز مجيء "مهما" للاستفهام كما أنها تجيء للشرط، وبيّن ابن هشام أن الدليل قد يُوجه على غير وجهته التي وجّهه بها ابن مالك، وذلك باحتمال أن تكون "مه" الأولى بمعنى اكفف، إذ تأتي "مه" اسم فعل بمعنى أكفف[3]، ووفقاً لهذا التأويل فإنه لا يجوز اعتبار "مهما" هاهنا للاستفهام، بل هي مكونة من عنصرين: مه: بمعنى اكفف، وما الاستفهامية.

لقد اعتمد ابن هشام على التأويل النحوي في ردّه لدليل ابن مالك السماعي السابق، ويرى الباحث أن كلام ابن هشام وإن قال به أكثر النحويين متعسّف وفيه تكلّف، ففي ظني أن القول بجواز مجيء "مهما" للاستفهام أيسر من القول بأن "مه" اسم فعل بمعنى اكفف، وما استفهامية، خاصة أنها مرتبطة معها بالخط، والأولى في ظني القول بقول ابن مالك، إذ إن القول بقول ابن هشام ومن تابعه يعد تعسّفاً وإغراقاً في تأويل لا حاجة له.

12 . واو الثمانية:

يتحدث ابن هشام عن أنواع الواو، ويبين أن من بينها واو الثمانية، وذلك إذ يقول: " وَالتَّاسِع: وَاو الثَّمَانِية: ذكرهَا جمَاعَة من الأدباء كالحريري، وَمن النَّحْويين الضُّعَفَاء كَابْن خالويه، وَمن الْمُفَسّرين كَالثَّعْلَبِيِّ، وَزَعَمُوا أَن الْعَرَب إِذا عدوا قَالُوا: سِتَّة سَبْعَة وَثَمَانِية، إِيذَانًا بِأَن السَّبْعَة عدد تَامّ، وَأَن مَا بعْدهَا عدد مُسْتَأْنف، وَاسْتَدَلُّوا على ذَلِك بآيَات: إِحْدَاهَا: "سيقولون ثَلَاثَة رابعهم كلبهم} إِلَى قَوْله سُبْحَانَهُ {سَبْعَة

---

[1]. ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 872.

[2]. المرادي. الجنى الداني، ص: 611.

[3]. انظر: العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 54.

وثامنهم كلبهم"[1]، وَقيل: هِيَ فِي ذَلِك لعطف جملَة على جملَة، إِذْ التَّقْدِير هم سَبْعَة ثمَّ قيل الْجَمِيع كَلَامهم وَقيل: الْعَطف من كَلَام الله تَعَالَى، وَالْمعْنَى نعم هم سَبْعَة وثامنهم كلبهم، وَإِن هَذَا تَصْدِيق لهَذِهِ الْمقَالة كَمَا أَن {رجما بِالْغَيْبِ} تَكْذِيب لتِلْك الْمقَالة، وَيُؤَيِّدهُ قَول ابْن عَبَّاس رَضِي الله عَنْهُمَا: حِين جَاءَت الْوَاو انْقَطَعت الْعدة، أَي: لم يبْق عدَّة يلْتَفت إِلَيْهَا"[2].

يبيّن ابن هشام في كلامه السابق أن من أنواع الواو واو الثمانية، وهي التي قال بها بعض النحويين، وعدّ من بينهم ابن خالويه، واعتمد هؤلاء القائلون بهذا النوع من أنواع الواو على آية قرآنية كريمة هي آية الكهف، فإن العرب ــ حسب قول هؤلاء النحاة ــ يعدّون السبعة عدد مكتمل، وحين ينتقلون إلى ثمانية فإنهم يبدؤون عدداً جديداً، فكانت هذه الواو سبيلاً إلى ارتباطها بالعدد ثمانية[3].

غير أن أكثر النحويين لا يجيزون هذه الواو، ويرون أنها على واحد من أوجه ثلاث، الأول: إنها واو الحال، دخلت لبيان حال أهل الكهف في عدّتهم، ولا يجوز اعتبار أنها واو الثمانية[4].

أما الوجه الثاني: فهو اعتبار الواو للصفة كما أن للحال واواً فإن للصفة واواً أيضاً، وهو وجه قال به الزمخشري، وذلك إذ يقول: " هي الواو، الداخلة على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الجملة الواقعة حالاً عن المعرفة. قال: وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهي التي آذنت بأن الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوه عن ثبات علم،

---

[1]. سورة الكهف، آية: 22.

[2]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 474 ــ 475.

[3]. انظر: المرادي. الجنى الداني، ص: 167 ــ 168.

[4]. العلائي، أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله (1990م). الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان ــ الأردن، الطبعة الأولى، ص: 142.

وطمأنينه نفس، ولم يرجموا بالظن كغيرهم، وهذا القول للزمخشري مُعَترضُ عليه لأن أحداً من النحويين لم يقل بأن هذه الواو للصفة سواه[1].

أما القول الثالث فهو اعتبار الواو عاطفة، وأنها من قبيل عطف جملة على جملة، والتقدير أنه قال: هم سبعة، وثامنهم كلبهم، وهو الوجه الذي ترجح عند ابن هشام كما رأينا[2].

وعموماً فإن المفسرين ذكروا هذا النوع من أنواع الواو، فقالوا: هي واو الثمانية، غير أن الباحث لم يعثر على من رجح هذا القول، فإنهم أوردوا القول بواو الثمانية إلى جوار أقوال أخرى كواو الحكم، التي تعني الحكم بأنهم ثمانية وليس غير ذلك، وممن أورد هذا الكلام الثعلبي[3]، والبغوي[4]، والرازي[5]، وغيرهم من المفسرين.

إن ابن هشام ردّ دليل القائلين بأن من أنواع الواو واو الثمانية، وبين أن هذا النوع من أنواع الواو ليس مقبولاً عند النحاة، إذ لم يقل به إلا بعض النحاة الضعفاء ــ كما سماهم هو ــ ومن ناحية أخرى فإن أدلّتهم على هذا النوع من أنواع الواو لم تكن مقبولة إلى حد كبير، لذا فمن الطبيعي ألا يقول بقولهم، ويردّ عليهم دليلهم.

كان ردّ ابن هشام لدليل القائلين بواو الثمانية نابع من إعادة توجيه لتلك الأدلة التي استدلّوا بها، ومن بينها آية الكهف، فإن القول بواو الثمانية أمر بعيد في

---

1. المرادي. الجنى الداني، ص: 168 ــ 169، ولم يعثر الباحث على قول الزمخشري هذا في كتبه.

2. السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 191.

3. الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002م). الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 6، ص: 162 ــ 163.

4. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد (1420هــ). معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 186 ــ 187.

5. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين (1420هــ). مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة، ج: 21، ص: 449 ــ 450.

العربية، ويمكن توجيه الآيات التي استدلّ بها هؤلاء توجيهاً يتناسب مع القاعدة النحوية لأنواع الواو في العربية.

13 . فاء الجواب في الأمر:

يتحدث ابن هشام عن فاء الجواب التي تأتي بعد فعل الأمر وذلك في بيانه لقوله سبحانه وتعالى: " وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ"[1].

إذ يقول: " وَزعم ابْن عُصْفُور أَن الْفَاء فِي فانفجرت هِيَ فَاء فَضرب وَأَن فَاء فانفجرت حذفت ليكُون على الْمَحْذُوف دَلِيل ببَقَاء بعضه، وَلَيْسَ بِشَيْء لِأَن لفظ الفاءين وَاحِد فَكيف يحصل الدَّلِيل، وَجوز الزَّمَخْشَرِيّ وَمن تبعه أَن تكون فَاء الْجَواب أَي فَإِن ضربت فقد انفجرت وَيَردهُ أَن ذَلِك يَقْتَضِي تقدم الانفجار على الضَّرْب مثل {إِن يسرق فقد سرق أَخ لَهُ من قبل} إِلَّا إِن قيل: المُرَاد: فقد حكمنَا بترتب الانفجار على ضربك"[2].

يشتمل كلام ابن هشام السابق على بيان موضع الفاء في هذه الآية الكريمة، إذ لا يصلح أن تكون واقعة في جواب الطلب من قوله: اضرب، إذ لا يستقيم المعنى على ذلك، ولقد قدّر النحاة عدداً من الوجوه في بيان هذه الآية الكريمة وموضع الفاء منها، فبيّنوا أن الفاء هذه فاء العطف، والمعطوف محذوف، والتقدير: فضرب فانفجرت، إذ بهذا التقدير يستقيم معنى الآية الكريمة[3].

وبهذا القول قال الأنباري[4]، وابن مالك[5]، والأشموني[6]، والأزهري[7].

---

1. سورة البقرة، آية: 60.
2. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 820 ــ 821.
3. ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 290.
4. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 395.
5. ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 3، ص: 381.
6. الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 397.
7. الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 186.

أما ابن عصفور فقد رأى أن المحذوف المعطوف، والفاء محذوفة من الجزاء، فبقي من كل جزء ما يدل عليه، والجواب عن قوله هذا بأن فاء العطف لا تنوب مناب فاء الجزاء[1].

أما الزمخشري فإنه رأى أن الفاء هذه واقعة في جواب محذوف، والتقدير: فإن ضربت فقد انفجرت[2]، غير أن ابن هشام بيّن فساد هذا القول من حيث إن المعنى يصبح مختلفاً، فيصير الانفجار قبل الضرب، وهو ما لم يكن.

لقد ردّ ابن هشام دليلي ابن عصفور، والزمخشري، وذلك من خلال تأويل الآية الكريمة تأويلاً يناسب المعنى، ولم ينظر للتركيب فحسب على أنه سبيل للوصول إلى الدلالة، فإن المعنى له أثره أيضاً، لذا ردّ دليل ابن عصفور بأن تقديره ذاك بعيد، إذ كيف يحصل الدليل على الفاء بالفاء، فما دام اللفظ واحداً فلا دليل فيه، أما قول الزمخشري فقد ردّه من ناحية المعنى، إذ لو قيل بقوله لوجب وقوع الانفجار قبل الضرب.

14 . نيابة حروف الجر:

يرفض ابن هشام القول بجواز نيابة حروف الجر عن بعضها ويقول في هذا المعنى: " الثَّالِث عشر: قَوْلهم: يَنُوب بعض حُرُوف الْجَرّ عَن بعض، وَهَذَا أَيْضا مِمَّا يتداولونه ويستدلون بِهِ، وتصحيحه بِإِدْخَال قد على قَوْلهم يَنُوب، وَحِينَئِذٍ فيتعذر استدلالهم بِهِ، إِذْ كل مَوضِع ادعوا فِيهِ ذَلِك يُقَال لَهُم فِيهِ: لَا نسلم أَن هَذَا مِمَّا وَقعت فِيهِ النِّيَابَة، وَلَو صَحَّ قَوْلهم لجَاز أَن يُقَال: مَرَرْت فِي زيد، وَدخلت من عَمْرو، وكتبت إِلَى الْقَلَم، على أَن الْبَصرِيين وَمن تَابعهمْ يرَوْنَ فِي الْأَمَاكِن الَّتِي ادعيت فِيهَا النِّيَابَة أَن الْحَرْف بَاقٍ على مَعْنَاهُ، وَأَن الْعَامِل ضمن معنى عَامل يتَعَدَّى بذلك الْحَرْف؛ لِأَن التَّجَوُّز فِي الْفِعْل أسهل مِنْهُ فِي الْحَرْف"[3].

لقد اشتمل كلام ابن هشام السابق على بيان لعدم جواز نيابة حروف الجر عن بعضها في الكلام، وإن كان النحاة أشاروا إلى أن هذه الحروف يتسع فيها العرب،

---

[1]. انظر رأيه في: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 1028.

[2]. الزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 144.

[3]. ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 861.

فيجعلونها في مواضع بعضها فيقولون مثلاً: كنت بمكة، وفي مكة، إذ لما اقتربت المعاني أجازوا نيابة الباء عن "في"[1].

أما مذهب البصريين فإنهم لا يرون بجواز نيابة حروف الجر، فلا ينوب بعضها عن بعض، وهذا قياس على حروف الجزم والنصب، فإن شأنها شأن حروف النصب والجزم، وما جاء مستدلّاً به على نيابة هذه الحروف عن بعضها فهو إما يؤول بتأويل يقبله السياق، أو بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف الجديد، وإما على شذوذ نيابة كلمة عن كلمة أخرى[2].

إن قول البصريين بأن بعض حروف الجر حين يُرى فيها نيابة بعضها عن بعض إما على التأويل إما على تضمين فعل معنى فعل، وإما على الشذوذ، فقد اتكأ الكوفيون ومن قال بقولهم على الوجه الثالث عند البصريين، وهو وجه الشذوذ، فحرف الجر الذي لا يوافق سياقه يكون عندهم شاذاً عن بابه[3].

لقد كان ردّ ابن هشام لمن قال بجواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ينقسم إلى شقين:

الأول: أنه قال بإدخال قد في جملة: ينوب بعض حروف الجر عن بعضها، فتصير الجملة على ذلك: قد ينوب بعض فتصبح دلالة الجملة على التشكيك لا على التحقيق، ومعنى التشكيك هذا متأتٍ من "قد" الداخلة على الفعل المضارع.

الثاني: أنه بيّن لو قيل بجواز نيابة حروف الجر عن بعضها بعضاً، لجاز القول: كتبت إلى القلم، على أن "إلى " متضمنة لمعنى الباء، وأورد عدداً من الأمثلة على ذلك مما يدلّ أنه لا يقول بهذا القول على سبيل الشمول في حروف الجر، وإنما يقول به على سبيل الشذوذ والقلة.

ومن خلال ما سبق كله فإن الباحث يشير إلى بعض النتائج التي توصل إليها ضمن مبحث الأدلة المرفوضة عند ابن هشام وذلك كما يلي:

---

[1]. ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 414.

[2]. الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 637.

[3]. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 463، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 2، ص: 312.

أولاً: لقد كان اعتماد ابن هشام على التأويل النحوي ظاهراً في ردّه للأدلة النحوية، إذ كثيراً ما كان يعتمد على هذا التأويل في إعادة النظر في الأدلة السماعية التي كان يرفضها.

ثانياً: ومن ناحية أخرى فإن ابن هشام اعتمد على إعادة توجيه الدليل النحوي بما يتوافق مع فكرته التي يريدها، وبما يُسهم في تدعيم موقفه من حيث رده لذلك الدليل.

ثالثاً: إن ابن هشام حين يردّ الأدلة النحوية لم يكن ردّه لها تعسفياً لمجرد الردّ فحسب، بل كان يتكئ على موقف قويّ حين يردّ أي دليل سماعي أو قياسي من أدلة النحويين.

رابعاً: لقد كان ابن مالك أكثر النحويين الذين ردّ عليهم ابن هشام ورفض أدلتهم، وهذا ما كان ظاهراً في المبحث السابق.

خامساً: إن أكثر الأدلة التي ردّها ابن هشام تتمثل بالأدلة السماعية عن العرب، وخاصة ما كان منها شاذاً عن بابه في حكم النحويين، فإنه لم يقلْ بالشذوذ وإنما قال بعدم جواز ذلك مطلقاً، وقام بإعادة توجيه للدليل السماعي الذي اعتُمِد عليه في ذلك بما يناسب مذهبه.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، وأهمها :

1 . لقد كان اعتماد ابن هشام في الاستدلال على الأدلة النقلية واضحاً وواسعاً، فقد اتخذ من الدليل الاستعمالي سبيلاً للوصول إلى الحجاج اللغوي السليم، وسبيلاً إلى إثبات تلك القواعد والآراء اللغوية التي أراد أن يضمنها كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، فكلام العرب هو الحجة الأوضح في نظر كثير من النحويين.

2 . غير أن ابن هشام حين اعتمد على هذه الأدلة النقلية لم يكتفِ بها فحسب، بل أيدها في كثير من المواضع بالأدلة العقلية التي تتمثل بالقياس السليم، والمنطق العلمي، والدلالة الواقعية للألفاظ، كل هذا كان سبيلاً لأجل الوصول إلى تقرير تلك القواعد الذهنية التي أراد ابن هشام أن يقررها من خلال كتابه.

3 . لم يكن ابن هشام يتردد في وصف الأنماط الاستعمالية بأنها أدلة، إذ إن الباحث قد عثر على عشرات المواضع التي يصرح فيها ابن هشام بأن هذا النص دليل لفلان، أو أن فلان استدل بهذا البيت، وهكذا.

4 . كما نجد ابن هشام في بعض الأحيان لا يقيد نفسه بالأدلة الاستعمالية التي حددها اللغويون بالزمان والمكان فيما عُرف بالشاهد اللغوي، بل يخرج عن هذا الحد ليستدل بأبيات لشعراء متأخرين أمثال المتنبي في القرن الرابع الهجري.

5 . كان مفهوم الدليل عند ابن هشام في المسائل التي قبلها ضمن باب التراكيب يتراوح ما بين مفهوم الدليل الاستعمالي، والدليل القياسي، والدليل السياقي المتعلق بالمعنى وسياق الجملة.

6. ضرب ابن هشام عدداً كبيراً من الأدلة ضمن حديثه عن المسائل النحوية المختلفة، ولقد كانت تلك الأدلة التي يضربها أكثر النماذج ضمن هذا المبحث، وقلما وجدنا ابن هشام يشير إلى أن هذا الدليل استدلّ به أناس بعينهم، وإنما كان يأتي بالدليل دون إشارة إلى احد، ومن ثم لا يعلق عليه بالرفض، وقد يعلّق عليه بالقبول غير أن ذلك كان قليلاً.

7. تمثل الأدلة المقبولة عند ابن هشام سبيلاً لتوضيح القاعدة النحوية التي هو في صدد الحديث عنها، ولا نجد ابن هشام يوظف تلك الأدلة في حسم خلاف بين طرفين، أو إثبات حجة لأحد على أحد، وإنما كانت تلك الأدلة ضمن إطار الاستشهاد للقاعدة التي يتحدث عنها.

8 . كان اعتراض ابن هشام على الدليل النحوي وفق منهجية علمية سليمة، فلم يعترض ولم يرفض لمجرد الاعتراض أو الرفض، بل كان يدعم رأيه الرافض بحجة لغوية سليمة.

9 . كانت حجة ابن هشام في أكثر الأحيان تنبع من أشياء ثلاث:

أ . إعادة توجيه الدليل اللغوي بما يخدم رأيه وينفي رأي المعترض عليه.

ب . إيراد دليل آخر يدعم به رأيه.

ج . اللجوء إلى المعنى والدلالة، ثم يجعل منها فيصلاً في الحكم على هذا الدليل بالرفض.

10 . إن أكثر الأدلة التي أوردها ابن هشام حول الأدوات وحروف المعاني وقبلها كانت من عنده هو، وقلما كان ينقلها عن غيره.

11. حين كان ابن هشام ينقل بعض الأدلة عن غيره قلّما كان ينسب ذلك الدليل إلى صاحبه.

12. إن أكثر الأدلة التي اعتمد عليها ابن هشام في تدعيم رأيه النحوي تمثلت بالأدلة السماعية عن العرب، سواء أكان قرآناً، أم قراءات، أم شعراً، أم نثراً، وقلما كان يعتمد ابن هشام على الدليل القياسي أو الأصولي في ما ذهب إليه.

13 . كان اعتماد ابن هشام على التأويل النحوي ظاهراً في ردّه للأدلة النحوية، إذ كثيراً ما كان يعتمد على هذا التأويل في إعادة النظر في الأدلة السماعية التي كان يرفضها.

14 . ومن ناحية أخرى فإن ابن هشام اعتمد على إعادة توجيه الدليل النحوي بما يتوافق مع فكرته التي يريدها، وبما يُسهم في تدعيم موقفه من حيث رده لذلك الدليل.

15 . إن ابن هشام حين يردّ الأدلة النحوية لم يكن ردّه لها تعسفياً لمجرد الردّ فحسب، بل كان يتكئ على موقف قويّ حين يردّ أي دليل سماعي أو قياسي من أدلة النحويين.

16 . لقد كان ابن مالك أكثر النحويين الذين ردّ عليهم ابن هشام ورفض أدلتهم، وهذا ما كان ظاهراً في المبحث السابق.

17 . إن أكثر الأدلة التي ردّها ابن هشام تتمثل بالأدلة السماعية عن العرب، وخاصة ما كان منها شاذاً عن بابه في حكم النحويين، فإنه لم يقلْ بالشذوذ وإنما قال بعدم جواز ذلك مطلقاً، وقام بإعادة توجيه للدليل السماعي الذي اعتُمِد عليه في ذلك بما يناسب مذهبه.

المصادر والمراجع

الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (2000م). **دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني،** دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). **شرح التصريح على التوضيح،** دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (1996م). **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب،** تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). **شرح الأشموني لألفية ابن مالك،** دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (2004م). **ديوان امرئ القيس،** اعتنى به وحققه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،** المكتبة العصرية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

البجائي، أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الله (2001م). الحدود في علم النحو، تحقيق: نجاة حسن عبد الله مولي، **مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،** العدد: 112، السنة، 33، المدينة المنورة ــ السعودية.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1979م). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،** تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثانية.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد (1420هـ). **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد (د.ت). **شرح ديوان الحماسة**، دار القلم، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

التهانوي، محمد بن علي (1996م). **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد (1424هـ). **الإمتاع والمؤانسة**، المكتبة العصرية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002م). **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). **كتاب التعريفات**، ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). **المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، دار إحياء التراث القديم، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1999م). **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000م). **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الرابعة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر (2010م). **الكافية في علم النحو**، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (1941م). **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى، بغداد ــ العراق، الطبعة الأولى.

حسن، عباس (د.ت). **النحو:الوافي**، دار المعارف، القاهرة ــ مصر، الطبعة الخامسة عشرة.

حسنين، عفاف (1996م). **في أدلة النحو**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد (2001م). **مسند أحمد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (1420هـ). **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1401هـ). **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد (1982م). **سر الفصاحة**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (1415هـ). **إعراب القرآن وبيانه**، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص ــ سوريا، ودار اليمامة، دمشق، بيروت، ودار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الرابعة.

الدميري، أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى (1424هـ). **حياة الحيوان الكبرى**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين (1420هـ). **مفاتيح الغيب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة.

ابن رشيق، أبو علي الحسن القيرواني (1988م). **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق: محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهوندي (1984م). **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهوندي (1985م). **اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة الثانية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله (1407هـ). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

السعران، محمود (1997م). **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية.

السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ـ سوريا.

السنيكي، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا (1411هـ). **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). **نتائج الفكر في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (1988م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة.

السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (1974م). **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة ــ مصر.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1964م). **بغية الوعاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1988م). معترك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1998م). **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1999م). **الاقتراح في علم أصول النحو: وجدله**، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة ــ مصر.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (2004م). **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ــ مصر.

الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ضياء الدين (1991م). **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ـــ مصر، الطبعة الأولى.

الشربيني، أحمد بن محمد (1285هـــ). **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة ـــ مصر.

الشيباني، أبو عمرو (2002م). **شرح المعلقات التسع**، تحقيق وشرح: عبد المجيد همو، مؤسسة الأعلمي للطباعة، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـــ السعودية، الطبعة الأولى.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (1998م). **أعيان العصر وأعوان النصر**، تحقيق: علي أبو زيد، ونبيل أبو عشمة، ومحمد موعد، ومحمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت ـــ لبنان، ودار الفكر، دمشق ـــ سوريا، الطبعة الأولى.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب (د.ت). **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ـــ مصر، الطبعة الأولى.

الظاهري، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله (د.ت). **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**، تحقيق: محمد محمد أمين، تقديم: سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـــ مصر.

العامري، أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك (2004م). **ديوان لبيد بن ربيعة**، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى.

العباسي، أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد (د.ت). **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار عالم الكتب، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

عبد التواب، رمضان (1995م). **بحوث ومقالات في اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة.

عبد التواب، رمضان (1997م). **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة.

ابن عبد ربه، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد (1404هـ). **العقد الفريد**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

العسقلاني، ابن حجر(د.ت). **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديث، الطبعة الأولى.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1980م). **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1996م). **الممتع الكبير في التصريف**، مكتبة لبنان، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (1980م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة سعيد جودت وشركاؤه، القاهرة ــ مصر، الطبعة العشرون.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق ــ سوريا، الطبعة الأولى.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (د.ت). **شرح ديوان المتنبي**، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

العلائي، أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله (1990م). **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان ــ الأردن، الطبعة الأولى.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد (2003م). **البحث اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثامنة.

ابن فارس، أبو زكريا أحمد (1997م). **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1990م). **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى.

الفرزدق، همام بن غالب (1354هــ). **ديوان الفرزدق**، تحقيق: عبد الله بن إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (1992م). **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (1926م). **أمالي القالي**، عني بوضعه وتحقيقه: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثانية.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1423هــ). **الشعر والشعراء**، دار الحديث، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1984م). **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، تحقيق: سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن يحيى علي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد ــ الهند.

القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي (د.ت). **البلغة إلى أصول اللغة**، تحقيق: سهاد أحمد حمدان السامرائي، رسالة ماجستير غير منشورة،

إشراف: الدكتور: أحمد خطاب العمر، جامعة تكريت، تكريت ــ العراق، الطبعة الأولى.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،** تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان.

الكندي، امرئ القيس بن حجر بن الحارث (2004م). **ديوانه،** اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). **شرح تسهيل الفوائد،** تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين (د.ت). **شرح الكافية الشافية،** تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ــ السعودية، الطبعة الأولى.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). **المقتضب،** تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت ــ لبنان.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي (1400هـ). **السبعة في القراءات،** تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثانية.

المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (1993م). **الجنى الداني في حروف المعاني،** تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (2008م). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،** تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (2003م). **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: تغريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

مسلم، أبو الحسن بن الحجاج النيسابوري (د.ت). **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان.

ابن مفلح، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد (1990م). **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الرشد، الرياض ــ السعودية، الطبعة الأولى.

المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي (1997م). **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

المناوي، عبد الرءوف بن تاج العارفين (1990م). **التوقيف على مهمات التعاريف**، دار عالم الكتب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (1420هــ). **إسفار الفصيح**، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ــ السعودية، الطبعة الأولى.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (1985م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ــ سوريا، الطبعة السادسة.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (د.ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة ــ مصر.

وافي، علي عبد الواحد (د.ت). **علم اللغة**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ــ السعودية، الطبعة الأولى.

اليوسي، أبو علي الحسن بن مسعود بن محمد نور الدين (1981م). **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، تحقيق: محمد حاجي، ومحمد الأخضر، دار الثقافة، الشركة الجديدة للطباعة والنشر، الدار البيضاء ــ المغرب، الطبعة الأولى.

المعلومات الشخصية

الاسم: بلال سامي احمود الفقهاء

التخصص: دكتوراه اللغة العربية وآدابها

الكلية: الآداب

السنة: 2014

هاتف رقم: 0776003443